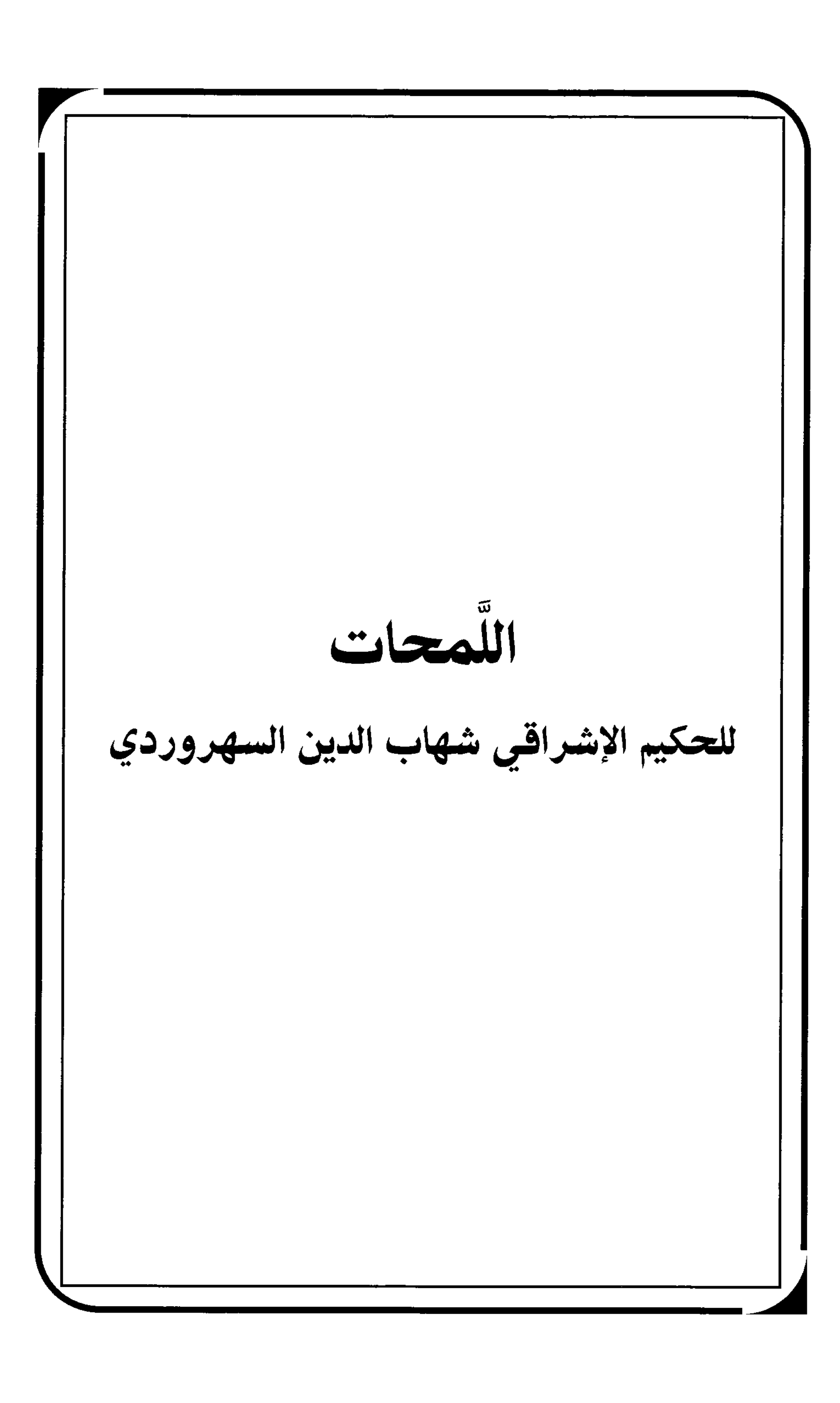


اللَّمحات

للحكيم الإشراقي شهاب الدين السهروردي

بسم الله الرّحمن الرّحيم

والحمد لواهب العقل بلا نهاية. أصْلِحْنا بنورك يا ذا العرش! إنّك وليّ الباقيات الصالحات. وصلِّ على ملائكتك وأنبيائك خصوصاً على محمد وآله.

وبعد، فإنّ «هذه لمحات في الحقائق» على غاية الإيجاز، ولم أذكر فيه غير المهمّ من العلوم الثلاثة. وإن اتّفق لي في البراهين طرائق لا تحتاج إلى تكثير مقدمات فأوردُها إن شاء الله تعالى.



العلم الأوّل

المنطق وفيه عشرة موارد

المورد الأوّل
نذكر فيه إيساغوجي وهو يشتمل على لمحات

اللمحة الأولى ـ في غرض المنطق

(١) اعلم أنّ العلم إمّا «تصوّرٌ»: وهو حصول صورة الشيء في العقل، وإمّا «تصديق»: وهو الحكم على بعض التصورات إمّا بنفي أو إثبات:

فمنها «فطريّ» كتصوّر مفهوم الشيء وكتصديقك بأنّ الكلّ أعظم من الجزء، ومنهما «غير فطريّ» كتصوّر المَلَك والنفس وكتصديقك بأنّ للكلّ مُبدِعاً.

والتصديق يفتقر إلى تصورين فصاعداً. ولمّا كان «الفكر» هاهنا انتقالاً! من المعلوم إلى المجهول. ولا يتأدّى المعلوم كيف اتّفق إلى المجهول بل لا بدّ من ترتيبٍ هو كالصورة والمعلوماتُ مادّتها. وفسادُ المجموع بفساد الجزئين أو أحدهما، وصلاحُه بهما.

ومن أصناف الترتيب وما فيه ذلك صالحٌ وناقص وفاسد شبيه به، والفطرة البشرية غير كافية للتمييز بين الأصناف دون تأييد إلهيٍّ أو آلةٍ. والمجهول يوازي المعلوم بقسيمه.

فالسلوك الفكري إمّا إلى تصوّر، والمعلومات التصورية المناسبة المؤدّية إليه

تسمّى «قولاً شارحاً» كيف كان كاملاً أو دونه؛ وإمّا إلى تصديق، والمعلومات التصديقية المناسبة المؤدّية إليه تسمّى «حجّةً» كيف كانت كاملةً أو ناقصة.

ولا بدّ من مناسبة المعلومات للمجهولات. ويجب أن ينتهي التبيين في الآخر إلى «الفطريّ» وإلاّ لتسلسلَ إلى غير نهاية؛ فقصارى أمر المنطقي أن يعرف الموصلّين وأحوال أجزائهما ومباديهما ومراتبهما في القوة اليقينية والضعف الظنّي والفساد.

وبعض هذا العلم ضروري فيحصل بالتنبيه والإخطار، وبعضه نظري يبتني عليه. وليس من المجهولات المُحوجة إلى معلومات وترتيب وآلة ليتسلسل.

ويجب على المنطقي النظرُ في المفردات ثمّ في المؤلَّف لتقدّمها عليه؛ وينظر اللفظ أيضاً لأنّه مطابق للمعاني ربما يختلف باختلافه.

اللمحة الثانية ــ [في دلالة اللفظ على المعنى]

(٢) وهي أنّ اللفظ إمّا أن يدلّ بـ «المطابقة» وهو دلالة اللفظ على المعنى الذي وضع بإزائه كدلالة «الإنسان» على الحيوان الناطق مثلاً، أو بـ «التضمّن» وهو دلالة اللفظ على جزء معناه كدلالة «الإنسان» على الحيوان وحده إذا دلّ على ما هو جزؤه مطابقة، أو بــ «الالتزام» وهو دلالة اللفظ على لازم مفهومه كما يدلّ «الإنسان» على المستعدّ للكتابة. وفارقها الالتزامُ في أنّه على الخارجي من المسمّى، وفارق الآخران المطابقةَ في أنّ الاسم ليس لهما.

اللمحة الثالثة ــ [في اللفظ المفرد والمركب]

(٣) هي أنّ اللفظ إمّا «مفرد» وهو الذي لا يراد بجزئه الدلالة أصلاً حالة جزئية كـ «عيسى»؛ وإمّا «مركّب» وهو ما يقابله ويسمّى «قولاً». و«عبدالله» إن جعل دالاً على صفة العبودية مركبٌ، وإن جعل إسماً مفردٌ إذ لا دلالة للجزء منه حالة الجزئية.

واللفظ المفرد إمّا أن يدلّ على معنى غير تام في التعقل ويسمّى «أداة» أو على معنى تام فيه: فإمّا أن يدلّ على معنى تام دون زمانه وهو «الاسم» كـ «الأمس» مثلاً إذ ليس فيه معنى وزمان بل معناه الزمان؛ وإمّا أن يدلّ على معنى وزمان من الأزمنة

الثلاثة وهو «الكلمة». وشارك هذان في التمامية. ويشارك الاسمُ الأداةَ في عدم الدلالة على زمان لاحق بالمعنى. وفارقتْهما الأداةُ في أنّ تركيب كثيرها لا يفيد التصديق أصلاً، وأنّها إذا كانت أحد جزئي القول يكون مركباً ناقصاً.

اللمحة الرابعة ـ [في اللفظ الجزئي والكلي]

(٤) هي أنّ اللفظ إمّا «جزئي» وهو الذي نفس تصوّر معناه تمنع وقوع الشركة فيه كمفهوم زيد وكل ما أشير إليه؛ وإمّا «كليّ» وهو الذي نفس تصوّر معناه لا يمنع الشركة، كانت الشركة بالفعل كالإنسان، أو بالقوّة العادمة للمانع كالعنقاء، أو كانت الشركة ممتنعة ولكن لغير المفهوم كالشمس، والمشتركات في معنى يعمّها يسمّى «جزئية» بالقياس إليه. وفارق الأول بدخول الإضافة في مفهومه، وبجواز أن يكون كلياً. والإضافة إلى جزئي لا يمنع الكلية كدار زيد.

اللمحة الخامسة ـ [في نسبة الأسماء إلى مسمّياتها]

(٥) هي أنّ اللفظ إمّا أن يتكثّر ويتّحد مفهومه ويسمّى نحوه «أسماء مترادفة» كالأسد والليث، أو يتكثّران ويسمّى «أسماء متبائنة». أو يتّحد اللفظ ويتكثّر المعنى فإن كان الاشتراك في الاسم ليس لمعنى أصلاً يسمّى نحوه «أسماء مشتركة»، وإن كان الاشتراك في الاسم لأمر معنوي ولكن ليس هو المعنى المقصود باللفظ يسمّى «متشابهة» كالفرس على المنقوش والحيوان المشهور ويقال لها «مجازية» سواء كانت الاشتراك لمشابهة أو مجاورة. وإن كان الاشتراك في الاسم لمعنى في الجميع بالسواء يسمّى «متواطئة» كالإنسان على زيد وعمرو، إذ ليس أحدهما أولى به من الآخر. وإن كان لمعنى يتفاوت يسمّى نحوه «أسماء متشكّكة» كالأبيض مثلاً فإنّه على الثلج أولى منه على العاج، والموجودِ فإنّه على البارئ أوّلٌ وأولى منه على الجوهر ثمّ بالجوهر أولى منه على العرض.

اللمحة السادسة ـ [في الموضوع والمحمول]

(٦) هي أنّا إذا قلنا: «فلان هو بَهْمان» فما مثلا «فلان» يسمّى «الموضوع»

وما مثل «بهمان» يسمّى «المحمول». وليس معنى الحمل اتّحاد حقيقتيهما وإلاّ ما صحّ الحمل في غير الأسماء المترادفة وليس كذا، بل معناه أنّ الشيء الذي يقال له «فلان» بعينه يقال له «بهمان»، كان معنى ثالثاً كما في قولنا: «الضاحك كاتب» فإنّهما صفتان للإنسان وهو ثالثهما، وليس في جميع المواضع كذلك، بل قد يكون ذلك الشيء أحدهما كقولنا: «الإنسان ضاحك».

والجزئي لا يحمل: إمّا على الكلي فلأنّه حصرٌ لِما له تصوّر اشتراك فيما ليس له ذلك سواء خُصِّص بالبعض أو لم يخصّص؛ وأمّا على الجزئي فلأنّه إمّا هو نفسه أو مبائنه، ولا حمْل على التقديرين.

اللمحة السابعة ـ [في الذاتي والعرضي]

(٧) هي أنّ كل كليّ صالحٌ للحمل. وكل محمول إمّا «ذاتيٌّ» وهو المحمول الذي يدخل في حقيقة الموضوع كالحيوانية للإنسان؛ وإمّا عرضيّ وهو المحمول الذي يخرج عن حقيقة الموضوع: فمنه: اللازم في العين والذهن كزوايا المثلّث، ومنه: اللازم في العين دون الوهم كسواد الزنجي، ومنه: المفارق فيهما كالشباب والشيخوخة والقيام والقعود كان سريع الزوال أو بطيئه.

وفارق الذاتي جميع العرضيات فإنّه جزء للماهية متقدّمٌ عليها في العقل علة لها وهي خارجة متأخرة معلولة. وشارك اللازم الأول الذاتي في أنّ النسبة إلى الموضوع لهما واجبة غير معلّلة بأمر خارج، وأنّهما يمتنع رفعهما في الوهم. والسواد ذاتي للأسود من حيث هو أسود، وكذلك كلّ كلي عرضي اشتقّ منه اسم للمجموع من حيث هو هو، والوجود غير ذاتي لِما يمكنك أن تفهمه دون الوجود، أو تعقل حقيقته وتشكّ في وجوده كما في جميع الماهيات التي عندنا.

ومن العرضي ما له وسط وهو محمول يلحق بسببه بالماهية محمول آخر كالضاحك اللاحق بالإنسان المتعجّب، ومنه ما ليس له ذلك.

اللمحة الثامنة ـ [في المقول في جواب ما هو]

(٨) هي أنّ السائل بـ «ما هو؟» إمّا أن يطلب مفهوم الاسم أو الماهية فيجاب

بما يدلّ عليه أو عليها مطابقة وعلى الأجزاء تضمّناً. والذاتي الواحد ليس مفهوم الاسم مطابقة ولا جميع هويّة المسؤول عنها فلا يكون جواباً كما ظُنّ، فإنّ جزء الشيء ليس هو، والمطلوب إنّما هو هو لا جزؤه، كيف والذاتيّ العام كالحيوان لا دلالة له على الخاص، والخاص كالناطق مفهومه أنّه شيءٌ ما له قوة النطق لا غير، ثم يعرف من خارج أنّه حيوان، وكذا مفهوم الأبيض أنّه شيء قام به البياض حتى أنه لو قام بغير الجسم لقيل عليه ذلك، إلاّ أنّا نعرف من خارج أنّه يختص بالجسم فلا يدلّ الناطق على الحيوان إلاّ بالالتزام وهو غير معتبر، إذ اللوازم قد لا يتناهى.

ثم السائل بـ «ما هو؟» إمّا أن يطلب أمراً مطلقاً غير مقترن بعدد كما يقال: «الإنسان ما هو؟» فيجاب بحدّه، أو عن عدد في سؤال يطلب الماهية المشتركة وذلك:

إمّا كالمشير إلى فرس وطير وإنسان أنّها ما هي؟ فلا يجاب بالخصوصيات، لأنّه لم يسأل عن واحد، ولا بالأعم من الحيوانية، ولا بعض أجزائها في الجملة، فإنّ الماهية المشتركة هي الحيوانية وهي المطلوبة للسائل، وليس جزؤها هي وأمر جزؤها العام والخاص كما سبق، فالحيوانية هي الجامعة للمقوّمات المشتركة خالية عمّا ورائها. ولا يجاب عن السؤال عن كل واحد بجواب السؤال عن الجماعة، فإنّ ما زاد كل واحد على الماهية المشتركة داخل في حقيقته؛

وإمّا كالمشير إلى زيد وبكر وخالد أنّهم ما هم؟ فيجاب على قياس ما قلنا بالماهية المشتركة وهي الإنسانية؛ ويجاب بها أيضاً عند السؤال عن الآحاد إفرادًا لأنّ ما أراد به الآحاد على الماهية المشتركة هاهنا أعراض، إن قدّر تبدّلها لم يتبدّل هوية كل واحد بخلاف الجماعة الأولى، فإنّ رفع خصوصياتها تبطل به الهوية بل الجزء المشترك.

اللمحة التاسعة ـ [في الألفاظ الخمسة المفردة]

(٩) هي أنّ «الجنس»: هو الكلي المقول على مختلفات الحقائق في جواب ما هو. و«النوع» هو الكلي المقول على الأشياء لا تختلف إلاّ بالعدد في جواب ما هو

على ما عرفت من حال الجماعتين السابقتين. ولا يخرج الكلي المقول في جواب ما هو عن كونه مقولاً على المختلفات أو المتفقات.

و«النوع» قد يقال لأخصّ المقولين المتتاليين بالنسبة إلى أعمّهما. وهذا الاعتبار غير الأول لتخصّصه بهذه الإضافة. وقد يكون هذا جنساً باعتبار آخر دون الأول.

والأجناس مترتبة في صعودها ونزولها، ويجب نهايتها، إذ لا أعمّ من الوجود وإن لم يكن جنساً، ولا أخصّ من الشخص. ومراتب العموم محصورة بين هذين الحاصرين فيجب نهايتها: أمّا في الصعود فإلى جنسٍ ليس وراءه جنسٌ كالجوهر مثلاً ويسمّى «جنس الأجناس»، وأمّا في النزول فإلى نوعٍ ليس دونه نوعٌ ويسمّى «نوع الأنواع» كالإنسان، وبينهما متوسطات كل واحد جنسٌ لِما تحته ونوعٌ لما فوقه.

والذاتي الذي لا يجاب به في جواب ما هو هو «الفصل» ويرسم بأنّه الكلي الذي يقال على الشيء في جواب أيّ شيء هو في ذاته، وهو تميّز الشيء عن المشاركات في الأمر العام، والعرضيات منها ما يميّز إلاّ أنّ الفصل تمييزه ذاتي. والفصل يقوّم وجود الجنس المخصَّص. وفصل الحيوان فصل جنس الإنسان. وكل فصل فإنّه مقوّم لنوعه ومقسِّم لجنسه.

واعلم أنّ «الخاصة» هي كلي يقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً غير ذاتي كالضاحك للإنسان.

و«العرض العام» هو كلي يقال على ما تحت حقيقة واحدة وغيرِها قولاً غير ذاتي كالأبيض للأنواع الكثيرة. ولم يخرج العرض عن كونه متخصّصاً بحقيقة أو غير متخصص. ولا يشترط في هذين اللزومُ واللالزومُ والشمول لنوع ما قيلا عليه. وقد يحذف العام عنه فظنّ أنّه قسيم الجوهر، ولم يعلم أنّ اللون عرض بذلك المعنى وليس بعرض بهذا المعنى للسواد بل هو جنسه.

وقد يكون كلّي «خاصّة» لأمر كالمشي للحيوان، ويكون عرضاً عاماً لِما تحته كما هو للإنسان.

وهذه الخمسة يحمل على جزئياتها بالأسماء والحدود. والحقيقة البسيطة ما ليس لمقوّمها العام جعلٌ وللمقوّم الخاص جعلٌ آخر، وغير البسيطة ما فيها جعلان.

المورد الثاني
في الأقوال الشارحة وفيه لمحات

اللمحة الأولى ــ في الحد

(١٠) و«الحد التام»: هو القول الدالّ على ماهية الشيء. ويجمع لا محالة جميع مقوّماته. ويتركّب من الجنس والفصل. واللفظ الواحد لا يصلح للحدية، فإنّه إن شمل المقومات بأسرها فاسم وإلاّ فإسم ذاتي أو خارجي. وما لا تركيب فيه لا قول دالّ عليه بالحدية.

وليس المراد من الحد مجرّد التمييز، فإنّه يحصل بالرسم بل بخاصة واحدة. والتمييز الذاتي يحصل بالفصل وحده، و«الحد الناقص» هو مجموع جنسٍ بعيد للشيء وفصلِه كقولك للإنسان أنّه جوهر ناطق، فما انحذف من الذاتيات ما دلّ عليها إلاّ الفصل بالالتزام الغير المعتبر.

واسم الجنس الأقرب أغنى عن تعديد المقوّمات العامة لدلالته عليها تضمّناً؛ أمّا الفصول وإن كثرت فلا بدّ من إيرادها إذ لا يدلّ بعضها على بعض إلاّ بالتزام ولم يعتبر. وإن ترك اسم الجنس وأورد بدله حدّه لا يُخِلّ بالحدية. والإيجاز لم يعتبر فيه إذ لا جواز لطرح المقوّمات ولا للزيادة فيها كثرت الألفاظ أو قلّتْ، إذا لم يتكرر المعنى، فمن أخذ الوجيز في حدّ الحد أخطأ، مع أنّ الوجيز إضافي مجهول.

اللمحة الثانية ــ [في الرسم]

(١١) هي أنّ «الرسم» قول يميّز الشيء عن غيره تميّزاً غير ذاتي، و«التامّ» منه ما وضع فيه الجنس ليقييد ذات الشيء كقولنا للإنسان إنّه حيوان منتصب القامة بادى

البشرة ذو حياء ضحّاك بالطبع. ويجب أن يكون بخواصّ بيّنة للشيء.

اللمحة الثالثة ـ في أمثلة من الخطأ مهذبةٌ للطبع

(١٢) «من الخطأ أخذُ الجزء مكان الجنس»، فالحيوانية المأخوذة في حدّ الإنسان لا ينبغي أن يكون مشروطة بالتخصيص، إذ لا يكون حينئذ مقولاً على المختلفات فلا جنسية، ولا مشروطة باللاتخصيص، فإنّه ينافي حينئذ اقتران الفصل بها بل مطلقة.

واعلم أنّ الحيوانية المخصّصة أيضاً لا تحمل، فإنّ الجزء إذا حمل على الكل يكون تكراراً بل إنّما يحمل عليه حيوانية مطلقة.

ومن الخطأ أخذُ الفصل مكان الجنس كقولهم: «العشق إفراط المحبة» وإنّما اللائق به محبة مفرطة.

ومن الخطأ أخذُ الموضوع الفاسد مكان الجنس كقولهم: **الرماد خشب محترق»**.

ومن الخطأ تعريفُ الشيء بمثله في المعرفة والجهالة كقولهم: «السواد هو ما يضادّ البياض» وكذا بما هو أخفى منه كقولهم: «النار هو الأُسطُقس الشبيه بالنفس» والنفس أخفى منها، وكذا تعريف الشي بنفسه كقولهم: «الإنسان حيوان بشري».

ومن الخطأ تعريفُ الشيء بما لا يعرف إلاّ به كقولهم في حدّ الشمس: «إنّها كوكب تطلع نهاراً» والنهار لا يعرف إلاّ بزمان طلوع الشمس. والمتضايفان كالأب والابن لا يعرف كل واحد منهما بالآخر إذ كان العلم بهما معاً، ولا يؤخذ في الحدّ إلاّ ما به يعرف الشيء لا ما معه يعرف بل يقال إنّ الأب حيوان يولد آخر من جنسه من نطفته. وليؤخذ في مثل هذه الحدود السببُ الموقِع للإضافة.

ولا يستعمل في الحدود الألفاظُ المشتركة والمجازية والأسماء الغريبة. فإن لم يكن للمعنى اسم فليخترع له اسم من الأسماء التي يناسبه.

المورد الثالث
في باريرميناس وفيه لمحات

اللمحة الأولى ـ [في أنحاء الوجود للشيء]

(١٣) وهي أنّ للشيء وجوداً في الأعيان ووجوداً في الأذهان ووجوداً في اللفظ ووجوداً في الكتابة. والآخران يختلفان في الأعصار والأمم دون الأولين.

اللمحة الثانية ـ [في أنواع القضايا]

(١٤) هي أنّ «اللفظ المركب» منه ما يكون تركيبه على سبيل التقييد كقولك: «الحيوان الناطق المائت» ويقوم مقامه لفظة واحدة، ويستعمل في الأقوال الشارحة: وما ليس تركيبه هكذا فإمّا أن يتطرّق إليه التصديق والتكذيب أو لا يتطرّق، والأول هو المطلوب ويسمّى «قضية» و«خبراً» ويرسم بأنّه القول الذي يصحّ أن يقال لقائله أنّه صادق أو كاذب فيه:

فمِنه»: «الحملي» كقولنا: «الإنسان حيوان»، وبالجملة، كلّما فيه موضوع ومحمول؛ «ومنه»: «شرطي» وهو ما يكون تأليفه عن خبرين أُخرِج كل واحد منهما من خبريّته وقُرِن بينهما ليصير قضية واحدة:

فمنه»: «متصل» وهو ما تكون النسبة بين جزئَيْه باللزوم كقولنا: «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود».

ومنه»: «منفصل» وهو ما تكون النسبة بين جزئيه بالعناد كقولنا: «إمّا أن يكون هذا العدد زوجاً وإمّا أن يكون فرداً».

وفارقت الشرطيتان الحمليةَ في أنّ الحملية قيل لأحد جزئيها أنّه هو الآخر. وكان كل من جزئيها إمّا بسيطاً أو في قوّة بسيط كقولك: «الحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه» ويقوم مقامه «الإنسان ماش» ولا كذلك الشرطيتان وانحلالهما إلى الحمليات ثمّ منها إلى المفردات.

وفارقت المتّصلة المنفصلةَ بأنّ رباطها اللزوم ولها «مقدم» و«تال» بالطبع،

و«المقدم» هو الجزء الأول المقرون به حرف الشرط، و«التالي» هو الجزء المقرون به حرف الجزاء. والمنفصلة عنادية لا يتغيّر المعنى بتغيّر ترتيب أجزائها.

وإنّما انحصرت القضايا في هذه لأنّها إمّا أن ينحلّ إلى ما يصلح للخبرية أو لا، والذي ينحلّ إلى ذلك إمّا أن يرتبط باللزوم أو العناد، ولكل من الثلاثة إيجابٌ وهو إيقاع نسبة بين الجزئين صالحة للتصديق والتكذيب، وسلبٌ وهو رفع هذه النسبة. فإيجابُ الحملية كقولنا: «الإنسان حيوان» أي المفروض ذهناً وعيناً أنّه إنسان فهو حيوان كيف كان دون اقتضاء شرط، وسلبُها كقولك: «الإنسان ليس بحجر». وسالب المتصلة كقولك: «ليس إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود». وسالب المنفصلة كقولك: «ليس إمّا أن يكون العدد زوجاً أو منقسماً بمتساويين».

وإيجابُ الشرطيتين ورباطهما باللزوم أو بالعناد، والسلبُ برفعهما حتى إن كان في جزئهما سلوب، واللزوم والعناد بحالهما فالقضيتان موجبتان.

والمنفصلة منها «حقيقية» وهي التي تمنع فيها لفظة «إمّا» الجمع والخلوّ كقول القائل: «العدد إمّا أن يكون زوجاً وإمّا أن يكون فرداً» ومنها «غير حقيقية» وهي التي تمنع الجمع دون الخلوّ كقولك: «إمّا أن يكون هذا المحلّ أبيض أو أسود» أو تمنع الخلوّ دون الجمع كقولك «إمّا أن يكون زيد في البحر وإمّا أن لا يغرق» وكلّ ما يبدّل أحد جزئي انفصاله الحقيقي يلازمه الأعم كما أوردتَ «اللاغرق» بدلاً عن «اللاكون في البحر» الذي هو الجزء الحقيقي للانفصال.

والشرطيات الصادقة قد تتأتّى من أجزاء كاذبة.

اللمحة الثالثة ـ [في خصوص القضايا وإهمالها وحصرها]

(١٥) هي أنّ موضوع القضية إمّا أن يكون جزوياً كقولك: «زيد كاتب» أو «ليس» ـ إيجاباً وسلباً ـ ويسمّى «مخصوصة» و«شخصية» حينئذ، وإمّا أن يكون كلياً فإن لم يبيّن كميّة الموضوع وقدر الحكم سمّيت «مهملة» كقولنا: «الإنسان في خسر» أو «ليس» ـ إيجاباً وسلباً ـ فإن بيّن ذلك سمّيت «محصورة» فإن كان الحكم في الكل سمّيت «محصورة كلية»، موجبتُها كقولك: «كلّ إنسان حيوان» وسالبتُها

كقولك: «ليس ولا واحد أو لا شيء من الناس بحجر»، وإن كان في البعض سمّيت «محصورة جزئية» كقولنا: «بعض الناس كاتب» ـ في الإيجاب ـ أو «ليس بعض الناس كاتباً» أو «ليس كل إنسان بكاتب» [ـ في السلب ـ] فإنّ السلب في البعض متيقّن فيهما. وأمر الباقي لم يتعرض.

واللفظ الحاصر يسمّى «سوراً» كان في الكلية أو في الجزئية. والمهمل إنّما يذكر فيه حقيقة صالحة للتعميم والتخصيص، ولو كانت الإنسانية وجب لها التعميم ما كان الشخص الواحد يجوز أن يقال أنّه إنسان، ولمّا كان الإيجاب والسلب في الكل يلزمان في البعض دون البعض، فالمهمل صدقُه جزئياً متيقّنٌ، وصدقه كلياً مشكوك فيه، فهو في قوةِ جزئية؛ وكون القضية جزئية الصدق لا مانع عن صدق كليتها كلياً ولا عن كذبها. والألف واللام في لغة العرب كما يراد للعموم يراد لتعيين الحقيقة الأصلية كقولك: «الإنسان عام» أو «هو الضاحك» ولو استغرق لقام مقامه قولنا: «كل واحد» وليس كذا.

والشرطيات سور كلياتها «كلّما» أو «دائماً» أو «دائماً ليس» أو «ليس البتّة» وسور جزئياتها «قد يكون» كما تقول: «قد يكون إذا كان زيد في البحر فهو غريق» أو «قد يكون ليس كذا» في السلب أو «ليس دائماً» أو «ليس كلّما». وعند عدم هذه الأسوار قولنا: «إمّا أن يكون» أو «إذا كان» لو اقتضيا من التعميم والتخصيص أحدهما ما صحّ اقتران سور الآخرين به، فليسا مقتضياهما، فهما يقتضيان الإهمال.

وعموم الشرطيات وخصوصها بالأوضاع والأوقات كما كان في الحمليات بالأعداد.

فصل [في لواحق القضايا]

(١٦) قد يقترن بالقضايا ما يفيدها أموراً لا يقتضيها القضايا دونها كلفظة «إنّما» فإنّها قد تفيد حصر الموضوع في المحمول، وقد تفيد حصر المحمول في الموضوع. والألف واللام في المحمول فإنّه يفيد حصر المحمول في الموضوع.

وقد يدخل السلب في القضية لنفي مقتضيهما ويجوز بقاء القضية على إيجابها ويقال: «ليس ج إلاّ ب» ويفهم منه اتحاد مفهوميهما، أو اللزوم. ويقال في الشرطيات: «لمّا كانت النهار حاصلاً كانت الشمس طالعة» فيه دعوى اللزوم مع تسليم الوقوع، ويقول: «لا يكون الشمس طالعة إلاّ والنهار موجوداً» أو «حتى يكون» أو «يكون النهار موجوداً» إن شئتَ حذفت هذه الأدوات وجعلتَها حاصرة كلية متصلة بإدخالها أداتها أو بقيتَ السلبَ وحذفت غيره وتُدخل أداةَ الانفصال.

وموجبتا الشرطيتين إذا أدخلتَ في أحد جزوَيْ أحدهما السلبَ صحّ قلبه إلى الآخر وتقول: «لا يكون هذا المحل حاراً وهو بارد» وهو مُشعر بمنع الجمع دون الخلوّ، وهو في قوة منفصلة كذلك. إذا أدخلت أداة الانفصال على سلبي جزئيها صارت مانعة للخلوّ دون الجمع، ونحو هذه قضايا محرّفة.

اللمحة الرابعة ــ [في العدول والتحصيل]

(١٧) هي أنّ القضية إمّا «معدولة» وهي التي جعل حرف السلب جزءاً لأحد جزوَيْها أي الموضوع أو المحمول، وإمّا «محصّلة» وهي التي سلمت جزآها عنه.

وحق كل قضية حملية أن يكون فيها ما يدلّ على الموضوع والمحمول والربط الذي باعتباره صارت القضية قضية، واللفظة الدالّة على النسبة تسمّى «الرابطة»، وقد لا يحذف في لغات كما في لغة الفرس قولنا: «زيد دبير است» وقد تربط في العربية بلفظة «هو» كقولهم: «زيد هو كاتب» وقد يحذف فيها.

وإذا تأخّر حرف السلب عن الرابطة في لغة العرب ارتبط بها وصار السلب جزءاً للمحمول والنسبة إثباتية، وإذا تقدّم السلب قطع الرابطة ونفاها، والجملة، إذا صار السلب جزءاً لأحد جزوَي القضية فهي إيجابية. والسلب يجوز عن المنفي. والإثبات ـ محصلاً كان أو معدولاً ـ لا يتصور إلاّ على ثابت إمّا عيني أو ذهني، فيثبت عليه الحكم بحسب الوجودين أو أحدهما، فالقضايا صارت أربعة: موجبة بسيطة كقولك: «زيد بصير» وسالبة بسيطة كقولك: «زيد ليس بصيراً» ومعدولة موجبة كقولك: «زيد هو لا بصير» وسالبة معدولة كقولك: «زيد ليس هو لا بصير».

والقضية دون الرابطة تسمّى ثنائية ويتعلق كونها معدولة أو بسيطة بنيّة المتكلّم إلاّ أن يكون الحرف للعدول كلفظة «غير»، ومعها ثلاثية.

اللمحة الخامسة ـ [في تركيب الشرطيات]

(١٨) هي أنّ الشرطيات منها ما يتركّب من مثلَيه، أو قسيمَيه، أو عن خلط، أو من أحد الشرطيتين مع حملية، فقولنا: «إن كان كلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكلما كانت الشمس غاربة فالليل موجود» هي متصلة من مثليها، وقولك: «إن كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فإمّا أن يكون الشمس طالعة وإمّا أن يكون الليل موجوداً» فهي متصلة من خلط الشرطيتين، وقولك: «إن كان هذا عدداً فهو إمّا زوج وإمّا فرد» فهي متّصلة من قسمَيها وحملية، وقسْ على هذا.

المورد الرابع
في جهات القضايا وتصرفات فيها وفيه لمحات:

اللمحة الأولى ـ [في الجهات]

(١٩) هي أنّ المحمول نسبته إلى الموضوع إمّا أن يكون واجبة كقولك: «الإنسان حيوان» أو ممكنة كقولك: «الإنسان كاتب» أو ممتنعة كقولك: «الإنسان حجر». ولفظة «الضرورة» صادقة على الأولى، و«الإمكان» على الثانية، و«الامتناع» على الثالثة. وهذه الألفاظ الثلاثة بمدلولاتها تسمّى «جهة»، والقضية التي تصلح لأن تصدق عليها إحدى هذه باعتبار الصلاحية تسمّى «مادّة» ها وتنسب القضية إلى الجهة التي تصدق عليها في الإيجاب وإن صدق على السلب غيرها.

والضروري إنّما يقال على ما تجب النسبة لنفس الموضوع والمحمول لا باعتبار زائد: فمنه المطلق للأتمّ كقولنا: «الله قيّوم» فإنّه متسرمد كذا، ومنه ما شرطه دوام ذات الموضوع كقولنا: «الإنسان بالضرورة حيوان» إذ ذاك غير متأبّد بل مع بقاء الذات، فلا نعني بالضروري غير هذين، أمّا ما شرطه في الموضوع كقولنا:

«المتحرّك متغيّر بالضرورة مادام متحرّكاً» فإنّه ما وضعنا فيه أصل الذات بل الذات مع صفة تلحقها بعد تحقّقها، أو في المحمول كقولك: «الإنسان ماش ما دام ماشياً» أو في وقت معين كقولك: «القمر كاسف» أو غير معين كقولك: «الإنسان متنفّس» فهذه الأربعة: ضروريات مشروطة غير دائمة، والوقت المعين والغير المعين إنّما يعتبر فيما له لازم ضروري يتأدّى إليه البتة في وقت، وقد يوجد دائماً غير ضروري كسواد زيد وسلب البياض عنه، أمّا في الكليات فلا يتصور الحكم الدائم الغير الضروري، فإنّ ما لا يترجّح بالوجوب لا يمكن جزم الحكم بدوامه في الكليات. ويتصور الحكم الضروري الغير الدائم إذا كان للماهيات لازم يتأدّى إلى الحكم وقتاً ما كتنفّس الإنسان والشروق والغروب للكواكب.

والممكن قد يقال بإزاء ما ليس بممتنع ويدخل فيه الواجب.

والخواص وجدوا ثلاثة أقسام: «ضروري الوجود» و«ضروري العدم» و«ما لا ضرورة في وجوده وعدمه» فخصّوه باسم «الإمكان»، فالقسمة عند هؤلاء ثلاثية: واجب وممكن وممتنع، وكانت عند الأولين ثنائية: ممكن وممتنع.

والممكن العامي يصدق على طرفَيْ الممكن الحقيقي لصدق الغير الممتنع على إيجابه وسلبه. ولـ «الإمكان» محامل أُخَر لا تحتاج إليها فحذفناها.

ومن ظنّ أنّ من شرط الممكن أن يكون غير واقع فإنّ الوجود يخرجه إلى الوجوب لم يعلم أنّه إن كان الوجود يخرجه إلى ضرورة الوجود فالعدم يخرجه إلى ضرورة العدم، فإن لم يضرّ هذا لم يضرّ ذاك، بل الممكن باعتبار الماهية أبداً ممكن. وضرورة العدم والوجود إنّما يكون له بشرائط خارجة.

فإن قيل: الواجب إن كان ممكناً أن يكون، وكل ممكنٍ أن يكون ممكنٌ أن لا يكون، فالواجب ممكنٌ أن لا يكون، وإن لم يكن ممكناً وما ليس بممكن ممتنع، فالواجب ممتنع.

يقال: إنّ الواجب ممكن بالمعنى العامي ولا ينعكس ذلك إلى ممكنٍ أن لا يكون، لدخول الواجب فيه، وليس بممكن بالمعنى الخاصي، وما ليس بممكن

بالمعنى الخاصي لا يلزم أن يكون ضروري العدم بل ربما يكون ضروري الوجود، فإنّه عبارة عمّا ليس بضروري الوجود والعدم.

واعلم أنّ أمّهات الجهات الثلاثة المذكورة من قبل، وقد دخل فيها ضروري غير دائم وهو داخل تحت الإمكان الحقيقي، ودخل فيه الدائم الغير الضروري، والضروري أعمّ من الدائم من وجه، والدائم أعمّ من الضروري من وجه، فالدائم المطلق هو ما يشمل الضروري الدائم والدائم الغير الضروري.

اللمحة الثانية ـ [في بيان اعتبارات قضية «كل ج ب» والفرق بين المطلقات والموجهات]

(٢٠) هي أنّا إذا قلنا: «كل ج ب» فله اعتبارات في الوضع وأخرى في الحمل:

أمّا التي في الوضع، فيشترك فيها جميع القضايا المحصورة بأصنافها وهي أنّ كل جيم ليس معناه الجيم الكلي أو كليته، فقد يحمل عليه ما ليس كليته، ولا كلّ الجيم أي جميعه، بل معناه كل واحد واحد مما يوصف بـ «جيم» كان في الذهن أو في العين دام له الجيمية أو لم يدمْ، وليس مأخوذاً على أنّه من حيث هو جيم وإلاّ ما أمكن أن يقال كل متحرك يمكن فرض سكونه ولا يشترط لادوام الجيمية، بل كيف اتفق بعد أن يكون موصوفاً بالجيمية بالفعل.

وأمّا في الحمل، فنقول في الضرورية: إنّه ب لا مادام جيم بل أعمّ منه، وإن لم يكن جيم فهو بالضرورة ب وفي الممكنة بالإمكان وكذا بحسب كل قضية. وإذا لم تُعيَّن جهة أصلاً فهي مطلقة عامة لا تقتضي من الجهات شيئاً معيناً من حيث أنّها قضية وإلاّ ما صحّ اقتران غيرها بها بل نسبتها إلى الجميع سواء ويطّرد في جميع المواد، ويمكن قلبها من الإيجاب إلى السلب كقولنا: «كل فرس نائم، لا شيء من الفرس بنائم» فإنّ هذان لذاتهما لا يقتضيان الدوام واللادوام لما سبق.

والضروريات الأربعة إذا حذفت خصوصيتها فقيل: كل ج ب لا دائماً بل بحال ما فهي المطلقة الوجودية، ويتأتّى قلب سالبتها إلى موجبتها.

والحمل المطلق الأصلي غير الحملي الوقتي وهو ما يتخصص بالوقوع في الأعيان، فلو عدم غير الإنسان من الحيوان وقتاً ما صحّ كل حيوان إنسان أي مما في العين في هذا الوقت، وفي الحمل المطلق لا يتصوّر فإنّ هاهنا حيوانات معقولة بالضرورة ليست بإنسان. ولمّا كان الممكن العام يتناول الواقع بالفعل وما لم يقع أصلاً من غير الممتنع ولا يمكننا أن نقول: «كل ج ب مطلقاً» إذ لم يتّصف الجيم بالبائية أبداً أو شيء منه، فالممكن العام أعمّ من المطلق ومن جميع القضايا، والممكن الخاص أعمّ من الوجودية ومن المطلق العام من حيث أنّ الممكن الحقيقي قد يتناول ما لا يقع أصلاً، والمطلق أعمّ منه من جهة صحّته على مادة الضرورة وغيرها.

وسالب كل جهة ـ وهو ما يدخل فيه السلب على الجهة ـ غيرُ السالبة الموصوفة بالجهة وهي ما يدخل الجهة على السلب، واعتبرْ بالمواد.

اللمحة الثالثة ــ في التناقض

(٢١) و«التناقض» هو اختلاف القضيتين بالإيجاب والسلب على وجه يقتضي صدق أحديهما لذاته كذب الأخرى، وكذب أحديهما لذاته صدقَ الأخرى؛ ففي «الشخصية» لا ينبغي أن تختلف القضيتان في ما وراء الإيجاب والسلب مما يختلف به حال الحمل، فيحفظ فيهما اتّحاد الموضوع والمحمول والربط والإضافة والمكان والزمان والكل والجزء والقوة والفعل والشرائط. وينبغي أن يحفظ مثل هذا في جميع القضايا. وفي المحصورات زيادة شرط وهو أن تختلف القضيتان في الكمية وهو الكلية والجزئية كما اختلفتا في الكيفية وهو الإيجاب والسلب وإلاّ فالكليتان تكذبان في مادة الإمكان. والقضايا التي تؤخذ موضوعها أعمّ من محمولها تكذبان معاً، والجزئيتان تصدقان معاً فيهما، فإذا كذب «لا شيء من ج ب» إن كان يصدق «كل ج ب» فيصدق «بعض ج ب» دون العكس، فالجزئية في الحالتين صادقة.

فنقيض الكلية الموجبةِ الجزئيةُ السالبةُ، ونقيض الكلية السالبةِ الجزئيةُ

الموجبة. والمطلقة العامة الموجبة لا يكون نقيضها السالبة المطلقة إذ لا وقت معيّن في المطلقة ولا شرطٌ مّا كدوامٍ وغيره، فيجوز صدق السالبة والموجبة معاً، فنقيض المطلقة العامة الموجبة لا يكون إلاّ ما يدوم سلبُه، وإلاّ قد يصدق السلب الغير الدائم مع الإيجاب المطلق. فنقيض المطلقة الدائمة العامة التي يشمل الضرورية وغير الضرورية فإنّ أحدهما قد يكذب مع المطلقة في مادة الأخرى فـ «بالإطلاق كل ج ب» يناقضه «دائماً ليس بعض» و«بالإطلاق لا شيء دائمًا بعض» وهكذا الباقي. ونقيض «بالوجود كل ج ب»، «ليس بالوجود ج ب». وتبقى الدائمة التي تعمّ الضرورية وغيرها في البعض إيجاباً وسلباً، وإن شئتَ تورد في نقيض القضية المذكورة: «إمّا دائماً بعض ج ب» أو «دائماً ليس بعض ج ب بالدوام المطلق» وقد أغناك هذا عن تعديد أقسام كثيرة كما أشرنا إليه في التلويحات اللوحية والعرشية، كيف وهذا الإيجاب هو في حالٍ ما لا دائماً، فإمّا أن يكذب لقولنا: «في حال ما» فيصدق السلب الدائم أو لقولنا: «لا دائماً» فيصدق الإيجاب الدائم، وكذا في غيره. وإذا قلتَ: «بالوجود بعض ج ب» فنقيضه «ليس بالوجود شيء من ج ب» بل إمّا «دائماً كل» أو «دائماً لا شيء»؛ وعلى هذا في الجميع.

اللمحة الرابعة ــ في تلازم ذوات الجهات وتناقضها

(٢٢) ونجعل لذلك لوحاً، وذوات الجهات منها متلازمات تتعاكس ومنها ما لا تتعاكس:

متقابلات

بالضرورة أن يكون	**ليس بالضرورة أن يكون**
ليس بممكن العامي أن لا يكون	**ممكن العامي أن لا يكون**
ممتنع أن لا يكون	**ليس بممتنع أن لا يكون**

متقابلات

واجب أن لا يكون	**ليس بواجب أن لا يكون**
ليس بممكن أن يكون العامي	**ممكن أن لا يكون العامي**

ممتنع أن يكون ليس بممتنع أن يكون

متقابلات

ليس بممكن أن يكون الخاصي ممكن أن يكون الخاصي

ليس بممكن أن لا يكون الخاصي ممكن أن لا يكون الخاصي

هذان يلزمان الستة التي في جهتهما دون العكس

هذا يلزمهما الستة التي في جهتهما دون العكس

وكل طبقة سطرنا نقائضها محاذية لها، فليؤخذ نقيض الكلية جزئية، ولازم النقيض يقوم مقامه.

واعلم أنّك إذا حكمت على البعض بجهة لا يلزم أن يكون البعض الآخر موافقاً له فيها ولا مخالفاً.

اللمحة الخامسة ـ في العكس

(٢٣) وهو جعل موضوعِ القضية بكليته محمولاً والمحمولِ موضوعاً مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق والكذب.

فالسالبة الضرورية تنعكس سالبة ضرورية، فإذا قلنا: «بالضرورة لا شيء من ج ب» فتنعكس «بالضرورة لا شي من ب ج» وإلاّ يمكن أن يكون «بعض ب ج بالإمكان العام» فإنّه لازم نقيضه، فنفرض موجوداً قلنا: إن تجد شيئاً معيناً هو ب وج فليكن د ف «دال» هو البعض من ب الذي هو ج، والبعض من جيم الذي هو ب فصار بعض ج ب، وقد قلنا: «بالضرورة لا شيء من ج ب» فهذا المحال لزم من كذب «لا شيء من ب ج» ولم يلزم من فرض الممكن وما يؤدّي إلى المحال محال.

والسوالب الممكنة الخاصة والعامة والمطلقة لا عكس لها، فقد يكون للشيء موضوع عام لا يعرض إلاّ له فيسلب هو عن الموضوع بالإمكان أو الإطلاق ولا يتأتّى سلب الموضوع عنه كقولك: «لا شيء من الحيوان ذي الرية بالإمكان ـ أو الإطلاق ـ متنفّس» فلا يمكنك أن تقول: «ولا شيء من المتنفّس بالحيوان ذي الرية» والبيان السابق يبتني على التناقض، والمطلقات لا نقيض لها من جنسها.

والسوالب الجزئية لا عكس لها أصلاً فقد يكون عام يسلب الخاص عن بعضه ولا يسلب هو عن بعض الخاص، فتقول: «بالضرورة ليس بعض الحيوان إنساناً» أو «ليس بعض الحيوان ماشياً بالإمكان» لا يتأتّى أن تعكسها أصلاً.

والموجبة الكلية لا تنعكس موجبة كلية فربما يكون المحمول أعمّ بل هي والجزئية الموجبة تنعكسان جزئيتين موجبتين، فإنّك إذا قلت: «كل ج ب» أو «بعضه» لك أن تجد شيئاً معيّناً هو ج وب وليكن د فإذا كان ج ب، فشيء من ب ج، فإذا لم يكن يطرد الكل فيطرد البعض البتّة.

والموجبات على أيّ جهة كانت تنعكس ممكنة عامة، فإنّ الضرورية قد تنعكس ضرورية كالإنسان مع الناطق وقد تنعكس غير ضرورية كقولك: «كل كاتب إنسان بالضرورة» فليست الكتابة ضرورية للإنسان كما كان هو ضرورية لها. والغير الضروري قد ينعكس ضرورياً كما سبق من الكتابة مع الإنسان، وقد ينعكس غير ضروري كالكتابة مع الضحك، والذي يشمل المواد كلها الإمكان العام، فإذا قلنا: «كل ج ب» على أيّ جهة كان فيصحّ عكسه: «ممكن أن يكون بعض ب ج»، هذا محال.

والممكنة الخاصة لمّا كان عكسها بالإمكان العام انحسم باب قلب سالبتها إلى الموجبة وإثبات عكسها، ثمّ قلب العكس إلى السلب ليكون سالبة منعكسة فإنّ الإمكان العام لا ينقلب موجبة إلى سالبة وفي مثل قولك: «لا شيء من الحائط الوتد» إن لم ينقل الموضوع والمحمول بكليتهما في العكس يأتي «لا شيء من الوتد في الحائط» وهو كذب بل الصحيح من عكسه أنّه «لا شيء مما هو في الوتد بحائط».

وتناقض الشرطيات وعكسها على ما ذكرنا في الحمليات.

المورد الخامس
في التركيب الثاني للحجج وفيه لمحات:

اللمحة الأولى ـ [في الحجة ومبادئها وتقسيم صورها]

(٢٤) هي أنّ «الحجّة» أصنافها متعددة وتؤخّر ما وراء القياس إلى ما بعد،

و«القياس» هو العمدة وهو قول مؤلّف من قضايا إذا سُلِّمتْ لزم عنه لذاته قول آخر. و«التأليف من القضايا» مَيْزُ القياس عن القضية الواحدة الموجبة لصدق عكسها وبطلان نقيضها.

والقضية إذا صارت جزء القياس سميت «مقدمة»، وأجزاؤها الذاتية ـ لا كالسور والجهة الباقية أي الأجزاء بعد التحليل إلى الأفراد كالرابطة المنتفية عند التحليل ـ تسمّى «حدوداً»، قولنا: «كل ج ب، وكل ب آ» مقدمتان، وج وب وآ حدودٌ، والمجموع قياسٌ، واللازم وهو كل «ج آ» نتيجةٌ.

وليس من شرط صحة قياسية القياس أن يكون مسلّم القضايا بل أن يكون على تقدير التسليم موجباً لذاته تصديقاً آخر. ومن خاصية صحة الصورة أنّها توجب عند التسليم تصديقاً آخر بخلاف صحة المادة.

والقياس إمّا «اقتراني» وهو الذي لم يذكر فيه أحد طرَفَي نقيض النتيجة بالفعل كما سبق مثاله، ومنه «استثنائي» وهو الذي يذكر فيه أحد طرفي نقيض النتيجة، وسيأتي على كل واحد منهما.

والاقتراني قد يتركّب من بسائط القضايا الثلاثة ومن خلط بعضها مع بعض.

ويوجد في الاقتراني حد مكرر يشترك فيه المقدمتان ويسمّى «الحد الأوسط» وينحذف في النتيجة. ولكل منهما حدّ يخصّه. ويسميان الطرفين، فما يصير موضوع النتيجة ونحوه يسمى «الأصغر» والمقدمة التي هو فيها «صغرى»، والصائر محمول النتيجة ونحوه يسمى «الأكبر»، والمقدمة التي هو فيها «كبرى»، وتأليفها يسمى «الاقتران»، وكيفية وضع الحد الأوسط عند الطرفين يسمى «شكلاً»، والنتائج من الاقترانات هو «قياس».

والحدّ الأوسط إمّا أن يكون محمول الصغرى وموضوع الكبرى ويسمى «الشكل الأول» لظهوره في نفسه وتبيُّن غيره به، وهو الأشرف لإنتاجه جميع المطالب من المحصورات الأربعة؛ وإمّا موضوع الصغرى ومحمول الكبرى وهو بعيد عن الطبع لا يتفطّن لقياسيته إلاّ بصعوبة وكلفٍ؛ وإمّا محمولهما جميعاً وهو

«الثاني»، أو موضوعهما وهو «الثالث»، ويكاد الطبع يتفطن لقياسيتهما دون حاجة إلى بيان على ما سنذكر.

وتشترك الثلاثة في أن لا نتيجة فيها عن الجزئيتين، ولا عن سالبتين، ولا عن سالبة صغرى وجزئية كبرى إلاّ في سوالب هي في حكم الموجبات، وأنّ النتيجة تتبع أخسّ المقدمتين في الكيف والكمّ، وما استُثني من الكيف فإنّما هي سوالب في حكم الموجبات، فلا حاجة إلى الاستثناء.

الشكل الأول

(٢٥) وهو الذي يكون الحد الأوسط محمول الصغرى وموضوع الكبرى، وشرطه أن يكون الصغرى موجبة والكبرى كلية، ولولاهما ما لزم دخول الأصغر في الأوسط ليتعدى الأكبر إليه، فانحصرتْ أضرُبُه في أربعة، وكانت بحسب وجوه تركيب المحصورات الأربعة في الصغرى مع الأربعة في الكبرى، كلٌّ مع كلٍّ ستّة عشر، فبحسب الشرطين انحذفت اثنا عشر.

والشخصيات والمهملات لا تورد في العلوم، لأنّ الشخصيّ لا يبحث عنه فيها؛ والإهمال يغَلِّط:

الضرب الأول: من كليتين موجبتين ينتج كليًا موجباً، مثاله: كل ج ب، وكل ب آ، فكل ج آ.

الثاني: من كليين والكبرى سالبة ينتج كلية سالبة، مثاله: كل ج ب، ولا شيء من ب آ، ينتج: لا شيء من ج آ.

الثالث: من موجبتين والصغرى جزئية ينتج جزئية موجبة، مثاله: بعض ج ب، وكل ب آ، فبعض ج آ.

الرابع: من جزئية موجبة صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية، مثاله: بعض ج ب، ولا شيء من ب آ، ينتج: ليس بعض ج آ.

واعلم أنّ الأصغر لمّا كان داخلاً تحت الأوسط في المقول على الكل بشرائطه، فالحكم على الأوسط حكم على الأصغر على أيّ جهة كان، فالنتيجة في

الكل تابعة للكبرى في الجهة حتى في قولنا: بالإمكان كل ج ب، وبالضرورة كل ب آ، ينتج: بالضرورة كل ج آ، فإنّ «الألف» غير مقول على الموصوفات بـ «باء» مادامت ب حتى لو زالت البائية زال الاتصاف بالألِفية بالضرورة، وإن لم يكن باءً، فتبيّن أن لا مدخل للبائية الممكنة في كون الألفية ضرورية لـ «جيم» بل ذلك لذاتها، فإنّ ما يلحق بتوسط الممكن يكون ممكناً.

وقد استُثنِي عن متابعة النتيجة للكبرى ما إذا كانت الكبرى على بعض جهات غير معتبرة مثل ما إذا كانت الصغرى بالإمكان والكبرى لا دائماً بل ما دام ب، فإنّ الألفية متوقفة على البائية الممكنة لـ «جيم»، ويجوز أن لا يقع البائية فيكون الألفية بالإمكان لـ «جيم»؛ أو كانت الصغرى ضرورية والكبرى ما دام ب مطلقاً فالنتيجة ضرورية، لأنّ ج يدوم ب، فيدوم آ بالضرورة. فلا نطول بها هذا المختصر إذ لا اعتبار لذلك ولا فائدة وقد ذكرناه مفصّلاً في **قوانين الحقائق**.

الشكل الثاني

(٢٦) هو ما يكون الحد الأوسط فيه محمول الطرفين. وشرطه هو كلية الكبرى واختلاف المقدمتين في الإيجاب والسلب أو ما يقوم مقامه. فإنّ المتّفقين قد يثبت عليهما شيء أو يسلب عنهما وليس إلاّ الإيجاب، وهكذا يفعل في المختلفات وليس إلاّ السلب. وخاصيته أنّه لا ينتج غير السالب.

وقرائنه أربعة:

الضرب الأول: من كليتين والكبرى سالبة مثاله: كل ج ب، ولا شيء من آ ب، يتبيّن بعكس الكبرى فيصير ثاني الأول ناتجاً: لا شيء من ج آ، أو يتبيّن بالخلف فيقال: إن لم يصحّ لا شيء من ج آ، فبعض ج آ، وكان لا شيء من آ ب، ينتج ليس بعض ج ب، وكان كل ج ب، هذا خلف. وفي جميع الأضرُب هاهنا يقرن في الخلف نقيض النتيجة بكبرى القياس وهي كبرى بحالها.

الضرب الثاني: من كليتين والصغرى سالبة ينتج كلية سالبة، تُعكَس الصغرى

وتجعل كبرى ويستنتج، وتعكس النتيجة ليرجع الرأسان كلٌّ إلى مكانَيْهما فإنّا غيّرناهما بعكس ترتيب القياس.

الثالث: من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى، ينتج سالبة جزئية يتبيّن بعكس الكبرى، فيصير رابع الأول، أو يبيّن بالخلف كما بيّن.

الرابع: من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى لا تنعكس الأُولى وتنعكس الثانية جزئية. ولا إنتاج للجزئيتين فيتبيّن بالخلف، وكان القياس مثلاً: ليس بعض ج ب، وكل آ ب، ينتج: ليس بعض ج آ، وإلاّ كل ج آ، وكان كل آ ب، فكل ج ب، وكان ليس بعض ج ب، هذا خلف محال، أو يبيّن بـ «الافتراض»: فليكن البعض من «جيم» الذي ليس بـ ب د، فلا شيء من د ب، وكل آ ب، ينتج من ثاني الثاني: لا شيء من د آ، ثم نقول: بعض ج د، ولا شيء من د آ، فليس بعض ج آ.

واعلم أنّه لا نتيجة في هذا الشكل عن مطلقتين بالاعتبارين ولا عن ممكنتين ولا عن خلطٍ سواء تغيّرت الكيفية أو ما تغيّرتْ، فإنّك قد تثبت وجودياً لنوعين مختلفين عليهما كالتنفس على الإنسان والفرس على الجهات، أو تثبته على واحد وتنفى عن الآخر، أو تسلب عنهما جميعاً وليس الاّ السلب، أو تأخذ التنفس مع المتفقين كالإنسان والناطق وتفعل على الاعتبارات المذكورة على الجهات وليس إلاّ الإيجاب، وإذ لا لزوم لسلب ولا إيجاب فلا نتيجة.

وأمّا المختلطات مع الضرورية ففيها ضابط: وهو أنّه إذا اختلفت جهة المقدمتين بحيث لا تعُمّ إحدى الجهتين الأخرى سواء كانت المقدمتان موجبتين أو سالبتين أو مختلفتين في الكيف فالنتيجة ضرورية السلب، مثل ما إذا كان «كل ج ب بالضرورة» و«بالإمكان كل آ ب» الخاصي أو بالوجود، فاعلم أنّ طبيعتَي ج و آ متبائنان، إذ لو دخل الألف في الجيم ولو بالإمكان صار «كل ج ب» كبراه، وضرورية على الشكل الأول، فينتج ضرورية، فكان الباء على الألف أيضاً ضرورياً، فما كان بالإمكان؛ ولو دخل الجيم في الألف ليتعدى الباء إليه بالإمكان

فما كان بالضرورة؛ فإذ لم يتصوّر دخول أحدهما في الآخر فالنتيجة ضرورية السلب. وهكذا إذا كان إحدى المقدمتين جزئية على الاعتبارات الثلاثة للكيفية؛ وأيضاً إذا كان إحدى المقدمتين ضرورية والأخرى على جهة تعمّ الضرورية كالإمكان العام والإطلاق العام، واختلفت الكيفية، فالنتيجة ضرورية السلب لِما قلنا. وإذ لا نتيجة في هذا الشكل عن المطلقات، وحالُ المختلطات كما ذكرنا فلا حاجة كثيرة إلى العكوس وكلفٍ.

الشكل الثالث

(٢٧) وهو ما يكون الحد الأوسط فيه موضوع الطرفين وشرطه أن يكون الصغرى موجبة وإحدى المقدمتين كليّةً أيّتهما كانت. وخاصيته أنّه لا ينتج غير الجزئي.

وقرائنه ستة:

الضرب الأول، من موجبتين كليتين ينتج جزئياً موجباً، مثاله: «كل ب ج» و«كل ب آ» تعكس الصغرى فيصير «بعض ج ب» وتضمّ إلى الكبرى فينتج من ثالث الأول «بعض ج آ»، أو يبيّن بالخلف. إن لم يصحّ «بعض ج آ» ويصحّ «لا شيء من ج آ» ويقرن بصغرى القياس مجعولاً كبراه، وهكذا في جميع ضروب هذا الشكل ينتج: «لا شيء من ب آ» وكان «كل ب آ» هذا خلف. وما يتبيّن بعكس الصغرى أربعة أضرُبٍ؛ هذا.

والثاني، وهو من كليتين والكبرى سالبة.

والثالث، وهو من موجبتين والصغرى جزئية.

والسادس، وهو من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى.

ففي هذه الأربعة إذا انعكست الصغرى فيرجع القياس إلى الشكل الأول وبقيت الكبرى على جهتها فيتبعها النتيجة لِما عرفت من حال الشكل الأول، ففي جميع هذه الأربعة النتيجة بيّن أنّها تابعة للكبرى، ونبيّن أنّ في الجميع كذا؛

فالضرب الرابع من موجبتين والكبرى جزئية لا تنعكس الصغرى إذ لا قياس عن جزئيتين بل تعكس الكبرى وتجعل صغرى وتستنتج وتعكس النتيجة أو يبيّن بالخلف كما سبق، أو بالافتراض، وصورة القياس: «كل ب ج» و«بعض ب آ» فنفرض البعض من ب الذي هو آ أنّه د، فصار «كل د آ» فنقول: «كل د ب» و«كل ب ج» فكل د ج، ثم «كل د ج» و«كل د آ» فهو من أول الثالث، ينتج: «بعض ج آ» و«كل د آ» جهته جهة الكبرى وهو كبرى هذا القياس فيتبعها النتيجة.

الضرب الخامس، من كلية موجبة صغرى وجزئية سالبة كبرى، لا تنعكس السالبة، والصغرى إن عكست كانت القرينة من جزئيتين، فتبيّن بالخلف كما قلنا أو بالافتراض، فنفرض البعض من ب الذي ليس آ في الكبرى أنّه د، فيصير «لا شيء من د آ» و«كل د ب» ويقرن بصغرى القياس وهو «كل ب ج» فينتج: «كل د ج» و«لا شيء من د آ» فـ «ليس بعض ج آ» والعبرة كقولنا: «لا شيء من د آ» لكبرويته وجهته بعينها جهة كبرى القياس.

اعلم أنّ الشكل الأول شارك الثاني في اشتراط كلية الكبرى وإنتاج الكلية، وشارك الثالثَ في اشتراط إيجاب الصغرى وإنتاج الموجبة، وهو فارق الشكلين إنتاج المطالب الأربعة والتبيّن بنفسه، وفارق الثاني الشكلين في اشتراط اختلاف كيفية المقدمتين وإنتاج الموجبتين للسالب والنتاج من السالبتين كما ذكرنا، وفارق الثالثُ الشكلين في جواز جزئية كبراه.

اللمحة الثانية ـ [في الاقترانات الشرطية]

(٢٨) هي أنّ الشرطيات: منها، اقترانات، والمتصلات قد يتألّف منها مقدمتان على نسق الحمليات تشترك في تال لهما أو مقدم لهما أو تالي إحديهما ومقدّم الأخرى، والشرائط والاستنتاج على ما مضى، والمنفصلات أيضاً. والقريب من الطبع كقولك: «هذا العدد إمّا فرد أو زوج، وكل زوج إمّا زوج الزوج أو زوج الفرد أو زوج الزوج أو الفرد معاً» فينحذف الأوسط، وينتج: «إمّا أن يكون هذا العدد فرداً أو زوج الزوج أو الفرد أو زوجهما» وأمر الشروط على ما قلنا. وقد

يتركّب متصلة مع حملية. والقريب من الطبع ما تكون الشركة في التالي والحملية كبرى فيحصل نتيجة مقدّمها مقدّم القياس وتاليها نتيجة تأليف التالي والحملية، كقولك: «إن كان ج ب وكل هـ د وكل د آ» ينتج «إن كان ج ب فكل هـ آ» وقد يكون القياس من حملية ومنفصلة، والمنفصلة كبرى، كقولك: «الأربعة عدد وكل عدد إمّا زوج وإمّا فرد» فينتج: «الأربعة إمّا زوج وإمّا فرد» وقد يكون المنفصلة صغرى والحمليات كبرى يشترك في محمول واحد ويسمّى «الاستقراء التام»، كقولك: «كل متحرك إمّا حيوان أو نبات وإمّا جماد، وكل حيوان جسم وكل نبات جسم وكل جماد جسم» ينتج: «كل متحرك جسم» ولا ينبغي أن ينحذف في هذه القياسات غير الجزء المكرر.

اللمحة الثالثة ـ [في الاستثنائيات]

(٢٩) و «الاستثناء» رفع أو وضع لبعض أجزاء الشرطية، لرفع أو لوضع الآخر. والاستثنائي يتركّب في الشرطيات البسيطة من شرطية وحملية، والمتصلات يستثنى فيها عين المقدم، فينتج عين التالي أو نقيض التالي لنقيض المقدم، ولا يستثنى عين التالي لعين المقدم ولا نقيض المقدم لنقيض التالي، فإنّ التالي ربما كان أعمّ من المقدم، ويلزم من رفع الأعم رفع الأخصّ ولا عكس، ويلزم من وضع الأخص وضع الأعم ولا عكس، وفي محل المساواة يصحّ في بعض المواضع. والمنفصلة يستثنى عين جزءٍ فينتج نقيض الباقي أو البواقي، وهو يستثنى نقيض ما يتفق فينتج عين ما بقى إن كان واحداً أو منفصلة في البواقي. وفي مانعة الجمع فقط يستثنى العين للنقيض لا غير. وفي مانعة الخلوّ فقط النقيض للعين لا غير.

المورد السادس
في قياس الخلف وبعض تصرفات في القياس
وفيه لمحات

اللمحة الأولى ـ [في القياسات المركبة]

(٣٠) هي أنّه لا قياس من أقلّ من مقدمتين، فإنّ المقدمة إن ناسبت كلية

النتيجة فهي شرطية تستثنى بقضية أخرى، وإن ناسبت جزء النتيجة فلا بدّ ممّا يناسب جزءها الأخر وهي مقدمة أخرى. ولا قياس من أكثر من مقدمتين فإنّ النتيجة لها طرفان ولا بدّ لكل من المقدمتين من مناسبة طرفٍ، فإذا ناسبتاها بهما فلا مدخل للثالث بل توجد مقدمات كثيرة لقياسات متعددة سابقة إلى قياس واحد لمطلوب واحد ويسمّى «قياساً مركباً» وقد تطوى النتائج فيه ويسمى «مركباً مفصولاً» وقد لا تطوى فيذكر قضايا هي نتائج تارة ومقدماتٌ أخر حتى ينتهي إلى المطلوب ويسمى «مركباً موصولاً» فإنّ مقدمتَيْ القياس إذا لم يكونا بيّنَين يحتاج إلى إثباتهما كالنتيجة.

اللمحة الثانية ـ [في قياس الخلف وعكس القياس]

(٣١) هي أنّ الخلف قياس يبيّن صحّة المطلوب بإبطال نقيضه. ويتركّب من قياسين: اقتراني واستثنائي؛ مثاله: إن لم يصدق قولنا: «ليس بعض ج ب» و«كل ج ب» ويقرن به «كل ب آ» على أنّهما مقدمة بيّنة أو يثبت فينتج: إن لم يصدق قولنا: «ليس بعض ج ب» فـ «كل ج آ» ويستثنى نقيض التالي وهو «ليس كل ج آ» فينتج نقيض المقدم وهو أنّه ليس لم يصدق قولنا: «ليس بعض ج ب» بل يصدق.

وقياس الخلف يردّ إلى المستقيم بأخذ نقيض النتيجة المحالة واقترانها بالصادقة على ما يتّفق من الأشكال فينتج المطلوب.

واعلم أنّ في جميع الأقترانيات إذا أخذ نقيض النتيجة أو ضدّها وقرنت بإحدى المقدمتين نتجتا نقيض المقدمة الأخرى أو ضدّها على أيّ شكل يتّفق، ويسمى «عكس القياس» ويستعمل في الجدل احتيالاً لمنع القياس.

اللمحة الثالثة ـ [في قياس الدور]

(٣٢) هي أنّ «قياس الدور» هو أخذ النتيجة مع عكس إحدى مقدمتَيْها لينتج الأخرى فتكون النتيجة نتجت ناتجها، ويستعمل جدلاً لمنع القياس، وإنّما يمكن في موضع تعاكس الحدود لتنحفظ الكمية، مثاله: «كل إنسان متعجّب وكل متعجّب ضاحك» فينتج «كل إنسان ضاحك» فعند الدور تقرن النتيجة بالصغرى المعكوسة

باقيةً على الصغروية، نتجت الكبرى، أو يقرن بالكبرى المعكوسة باقية كبرى نتجت الصغرى.

اللمحة الرابعة ــ [في اكتساب المقدمات وتحليل القياسات]

(٣٣) هي أنّك إذا أردت أن تكتسب المقدمات فانظر إلى جزئي النتيجة واطلبْ ما يحمل على كل واحد وما يحمل عليه كل واحد من الذاتيات والعرضيات وذاتيات الذاتيات وعرضياتها وعرضيات العرضيات وذاتياتها، فإن وجدتَ ما يحمل على أحدهما ويوضع للآخر أو يحمل عليهما أو يوضع لهما على حسب مطلبك صحّ قياسك من الأشكال الثلاثة.

ولا يورد الحجج في الكتب على نظم القياسات التامة فلينظر في الحجة أنّها هل يشتمل على كل النتيجة فيكون استثنائية، أو على جزئها فيطلب ما يناسب الجزء الآخر ويوصل بين المقدمات المتبددة ويبدّل اللفظ المركب بالمفرد لئلا يغلط. وربما أخذ المعدول فظنّ أنّه سالب وغلط فيه كقولك: «الاثنان لا فرد وكل لا فرد فهو زوج» ينتج «إنّ الاثنان زوج» والمقدمات موجبتان.

اللمحة الخامسة ــ في استقرار النتائج وفي صوادق النتائج عن مقدمات كاذبة

(٣٤) هي أنّ القياس الناتج لقضية بالذات ينتج بالعرض بطلان نقيضها وصحّة عكسها وما يدخل في الأصغر وما يستوي مع الأصغر في نسبة الأكبر، وإنّا إذا قلنا: «كل قياس صادق المقدمات ينتج نتيجة صادقة» هو قضية كلية موجبة ولا تنعكس كلياً.

المورد السابع
في أصناف ما يحتجّ به

(٣٥) من جملة ما يحتجّ به «الاستقراء» وهو الحكم على كلي بما وجد في جزئياته الكثيرة كحكمك أنّ «كل حيوان يحرّك عند المضغ فكّه الأسفل» استقراءً بما

شاهدت من الحيوانات. وهو غير مفيد لليقين، فربما يكون حكم ما لم يستقرأ بخلاف ما استُقرِئ كالتمساح في المثال السابق.

ومن ذلك «التمثيل» وهو الحكم على شيء بما وجد في شيء آخر يشاركه في معنى «جامع» يسمى الملحوق «فرعاً» والملحق به «أصلاً»، ثم يثبتون عِلّية «الجامع» بأمرين:

أحدهما ما يسمى «الطرد والعكس» وهو تلازم ذلك المعنى والحكم في جميع المواضع وحاصله يرجع إلى الاستقراء وإن أثبتوا التلازم بينهما اقتضاء لماهيتهما فلا حاجة إلى الأصل.

والثاني ما سمّوه «السبر والتقسيم» وهو أنّ العلة في الأصل إمّا أن يكون ج أو ب أو د، ثم يثبتون أنّ العلة لم تكن ج ولا ب لتخلّف الحكم عنهما في صورة آ فتعيّن د أو أنّ الحكم وجد في موضع كذا مع الجيمية فحسب فهي المناط، وذلك ضعيف، فإنّه يجوز أن يكون الحكم في الأصل لخصوصية ماهيته لا غير.

ثم أنّهم يحتاجون إلى حصر الصفات فيما يذكرون وكل عدد رأوا الحصر فيه يناقشهم الخصم لجواز وجود صفة هي العلة وقد شذّت عن الحصر. ولا يكفيهم أن يقولوا لو كانت صفة أخرى لعثرنا عليها إذ من المحال أن يقابلنا فيل مع سلامة البصر ولا نراه، لأنّ الصفة التي قد لا يهجم عليها إلاّ بعد أبحاث طويلة ليست كالفيل المحسوس.

ثمّ إن سلّم لهم ذلك فيقال: يجوز أن تكون العلة المجموع أو كل اثنين أو ثلاثة وهكذا كل رتبة من العدد فيحتاج إلى نفي عليّة رتبة من العدد ووجود الجيمية في موضع آخر دون الصفات الأخرى مع الحكم لا يغنيهم فإنّ الجيمية يجوز أن يكون في موضع علة لهذا الحكم مع صفات هي أجزاء العلة المجموعة، وفي هذا الموضع مع أجزاء أخرى يكون أيضاً علّة له، فهي إن اجتمعت مع هذه الصفات جزء للعلة وكذا إن اجتمعت مع تلك الصفات، ويجوز أن يكون لمطلق حكمٍ عللٌ ولا ينقطع عنهم هذا الكلام.

ثم إن سلّم لهم أنّ الجيمية علّة يجوز انقسامها إلى قسمين لا يلازم الحكم إلاّ لأحد القسمين ولم يكن ملاقياً لمحل النزاع ولا يمكنهم التفصّي عن هذه الإشكالات.

ومن جملة ما ذكرنا «قياس الفراسة» وهو قياسٌ الأوسط فيه هيئة بدنية موجودة في الإنسان وحيوان غيره يستدلّ بها على خُلقٍ للزومها لمزاج واحد، فيستدلّ بوجود أحد المعلولين على الآخر كعرض الأعالي الموجود في الإنسان والأسد يستدلّ به على وجود الخُلق الذي للأسد وهو الشجاعة في الإنسان، فإن كانت الهيئة ممّا يطّرد في الحيوانات فإنّما يستدل بها على خُلق مطرَّد.

المورد الثامن
في أصناف القضايا [هي مواد الأقيسة]

(٣٦) منها: الواجب قبوله:

ومنه: «الأوليات» وهي التي يحكم بها عقل الإنسان لذاته دون حاجة إلى وساطة، ولا يكون التصديق بها متوقّفة إلاّ على التصور، فإذا حصل التصور تحكم دون بيان زائد كحكمك أنّ الكل أعظم من الجزء.

ومنه: «المشاهدات» وهي قضايا يحكم بها العقل باعتبار مشاهدة من القوة الظاهرة أو الباطنة، كحكمك بأنّ النار حارٌّ وأنّ لك غضباً وجوعاً.

ومنه: «المجرّبات» وهي قضايا يحكم بها العقل لتكرر مشاهدات موجبة لليقين تأمن فيها النفس عن الاتفاق، وربما ينضمّ إليه أحوال إلهية.

ومنه: « الحدسيات» وهي قضايا يحكم بها الحدس الإنساني حكماً تذعن النفس لها كمن رأى بنياناً على كمال هيئة فحكم أنّها ما بناها إلاّ عالِم بالبناء. ولا يشترط فيه التكرر.

ومنه: «المتواترات» وهي قضايا يحكم بها العقل يقيناً لكثرة الشهادات،

ويكون الشيء ممكناً في نفسه وتأمن النفس عن التواطي، واليقين هو القاضي بتكامل الشهادات. وأخطأ من حصر مبلغ الشهادات في عدد، فكم من قضية حصل بها اليقين من عدد نَزِر، وكم من قضية يشهد بها أكثر منه ولم يحصل اليقين، وقد حكمنا يقيناً بوجود مكّة ولم نعلم أنّه من أين حصل هذا اليقين، وحدسك وتجربتك ليست بحجة على غيرك.

(٣٧) ومنها: المشهورات: وهي القضايا التي مبدأ الحكم فيها عموم الاعتراف بها كقولهم: «إنّ الظلم قبيح» ولو خُلِّي الإنسان وقواه دون انفعالات وملكات لم يحكم بها بخلاف الأوليات. والأوّليّ مشهور ولا ينعكس.

ومن المشهورات ما يمكن إثباتها بالبرهان، ومنها باطلة. ولكلّ أمّة وصنف مشهورات بحسبهم.

(٣٨) ومنها الوهميات الصرفة: وهي قضايا يحكم بها الوهم الإنساني في أمور لا يتعلق بالمحسوسات وكثير مما يتعلق بها ولا يحسّ؛ مثالها: اعتقاد المعتقد أنّ «كل موجود ذو جهة» وأنّ «العالم وراه فضاء لا يتناهى». والوهم تابع للحسّ فينكر ما لا يؤدّي إليه الحس. ومن علاماتها أنّ الوهم يساعد المقدمات الناتجة وينكص عن النتيجة. وأمّا حكمه في المحسوسات فواجب قبوله.

(٣٩) ومنها المقبولات: وهي قضايا أخذت ممّن يحسن به الظنّ.

(٤٠) ومنها التقريريات: وهي قضايا يؤخذ من الخصم ليبني عليها الكلام أو التي يوضع في مبادئ العلوم من علم آخر، فإن أخذها المتعلّم مع طيبة نفس يسمى «أصولاً موضوعة» وإلاّ فـ «مصادرات».

(٤١) ومنها المظنونات: وهي التي مبدأ الحكم فيها ظنّ النفس، و«الظن» هو الحكم بأنّ الشيء كذا مع الشعور بأنّه يمكن أن لا يكون كذا، مثالها قول القائل: «إنّ فلاناً يطوف بالليل فهو سارق». ومن المظنونات ما يؤثر بحسب بادي الرأي، وعند التعقب لم يبق تأثيرها، كقول القائل: «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً».

(٤٢) ومنها المشبّهات: وهي قضايا إنّما يقع التصديق بها لمشابهتها لقضايا

غيرها على حسب تصديق المشبّه به. والتشبّه قد يكون في اللفظ وقد يكون في المعنى وسيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله تعالى.

(٤٣) ومنها المخيّلات: وهي قضايا تؤثّر في النفس بقبض أو بسط أو غيرهما لا من جهة التصديق كقول القائل: «إنّ العسل مُرّة قيّئة» فتنفر عنه الناس، وأكثر الناس يسوّل لهم الأمور بها فيُقدمون، أو يقبّح بها فيتركون. وليس من شرطها الصدق والكذب بل الجدل من المشهورات والتقريريات وشيء من المقبولات، ويتركّب الخطابيّ من المقبولات والمظنونات. وهذه ينفع بعضها لإقناع من لا يرتقي إلى البرهان على رتبته، فالخطابي للناقص، والجدلي للمتوسط أو لدفع ذي شَغَبٍ لن يستأهل للبرهان، وبعضها للتحريض؛ والتنفير في أمور دنيوية أو دينية. والمغالطيّ من المشبّهات، وفائدته الاجتناب والامتحان وتبكيت المموِّه بالعلم. والبرهان يؤلّف من المقدمات الواجبة قبولها. ويستنتج المبرهن من الضروريات ضرورية ومن الممكنات الواجب قبول إمكانها ممكنة.

المورد التاسع
في البرهان ــ وفيه لمحات

اللمحة الأولى ــ [في المطالب]

(٤٤) هي أنّ من المطالب تصورية والأخرى تصديقية:

فمنها: «**هل**» فيقال: هل الشيء موجود ويسمى حينئذ «هل البسيط» أو «هل هو بحال كذا»، ويسمى مع ما وراء الوجود «هل المركب»، وجوابه في الجملة أحد طرفي النقيض.

ومنها: ما يطلب بها مفهوم الاسم أو حقيقته إذا حقّق الوجود، فإنّ المفهوم وإن كان معقولاً دون الوجود، لا يسمّى حقيقة إلاّ عنده. وطالبة المفهوم تتقدّم على هل البسيط، وطالبة الحقيقة تتأخّر عنه.

ومنها أيّ: ويطلب تمييز الشيء عن غيره.

ومنها: لِمَ: وتُطلب به على الشيء في نفسه أو علة التصديق.

وهذه هي أمّهات المطالب، وإن كانت مطالب غيرها مثل «كيف» و«كم» و«متى» وقد يستغنى عنها بـ «أيّ».

اللمحة الثانية ـ [في أقسام البرهان]

(٤٥) و«البرهان» هو قياس مؤلّف من مقدمات واجبة القبول: والحدّ الأوسط في البرهان إمّا أن يعطي اللمّية في نفس الأمر والتصديق أيضاً ويسمّى «برهان لِمّ» كقولك: «هذا الخشب اشتعل فيه النار، وكلّما اشتعل فيه النار محترق فهذا الخشب محترق» وإمّا أن يعطي اللميةَ في التصديق فحسب دون لّمية نفس الأمر ويسمّى «برهان إنّ». وقد يكون الأوسط معلول نسبة الأكبر إلى الأصغر كما إذا جعل الأوسط في القياس السابق «المحترق» والأكبر «اشتعال النار» وقد يكون ليس أحدهما علة الآخر كقولك: «كل إنسان ضاحك وكل ضاحك كاتب». ويشترط في برهان اللمّ أن يكون الأوسط علة النسبة لا علة الأكبر.

اللمحة الثانية ـ [في أجزاء العلوم وشرائطها وتناسب موضوعاتها]

(٤٦) هي أنّ أجزاء العلوم: «موضوعات» و«مبادئ» و«مسائل»:

فموضوع العلم، ما يبحث فيه عن أعراضه الذاتية كالعدد للحساب، والمقدار للهندسة. ونعني بـ «الذاتي» هاهنا ما يلحق الموضوع من ذاته أو لذاتي له كالفطوسة للأنف والمساوة للكمّ. وكل ما يلحق الشيء باعتبار أمر أخصّ كالضحك بالحيوان أو أمر أعمّ خارج كالتحرك بالأبيض فهو غير ذاتي.

وأمّا المبادئ، فهي الحدود للموضوعات وأجزائها وأعراضها الذاتية للتصور والمقدمات التي منها تؤلّف قياساته.

والمبادئ غير المقدمات الواجب قبولها يسمّى «الأوضاع» ويجب إصدار العلم بالمبادئ.

وأمّا المسائل، فهي القضايا التي يطلب التصديق بها فيه. والضروري المورد هاهنا أخص من قولنا: «وإن لم يكن جيم بل ما دام جيم» وحكمنا على الشمس

والسماء في العلوم ليس أمراً جزئياً فقد عرفت أنّ مفهوماتها كلية. ومقدمتا البرهان إن كانتا ذاتيتين بالمعنى الأول فأكبر النتيجة ذاتي للأصغر فيكون الأصغر مجهولاً وليس بجائز إلاّ أن يكون تصور الشيء بلوازمه فيطلب ذاتياته أو يطلب اللمية، وإن كانت الذاتيات متصورة كقولنا: «الهواء جسم وكل جسم جوهر».

وإذا قلنا: «إنّ الأوّليات فطرية» ليس معناه أنّ الإنسان يولد وهو عالم بها، بل معناه أنّه إذا وقع له تصور الحدود لا يحتاج إلى أوسط. و«اليقين» هو الاعتقاد بأنّ الشيء كذا وأنّه لا يتصور أن لا يكون كذا ويطابق الأمر في نفسه. ولا يجوز علم وظنّ متواردان على طرفَيْ النقيض ولا على طرف واحد، بل يجوز أن يظنّ ما علم نقيضه بالقوة بالفعل، وذلك إمّا أن يكون عَلِمْنا الكبرى ولم نعلم الصغرى وإن كان الأصغر في الكبرى بالقوة، ثم يظنّ خلاف ذلك أو علمنا المقدمتين ولم نركّبها كمن رأى بغلة منتفخة البطن فظن أنّها حبلى، وعنده مقدمتان: «إنّ هذا بغل وكل بغل عقيم» ولكن لم يخطر بباله التركيب.

والذي يقال: إنّك إن حكمت أنّ كل اثنين زوج، فما في يدي إن لم تعلم أنّه زوج ويكون في نفسه اثنين فلم تعلم أنّ كل اثنين زوج خطأ، فإنّا نحكم أنّ كل اثنين زوج سواء علمنا خصوصية ما قيلت عليه أو لم نعلم فهو زوج إلاّ أنّ كون ما في الكمّ اثنين علمٌ آخر يحتاج إلى مقدمة أخرى.

فإن قيل: المستحصل من العلم بمَ تعلمون أنّه مطلوبكم ولم يخرج عن سبق العلم أو استمرار الجهل.

قيل: إنّ عِلْمنا بالكلية مطلوبنا ما ظننّاه وكذا إن جهلناه بالكلية بل علمناه من وجه وجهلنا من وجه يتخصص بما علمناه فإذا حقّق تحقّق. ولا برهان على الفاسدات لأنّها بيّن محسوس وغائب محتمل الفناء فلا برهان على التقديرين ولا دوام لتيقّنه، وإذا تباينت موضوعات العلوم يسمى «متباينة» وإن كان موضوع علم آخر بعموم وخصوص كان لجنسية أو غيرها كالمجسّمات تحت الهندسة، فما موضوعه الأخص يسمى الموضوع تحت الأعم، وكذا إن تباين الموضوعان ولكن ينظر أحدهما في الآخر لأعراضه الذاتية كالموسيقى تحت الحساب.

وكل أصل موضوع في علم يبرهن عليه في غيره، والغالب أن يكون فيما فوقه وإن كان يجوز أن يكون في العالي ما يبتني على السافل ولكن لا على ما ابتني من السافل عليه ليدور.

والعلوم تترتّب ترتّب موضوعاتها حتى تنتهي إلى ما لا أعمّ من موضوعه وهو الفلسفة الأولى فإنّ موضوعها الوجود.

اللمحة الرابعة ـ [في أنّ الحدّ لا يكتسب بالبرهان وكيفية الطريق إليه]

(٤٧) هي أنّ الحدّ لا يكتسب بالبرهان، فإنّه حينئذ يصير المحدود أصغر، والحد أكبر، وكل ما يجعل أوسط إن كان نسبة الأكبر إليه على أنّه محموله فيتعدى إلى الأصغر بالمحمولية فلا يلزم أن يكون حدّه، أو على أنّه حدّ الأوسط محموله فيجوز أن يكون الأوسط محمولاً على غير الأصغر، أو بعين الأصغر، فهو «المصادرة على المطلوب الأول».

والقسمة أيضاً غير نافعة فإنّ القسمة دون الاستثناء لا يفيد أصلاً وعند الاستثناء لا بدّ من حجّة ويعود الكلام السابق.

وحدّ الشيء لا يكتسب عن حدّ ضدّه، إذ لا أولوية، وليس لكل شيء ضدّ.

و«الاستقراء» أيضاً لا يفيد، فإنّ الأشخاص لا حدّ لها وإن أخذ على أنّه استقرأ حدّ نوعها وكان هو المطلوب فلا يكون حجّة نفسه.

واعلم أنّا إذا علمنا بعض ذاتيات الشيء لا يلزم أن يكون هي حدّه لجواز أن يكون له ذاتي لم يطلع عليه في أمور لا تحسّها.

(٤٨) والطريق في اكتساب الحدّ تحليل صفات شخص وحذف ما ليس بذاتي، والنظر إلى المترتبات في جواب ما هو والمقسمات الحقيقية حتى تنتهي إلى مقول لا مقول تحته، وجميع المقوّمات العامة في اسم الجنس وإيراد الفصول، وهذا هو التركيب. ويتّفق أن يتفق جواباً «م؟» و«لِمَ؟» كما يقال: «إنّ الكسوف ما هو؟» فيقال: «هو زوال ضوء القمر لتوسُّط الأرض بينه وبين الشمس، فإذا قيل: لِمَ انكسفت القمر؟ فيجعل توسط الأرض أوسط، فاشترك الحدّ والبرهان إذا كان

الأوسط من علل الشيء الذاتية له، والعلل المساوية تؤخذ في الحدود والبراهين لا العامة، والأخص من العلل يؤخذ بإزاء الأخص من النوع فيهما».

واعلم أنّ توقف ابتلال الأرض على المطر، والمطر على السحاب، والسحاب على صعود الأبخرة، وصعود الأبخرة على ابتلال آخر، ليس دوراً ممتنعاً لأنّ كل توقف على عدد آخر غير ما توقف عليه.

اللمحة الخامسة ـ [في المغالطات]

(٤٩) قد يقع الغلط في القياس بسبب الصورة كما إذا لم يكن من ضرب ناتج، أو شكل ناتج، أو لوقوع غفلة في الشرائط المذكورة في التركيبين كما لعدم مشابهة الحدّ الأوسط في المقدمتين لمن قال: «كل إنسان حيوان، والحيوان جنس، فيلزم أن يكون الإنسان جنساً» وإنّما الغلط من أنّ الحيوان في الكبرى متخصص بالذهني فحسب، دون ما في الصغرى، أو لعدم اتحاد أحد الطرفين في القياس والنتيجة، أو لعدم نقل الأوسط بالكلية؛

أو بسبب المادة كالمصادرة على المطلوب الأول، وهو أن يكون النتيجة مقدمة في قياس ينتجها، وقد بدّل فيه لفظ «أو» كما إذا كان المقدمات أخفى من النتيجة أو مساوية لها، فلا أولوية في التبيّن من العكس، أو لكذبها، وإذا كانت كاذبة لا يورد في القياس إلاّ لمشابهة لفظية كما يراد الأسماء المشتركة مثل العين أو الأدوات مثل الواو تارةً للقَسَم وأخرى للعطف أو لصرف أو لتركيب كقولك: «غلامْ حسنْ» بالسكونين، أو لسبب في المعنى إمّا للجهة كأخذ سوالب الجهات مكان السوالب الموصوفة بها ونحوها، أو للسور كأخذ البعض السوري مكان البعض الذي هو الجزء، أو أخذ الكل والكلي وكل واحد أخذها مكان الآخر، أو لسبب في مقدمة كإيهام عكس مثل أن يرى كل ثلج أبيض فيؤخذ أنّ كل أبيض ثلج، أو لتركيب مفصّل كقولك: «زيد طبيب وجيّد» فيركّب ويقول: «زيد طبيب جيّد» أو لتفصيل مركّب كقولك: «الخمسة زوج وفرد» فيفصل ويقول: «إنّها زوج وإنّها فرد»، أو يكون قد رأى كل سواد جامع للبصر فأخذ الحكم للأمر العام

ليتعدى إلى الأبيض، أو لأخذ لازم الشيء مكانه كمن رأى الإنسان متوهّماً ومكلّفاً فظنّ أنّ كل متوهّم مكلّف وهذا قريب من الأول، أو أخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل وبالعكس أو أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات وبالعكس، أو أخذ الاعتبارات الذهنية واقعةً في الأعيان كمَن رأى أنّ الإنسان كلي في الذهن فيحكم بكليته في العين، أو أخذ جزء العلة مكانها، أو أخذ ما ليس بعلة على وهذا يختص بقياس الخلف فيدّعى أنّ الكذب لنقيض المطلوب ويكون لغيره؛ ومن علم ما قلناه سهل عليه التحرز والله أعلم.

العلم الثاني

الطبيعي
وفيه موارد

المورد الأوّل
في نظر عام وفيه لمحات

اللمحة الأولى ـ [في إبطال تركّب الجسم من الأجزاء التي لا تتجزأ]

(٥٠) هي أنّ بعض الناس ظنّ أنّ الجسم ينقسم إلى ما لا ينقسم في العقل والوهم، وسمّوه «الجوهر الفرد». ثم لزمهم من كونه في الجهة أن يكون ما منه إلى جهة غير ما منه إلى أخرى فينقسم.

وأيضاً الواحد على ملتقى الاثنين إن تخصّص بمماسة أحدهما فليس على الملتقى وقد فرض عليه، أو ماسّ كلَّ كليهما فليس بفرد، أو ماسّ شيئاً من كل واحد فانقسمت الثلاثة.

وأيضاً الواحد بين الاثنين إن حجب بينهما انقسم، وإن لم يحجب فوجوده وعدمه سواء فتداخل، وكذا كل وسطائي، فلم يبق في العالم حجمٌ وقد وجد الحجم فبطل مذهبهم.

وأيضاً دائرة قطب الرحى الدوّارة أجزاؤها أقلّ ممّا للطوق فإذا تحرّكت دائرة الطوق جزءاً فإن تحرك من دائرة القطب مثلها وهكذا في الجميع فتمت حركة

الصغرى ولم يتحرك الكبرى شطراً صالحاً وهو محال فينبغي أن يتحرك دائرة القطب دونها فانقسم الجزء هذا محال.

ومَبنى خيالهم أنّ الجسم إن لم يتناه القسمة فيه فيستوي الجسم الأصغر والأكبر للاستواء في عدم نهاية القسمة ولم يعلموا أنّ الجسم لا جزء له بالفعل بل بالقوة وعديم النهاية بالقوة يمكن في التفاوت كالمئات والألوف الغير المتناهية وبينهما من التفاوت ما لا يخفى.

ومنهم مَن أثبت في كل جسم هذه إلى غير النهاية ولم يعلم أنّ الكثرة وإن لم يكن متناهية فيها الواحد والمتناهي، فإذا ألّفتا جواهر معدودة على جميع الجهات حتى صارت حجماً في كل جهة، فلحجم المجموع نسبة إلى حجم ما ادّعي فيه لا نهاية الأجزاء، لأنّ الحجم متناه في الأجسام المحسوسة كالأرض والشمس وسيأتي البرهان في نهاية الأبعاد كلها مع أنّه يسلّم ذلك، فإذا ناسب الحجمُ الحجمَ ناسب العددُ العددَ لأنّ بقدر زيادة العدد يزداد الحجم فيكون ناسب المتناهي الغير المتناهي نسبة متناه إلى متناه هذا محال، فالقسمة العقلية لا يقف في الجسم عند نهاية وإن كان بالفعل غير متناهية. وقد يكون الانقسام باختلاف إضافات وأعراض.

اللمحة الثانية ــ [في تركّب الجسم من الهيولى والصورة]

(٥١) هي أنّ الجسم لا يعقل إلاّ ويوضع قبل تعقّله تعقّل امتداد فلم يخرج عن حقيقته، وليس الاتصال كلّ مفهوم الجسم فإنّ في الجسم ما يقبل الانفصال والاتصال، والاتصال لا يقبلهما.

وأيضاً إن كان هو نفس الجسم فكان متصلاً بذاته فكان واجباً لماهيته ذلك فلم يقبل الانفصال وليس كذا، فالذي يقبل ذلك جزء للجسم فيه الاتصال. ويسمّى القابل «هيولى»، والمقبول «صورة»، والمجموع «جسماً». وهذا الامتداد غير ما يتغيّر من الطول والعرض والعمق كما على شمعة فيجوز بقاء الحقيقة عند تغيّرها. فـ «الجسم» هو جوهر يمكن في فرض أبعاد ثلاثة متقاطعة على زوايا قائمة، و«السطح» يمكن فيه الثلاثة ولكن غير قائمة. وإذا ثبت الانقسام في الجسم ثبت في

كل ما يفرض له جزء، لأنّ الأجزاء المتشابهة مجموعها من نوع جزئها، فما يمكن عليه باعتبار الماهية يمكن عليها باعتبار الماهية فيثبت الهيولى في الكل.

اللمحة الثالثة ــ [في أنّ الهيولى لا تتجرد عن الصورة وبالعكس]

(٢٥) هي أنّ الهيولى لا يتصوّر وجودها دون الصورة لأنّها لم يخلُ حينئذ من الوحدة والكثرة. وأيّهما لزمها يكون اقتضاءً لماهيتها واجباً بها، فلا يتصور عليها غيره أصلاً، إذ اللازم الحقيقي لا يفارق. فلمّا أمكن كلاهما على الجسم فلا لزوم فلا تجرُّد.

وأيضاً إن أمكن تجرّدها نفرض جسمان زالت الصورة عنهما، إمّا أن يتكثّر دون مميّز إذ الصور وتوابعها ارتفعت والتكثر دون مميز محال، وإمّا أن اتحدّت باتصال وامتزاج فيستدعي الصورة أو يبطل أحدهما، ونسبة بقاء الإمكان إليهما سواء فتخصصه تحكّمٌ محال. وإذا كانت الوحدة والكثرة بعد التجرد محال فالتجرد محال.

والصورة أيضاً لا تبقى دون المادة فإنّ الصور من نوع واحد إذا تجردت عن الحامل لم تخل عن وحدة أو كثرة فلا يفارق، وكان على ما سبق.

وأيضاً ما يستغني عن المحل لطبيعته فيبقى الاستغناء لبقائها، فكيف ينطبع المستغني فيما يكون شائعاً فيه بكليته وإذا كان كذا فليس أحدهما على الآخر، فإنّ المعلول وإن لازم العلة فالعلة بحسب ماهيتها غير محتاجة إلى ما يتبعها فكان لها في نفسها إمكان تحقق مع قطع النظر عنها وليسا كذلك.

ثمّ الامتداد كيف يحصل امتداداً لا لشيء ثم يفيد وجود ما ينطبع فيه ويكون مع وجوبه إمكان حامله لأنّ وجوبه بعد وجوبه وهو محال؛ ولا يجوز أن يكون شيئان كل واحد منهما علّة الآخر فيتقدّم على المتقدم عليه وعلى نفسه وهو محال؛ بلى يجوز أن يكون شيئان وجود أحدهما مع الآخر ضرورة كالمتضايفين فإنّهما وجوديان عند الحكماء، والمعية ضرورية فيهما فالهيولى والصورة وجودهما عن فاعل خارج.

اللمحة الرابعة ـ [في تناهي الأبعاد]

(٥٣) هي أنّ الأبعاد متناهية ولولا كذا كان بُعدٌ غير متناه قُطِع عن وسطه قدرُ متناه يُوصَل طرفاه فيؤخذ تارة معه ودونه أُخرى، فيؤخذ كأنّهما خطان طُبِق أحدهما على الآخر، فإن ذهبا معاً إلى غير النهاية على التساوي فهو محال إذ الناقص لا يساوي الزائد، فإن وقف الناقص دونه فيتناهى بالنسبة إلى الزائد وزاد عليه الزائد بالمتناهي، وما زاد على المتناهي بمتناه فهو متناه.

وأيضاً إن صحّ اللانهاية في الأبعاد كان ممكناً وجود ساقَيْ مثلث لا نهاية لهما وبقدر زيادة الساقين يزداد إمكان الانفراج، فإذا عدمت النهاية عن الساقين فكذا إمكان انفراجهما والبُعد الذي بينهما فيحصل الغير المتناهي محصوراً بين حاصرين هذا محال.

اللمحة الخامسة ـ [في افتقار الجسم في تخصصه ووجوده إلى فاعل خارجي]

(٥٤) هي أنّ المقدار والشكل المتناهي ونحوه فلزومه ليس لنفس الجرم ولا لجزئَيْه وإلاّ لكان متفقاً في الجميع للاشتراك الكل في الجرمية وجزئيها وليس كذا، فالفاعل خارج والقابل ليس مجرد المادة فإنّها لا تتقدّر ولا تتشكل دون امتداد ولا مجرد الصورة فيكون قابلة الفصل والوصل دون الحامل، وبيّن استحالته. وهذا الحكم عام لجميع الأجسام. وإذا كان عن الفاعل الخارج فيحصل للكل مقدار وشكل. ويلزم من ذلك أن لا يكون للجزء ما للكل منهما بخلاف ما إذا استقلّ الجسم وجزآه بالاقتضاء فإنّه يلزم للكل ما للجزء حينئذ.

اللمحة السادسة ـ [في الصور النوعية وأنّ النهايات كالسطح والخط والنقطة لا تتقوّم بها الجسم]

(٥٥) هي أنّ الجسم المطلق غير متصوّر فإنّه لم يخل من قبول الانقسام بسهولة أو عُسرٍ، أو لا قبوله أصلاً، فالمطلق إن لزمه أحد الأقسام يكون اقتضاء بحسب حقيقته فلا يمكن عليه غيره بوجه. ولمّا كان على الأجسام ممكناً الأقسام

الثلاثة فلا لزوم فلا إمكان لتجرد الهيولى عن صورة مخصصة، والمخصصات كصورة المائية والنارية مقومة لوجود الهيولى، ولا يقتضيها مجرد الجسمية وإلاّ لزم التشابه المذكور بل الفاعل خارجي.

(٥٦) واعلم أنّ الجسم ينتهي ببسيطه ـ وهو السطح ـ والسطح بالخط، والخط بالنقطة، والنقطة عدمية لم تتقرّر في محل ليلزم من عدم انقسامها عدم انقسام المحل. والنهايات لم يدخل في حقيقة الأشياء، فالجسم لا يتقوّم بالثلاثة، ولهذا فهِم القومُ الجسمَ ونازعوا في النهايات. والنقط لم يجتمع ليحصل منها الخط، وإلاّ فالوسطانية يحجب الطرفين فينقسم على ما قلنا.

اللمحة السابعة ــ [في الجهة]

(٥٧) هي أنّ الجهات موجودة مختلفة فيقال تَحرَّك إلى جهة كذا دون جهة كذا، وليست نفس العدم، إذ لا حركة ولا إشارة إلى العدم، ولا أمور عقلية صرفة، بل في امتداد الإشارة والحركة فلها وضع، وما منه الجهة لا ينقسم فإنّه إن انقسم وغير المتحرك عن الجزء الأقرب فإمّا أن يكون متحركاً عن الجهة أو إليها، وعلى التقديرين يكون جزء الجهة كلها وهو محال.

وأيضاً إن انقسم تقع الحركة في لا جهة بل في العدم الصرف وهو محال فنقول: إنّ وضع الجهة في خلأ أو ملأ متشابه لا يتعين لعدم الأولوية فيه. والمحدد للجهة لا يتصور أن يكون جسماً واحداً قاصراً على حد واحد، إذ لا يتحدّد به إلاّ جهة واحدة، ولكل امتداد طرفان مستدعيان لجهتين، ولا لجسمين فصاعداً فإنّهما إن اتّفقا وضعاهما دخل المحاط في المحيط، ولا بالأجسام كيف كانت فإنّها ممكنة الأيتلاف والافتراق، ولا تصوّر لانقسام ما منه الجهة على ما بيّنا فإذا تعيّن جسم واحد غير تام فيجب أن يكون محيطاً يحدّد القُرب منه بمحيطه والبُعد بمركزه، والمحيط يعين المركز، والمركز لا يعين المحيط لجواز وقوع دوائر غير متناهية على نقطة واحدة. وبالمحيط يتعين جهات الحركات والأماكن والأوضاع وإن كان وضعه متعيناً بما تحته.

اللمحة الثامنة ـ [في محدّد الجهات والميل]

(٥٨) هي أنّ لنا أن ننظر إلى ماهية الجسم فننظر ما يقتضيه لذاتها دون فاعل ومؤثر، فمن ذلك مقدار مطلق ووضع كذا وشكل مطلق إلاّ أنّ الشكل بخصوصه أيضاً يناسب، فإنّ البسيط ليس فيه اختلاف قوي، ولا يقتضي غير المتشابه وإلاّ اختلف تأثير قوة واحدة في مادة واحدة وهو محال، ولا متشابهَ في الأشكال غير الكُريّ، فالمحدّد كُريّ.

ولكل جسم ممّا تحت المحدّد مكانٌ بحسبه، وللمركّب مكان الغالب ولا مركب معتدل على الإطلاق إذ لا حد مشترك بين أماكن العناصر على ما تعلم ولا تميل إلى مكان أحدهما فيقتضي أن لا يميل وسنبرهن على أن لا جسم عديم الميل.

(٥٩) والجسم المتحرك يحسّ فيه ميل يمانع الممانع وليس نفس الحركة فإنّه قد يوجد لدى التسكين. وقد يكون من خارج كما لمدرة حين حُرِّكتْ عن المركز فيبطل المنبعث عن طبعه إلى أن يعود فيرجع الميل الذي له والميل الخارج لم يبطله الجسم لذاته وإلاّ ما استقرّ، وما انعدم من ذاته وإلاّ ما وجد بل لمعاوقات ما يتحرك فيه. وليس الميل صورة الشيء الخاصة به فإنّ الجسم إذا وصل إلى حيزّه الطبيعي لم يبق له ميل أمّا إليه فلأنّه فيه، وأمّا عنه فلأنّه مطلوبه، وتبقى صورته الخاصة. وكل ما كان الميل الطبيعي أقوى كان أمنع لجسمه عن قبول الميل القسري.

اللمحة التاسعة ـ [في أنّه لا يتصور جسم عديم الميل]

(٦٠) هي أنّ عديم الميل إن كان، لكان لا تقبل الحركة أصلاً: أمّا الطبيعية فظاهر، وأمّا القسرية فلأنّه إن حرّك القاسرُ عديم الميل وبمثل قوته وأميل مسافةً فزمانُ عديم الميل لا شكّ أنّه أقصر لأنّه أسرع فبقدر ما نقص زمانه عن زمان ذي الميل نفرض جسماً ينقص ميله عن ميل ذي الميل، ويحرَّكه في تلك المسافة، فبقدر نقصان ميله يزداد سرعة حركته على ذي الميل الأول فيساوي عديم الميل، ومحال أن يساوي الممانع عديم الممانعة. والجسم إذا وجد على حاله لم يجب له

فيمكن عليه التبدل فالوضع والمكان أيضاً يكون كذا، والمحدّد ليس بعض أجزائه أولى بما هو عليه من البعض، فالنقلة عليه جائز فالميل عليه واجب. وإذا تحرّك المحدِّد فلا بد للحركة من تبدُّل حالٍ ولم يتبدل نسبة الأجزاء بعضها إلى بعض بتفككها فلا بد من تبدل نسبة ولا خارج له فيتعيّن التبدّل إلى داخلٍ فإن كان الداخل أيضاً متحركاً فلا صوب ثابت للحركة ولا حركة إلى لا صوب، فينبغي أن يثبت الداخل إذا تحرك المحيط ليتحقق تبدُّل وضع كل واحد بالقياس إلى الآخر.

اللمحة العاشرة ـ [في أنّ محدّد الجهات لا يقبل الكون والفساد]

(٦١) هي أنّ ما يتكون وينفسد يستحق قبل التكون مكاناً وبعده آخر، فإن كان في مكان الصورة المستجدة فيكون قد تحرك من مكان المخلوعة وحرك ذا المكان بالمزاحمة، فصحّت الحركة على النوعين وإن كان التكوين في مكان المختلعة فلا بدّ من النقل إلى المكان المناسب بحركة مستقيمة، وإن فرض عدم الحركة لتلاصق المكانين فاللصيق جاز يمكن حركته إلى الطرف الآخر الذي لمكانه دون مجاوره فكل كائن فاسد فهو قابل الحركة المستقيمة.

واعلم أنّ الجسم الذي في طباعه الميل المستدير تمتنع عليه الحركة المستقيمة إذ يلزم منه أن يكون الطبيعة الواحدة يقتضي توجّهاً إلى شيء وانصرافاً عنه وهو محال، فالأفلاك والمحدد لا ينخرق فإنّ الأجزاء لا بدّ لها حينئذ من الحركة على الاستقامة فإن طاوعت القاسر أو مانعت يلزم فيها ميل مستقيم ولها ميل مستدير وهو ممتنع، ولا ينمو ولا يتكوّن ولا ينفسد للزوم الحركة المستقيمة للكل.

المورد الثاني
في المكان والزمان وفيه لمحات

اللمحة الأولى ـ [في المكان]

(٦٢) هي أنّ المكان له أمارات أربعة مسلّمة عند الكل:

الأولى، امتناع اجتماع جسمين فيه.

والثاني، انّه ينسب الجسم إليه بـ «في».

والثالث، جواز انتقال الجسم عنه إلى غيره.

والرابع، اختلافه بالجهات.

فتعلم أنّ الهيولى ليست هي مكان الجسم، ولا الصورة إذ لا يكون المجموع في جزء واحد، ثم لا جواز للانتقال عنهما.

وليس المكان ما يستقرّ عليه الجسم إذ ليس هو فيه.

(٦٣) وظنّ أنّ المكان هو الخلأ وهو بُعد يمكن فيه فرض امتدادات ثلاثة على زوايا قائمة، قائم لا في مادة من شأنه أن يملأه الجسم وهو ممتنع الوجود، لأنّ ما يطابق منه جسماً يفضل على الجسم الذي هو أصغر منه في جميع الأقطار فهو كمّ ليس لا شيء، وليس إلاّ الكمّ المتصل لمطابقته المقدار المتصل الممتنع المطابقة للمقدار المنفصل، فلو استغنى عن المحل لماهيته كان كل بُعد ومقدار كذا، والتالي باطل فالمقدم باطل.

وأيضاً إذا وقع فيه الجسم إن فصّله فله مادة قابلة للوصل والفصل وإلاّ تتداخل الأبعاد صائرة بُعداً واحداً وهو محال.

وأيضاً إن كان الخلأ موجوداً فتحرك فيه جسم وتحرك في ملأ في مثل زمانه بمثل قوته مثله، لا شكّ أنّ مسافة قاطع الخلأ أطول ويتحرك آخر في ملأ أرق من الأول على نسبة تفاوت مسافتيهما فيساوي الخلأ وتساوي عديم المعاوقة وذي المعاوقة ممتنع.

وأيضاً، إن تحقق الخلأ ما تصور فيه حركة وسكون لعدم الميل فيه وتساوي الجوانب. ويشهد ببطلان الخلأ وقوف ذوات التجاويف على الماء وإنّما ذلك لتعلق الهواء بالسطح الباطن والمحجمة لما جذب الهواء من باطنها انجذب البشرة لضرورة عدم الخلأ؛ فالمكان هو السطح الباطن للجرم الحاوي المماس للسطح الظاهر للجرم المحوي.

(٦٤) ولا إمكان لعالَمين في محل محددين لأنّ الكرتين لا يتراصان فيلزم

الخلأ وهو محال، وإن امتلأ بجسم يكون غير كريّ فأطرافه يوجب الجهات فيستدعي وراءهما محدِّداً مبطلاً لمحدديتهما. ولا مركز لثقيلين تحت محدِّد واحد. ولا مكانين لنوع واحد وإلاّ عند الخروج عن الحيّز يبقى بلا ميل وهو محال.

اللمحة الثانية ــ [في الزمان]

(٦٥) هي أنّ الليل والنهار لا ينكرهما عاقل، وإذا فرضت من صبيحتك أنّ جسماً ما إن تحرك إلى الليل فيقطع كذا من الفراسخ فعند الضحوة لا يمكنك أن تحكم أنّه إن ابتدأ يتحرك إلى الليل بمثل تلك الحركة في السرعة والبطء يقطع تلك الفراسخ بل دونها، وكذا عند الظهيرة على نسبة مقدارية. فالبادئ عند الضحوة إن لم يكن فإنّه شيء أمكن أن يقطع إلى الليل بمثل سرعة حركة البادئ من الصبح مثل مسافته، وحيث لم يكن فقد فات عليه ما لم يثبت. وله مقدار فإنّ له نصف وسُدس. وليس مقداره مقدار المتحرك والمسافة والمحرك، فإنّ هذه ثابتة وهو لم يثبت، ولا حركة فرضناها، أو حالاً لها فإنّها وإن لم يقع كانت المقايسة الأولى صحيحة، وهذا المقدار واقع فهو مقدار ما لم يثبت وهي الحركة، فالزمان مقدار الحركة من جهة المتقدم والمتأخر الذين لا يجتمعان.

(٦٦) طريق آخر: هي أنّ الحادث بعد أن لم يكن له قبلٌ لم يكن فيه موجوداً، لم يجتمع مثل هذا القبل مع البَعد، فليس هو العدم، ولا الفاعل، ولا أمر ثابت، فإنّ هذه قد يكون قبل، وبعد، ومع، والقبلية لا تجتمع مع البعديات. ثم قد يكون قبل أبعد من قبل، فالقبليان لها مقدار متصل غير ثابت فيكون مقدار الحركة. فالزمان لا يتصور أن ينصرم إذ يلزم حينئذ أن يكون له قبل أو بعد، فيكون قبل كله أو بعده شيء منه هذا محال.

(٦٧) و«الآن» هو طرف موهوم للزمان به يتصل ماضيه بمستقبله. ولا يتصور تتابُع الآنات فيجتمع لها مقدار الحركة فيكون أجزاء الحركات دفعية يطابق «الآن» فيكون لها جزء لا يتجزّأ؛ فيلزم أن يكون للمسافة جزء لا يتجزّى وهو محال.

اللمحة الثالثة ــ [في الحركة]

(٦٨) هي أنّ الحركة هي خروج الشيء من القوة إلى الفعل لا دفعة. وتقع في الكيف كتسوُّد الأبيض لا دفعة، وفي الأين وذلك ظاهر، وفي الوضع كحركة المحدد إذ لا مكان له وكل ما يتحرك على مركز نفسه حركته وضعية، وفي الكمّ: إمّا إلى مقدار أصغر بنقصان الأجزاء كالذبول، أو دونه كالتكاثف، أو إلى مقدار أكبر يزيادة الأجزاء كالنموّ، أو دونه كالتخلخل.

والحركة أيضاً إمّا أن يقتضيها أمر خارج عن الجسم وقواه وهي القسرية أو قوة للجسم وهي إمّا طبيعية وإمّا إرادية، وهي أيضاً إمّا بالذات أو بالعرض وهو أن يكون الشيء قابلاً للحركة لا بذاته بل بتوسط ما هو فيه، فالسفينة متحرك بالذات والقاعد فيها بالعرض.

والحركة لا يقتضيها جسم بجسميته وإلاّ لازمت. وأيضاً الأمر الثابت لا يوجب غير الثابت ولا الطبيعة أيضاً لأنّ الثابت لا يوجب التجدّد. ثم الماهية الجرمية إذا كان معها جميع مقتضياتها لا يتحرك، إذ الحركة لطلب ملائم وإنّما يتأتّى إذا كان مفقوداً، فإنّ الحاصل لا يطلب. وحركة الحجر إلى الأرض علتها الطبيعة مع الوصول إلى النقطة الغير الملائمة فلها جزء ثابت وأخر غير ثابت.

واعلم أنّ السرعة والبطؤ ليس بتخلل السكنات وإلاّ ما زادت حركة الشمس اليومية على حركة السهم إلاّ بقدر زيادة زمان سكون السهم. وغاية ما في الباب أن يكون زمان سكون السهم ضِعف حركتها أو قريباً منه وذلك محال.

اللمحة الرابعة ــ [في أنّ الحركة التي هي موضوع الزمان مستديرة]

(٦٩) هي أنّ الحركة التي منها الزمان ليست بمستقيمة فإنّها لا يذهب في جهة واحدة إلى غير النهاية لوجوب تناهي الأبعاد. وكلّ حركتَين مستقيمتَين بينهما زمان سكون فإنّ الموصل إذا وصل فإنّ موصليته غير آن زوال موصليته وبين الآنين زمان هو زمان السكون. فالتي يستحفظ بها الزمان من الحركات الوضعية الدورية. وقد استحفظ الزمان بأظهر الحركات وهي الحركة اليومية. وقسّم الزمان إلى أعوام وأيام وساعات، ويتقدّر بها جميع الحركات كالمذروعات بحسب الذراع.

المورد الثالث
في بسائط الأجسام وتراكيبها وفيه لمحات:

اللمحة الأولى ـ [في أقسام الأجسام]

(٧٠) هي أنّ الأجسام منها ما لا يقبل التركيب كالمحدد وما معه، فمُماسُّها لا يمازجها، ومنها ما يقبل التركيب كالتي عندنا وقابل التركيب يقبل الحركة المستقيمة فإنّ أولات المكان إن لازم كل مكانه فلا تركيب. وما يتحرك على الاستقامة يقبل الخرق فهو إمّا أن يقبل الشكل والاتصال وتركهما بسهولة وهو الرطب، أو بصعوبة وهو اليابس، ولا يخرج قابل حركة مستقيمة عن هذين الكيفيتين الانفعاليتين أو ما ينتسب إليهما. ولم يخرج أيضاً من كونه مائلاً إلى الوسط فيلازمه البرد، ومائلاً عنه فيلازمه الحرّ. والمتحرك على الوسط فيه الميل المستدير ليس مّا نذكره هاهنا. وإذا ركّب كل من الفعليتين مع كل من الانفعاليتين حصلت أربعة أقسام: حارّ يابسٌ يقصد أقصى جهة فوق كالنار وهو الخفيف المطلق، وحارّ رطبٌ دونه في الخفّة وهو الهواء، وبارد يابسٌ ينحو أقصى السفل وهو الأرض وهو الثقيل المطلق، وبارد رطب دونه في الثقل وهو الماء. وهذه هو الأمّهات الأربعة. ورسوب التراب في الماء يدل على أنّ التراب أثقل، واليبوسة بأيّ الفعالتين اقترنت زادها خفة أو ثقلاً، والهواء لولا أنّه أخفّ من الماء ما تجافى عنها وما انسل كالزق المملو من الهواء، وليس ذلك لدفع الماء بالضغط، فإنّ الجسم كلّما كان أكبر وأقوى فهو أمنع للقسر وحركته. والهواء كلما كان أكبر فهو أسرع حركة. وكذلك كل متحرك نحو مكانه ممّا قلنا. ويدلّ على شدة ميعان الهواء سرعة قبول تشكله وانفصاله.

اللمحة الثانية ـ [في بيان انقلاب العناصر بعضها إلى بعض]

(٧١) إنّ هذه الكيفيات ليست صوراً للعناصر، فإنّ الصور جوهرية لم تشتد ولم تضعف وهذه تشتد وتضعف وتنكسر سورتها بالمزاج، وقد تزول كميعان الماء الزائل بالبرد وبرودته الزائلة بالحَرّ، وعند زوال القاسر يرجع إلى الاقتضاء، بل لها

صور مقومة لحقيقتها ولوجود الهيولى منها تنبعث الكيفيات المحسوسة وإن كانت الصورة لا تحس.

(٧٢) وتنقلب الأربعة بعضها إلى بعض فما تركب على ظاهر الطاس المكبوب على الثلج من القطرات ليس لتصاعُد الجمد بل لهواء يبرد بالمجاورة فيصير ماء والتصاعد كان بالحارّ أولى. ولا ينفد هو إلى السطح الظاهر فضلاً عن البارد وانقلاب الهواء ناراً يشاهد من النفاحات وانقلاب الماء حجراً شوهد في بعض البلاد كثيراً، وانقلاب النار هواء يحسّ من الشرر والشُعَل، فإنّها إن بقيت ناراً أحرقت من الأجسام القابلة للحرق ما قابلها على خط مستقيم على زوايا قائمة، فإنّه أقرب الحركات وأصحاب الصنعة يجعلون الحجر ماء بالحل، وكلٌّ ينقلب إلى ما يشاركه في كيفية.

اللمحة الثالثة ـ [في طبقات العناصر]

(٧٣) هي أنّ النار طبقة واحدة لأنّها تحيل مجاورها إلى جوهرها.

والهواء له ثلاث طبقات:

طبقةٌ ممتزجة بالأبخرة وهي باردة وما قرب منها من الأرض حارّ لقربه من مطرح الشعاع.

وطبقةٌ هي هواء صرف.

وثالثةٌ قربتْ من النار وامتزجت بالدخان الصاعد.

والأرض أصل طبقاتها ترابٌ صرف، ووراءه طبقة طينية، ووراءهما ما انكشف للشعاع، فغلب عليه اليبوسة.

والماء لمّا كان بجَرْيه يوجب الأخدود ما أحاطت فحصل بعناية من الله تعالى الحيوان المتنفس.

والنار شفافة وإلاّ حجبت الكواكب. وما عندنا ممتزجة حتى أنّ ما قرب في المصباح عن الفتيلة يرى فيه ثلمة كالخلأ إنّما ذلك تشفف لقوة النار.

اللمحة الرابعة ــ [في إثبات الاستحالة في الكيف]

(٧٤) هي أنّ هذه تستحيل من كيفية إلى أخرى. والأجرام تؤثّر بمجاورة كتسخين النار، وملاقاة كإحراقها، ومقابلة كإضاءة شُعَل منها.

(٧٥) وأسباب الحرارة ثلاثة:

أحدها، مجاورة جسم حار وليس ذلك لتفشّي الأجزاء النارية فيه فإنّ المملوّ لم يبق فيه مكاناً للفاشي، ولو كان بالفُشُوّ كانت قماقم الحديد أبطأ تسخّناً من الخزف على منع نسبة منع الفشو وليس كذا مع أنّ الجمد يُبرِّد ما فوقه وأجزاؤه لا يتصاعد.

والثاني، الحركة وليس ذلك بإظهار نارية كمُنَتْ فإنّ الماء المخصص يسخن ظاهرها وباطنها، وكان كلها قبل ذلك بارداً. وسهم الرصاص شوهد ذوب جميعها بالحركة. ولو كان بظهور كامن انعقد الباطن. والهواء لا بدّ منها فإنّه ما زال يلاقيها. واللابث أشدّ تهيأ للأثر من الغابر. والنار لا ينجذب إلى باطن الأشياء فإنّها طالبة الرقى بطبعها.

الثالث، الشعاع. وليس بجسم كما ظنّ وإذا أخذت الكوّة بطل الشعاع، فلو كان جسماً لشوهد تحرك أو ثبت ولكان ميله إلى فوق إن كان جرماً وما تحرك الأعلى زوايا قائمة لا على ما يحسّ على جهات مختلفة ولكان انعكاسه من اليابس أشد ممّا من الرطب، والتالي باطل في الجميع فكذا المقدم بل هو عرض يحصل في الأجرام عند مقابلة جرم نيّر. ويشهد باقتضاء الشعاع للحرارة المرآة المحرقة وغيرها.

(٧٦) والعلويات الواجب فيها الميل المستدير لا يتحرك على الاستقامة، ولا ينفصل فهي عرية عن الكيفيات الأربعة وليس من شرط كل مسخّن أن يكون حاراً.

واعلم أنّ الجسم يتخلخل ويتكاثف فيزيد مقداره وينقص، ونوعيته باقية، فالمقدار عرض ويشهد بذلك اختلاف الأنواع فيه من غير تغيّر الماهية. والشعاع هو المسخّن لا الشمس وإلاّ كان الأقرب من طبقة الأبخرة إليها أولى بالتسخّن من الأبعد الذي هو الأرض.

والعنصريات مطيعة للكواكب ونُحسُّ تأثيراتها.

(٧٧) واعلم أنّ المزاج لا يقتضي بطلان صور البسائط وإلاّ كان فساداً بل هو كيفية متوسطة حصل من كيفيات متضادة لأجسام مجتمعة متصاغرة الأجزاء متفاعلة متشابهة في جميع الأجزاء.

اللمحة الخامسة ـ [في الآثار العلوية]

(٧٨) هي أنّ كل حادث من الحركات في الهواء والانفعالات سببها الطبيعي ليس نفسه وإلاّ دام بدوامه، والجرم علمتَ أنّه لا يقتضي الحركة بطبعه، والأفلاك لا يتزاحم ما تحتها في الأمكنة فلا يدفعها، فإذاً تلك الحركات ليست إلاّ لما يصعد من الأرض ولا يصعد شيء منها معتبر إلاّ بالحرارة فما من الرطب يسمى «بخاراً»، وما من اليابس يسمى «دخاناً»، ومرقى الدخان أعلى ليُبسه وخفّته، فإذا انتهى البخار إلى الطبقة الباردة فيضربه البرد ينعقد سحاباً وينزل مطراً وإن كان عليه البرد الشديد قبل تشكّل قطرات المطر ينزل كالقطن المحلوج وهو الثلج، وإن كان بعد ذلك فينجمد ويضربه حرّ كما في الربيع والخريف فينحصر البرد في الباطن فيكون برداً وينمحق زواياه بالحركة.

وما كثف من البخار غير مرتقى كثيراً كان منه الظل والضباب ونحوهما والبخار كلّما كان ألطف بالحرارة كان أقبل لتأثير البارد، ولهذا يسخن الماء في البلاد الحارة قبل التبريد، ويشاهد مثل هذه الأشياء في الحمام. وانعقاد الأبخرة بأقلّ برد عند فتح باب حتى يصير مظلماً ثم يتقاطر القطرات، ومما يتكاثف من نفَس الخارج من الحمام في الشتاء وغير ذلك.

وصقالة الهواء والغيم الرقيق أيضاً من هذه الأبخرة حتى يصير كمرآة للنيّرات فيحصل بمقابلة النيّر هالة وقوس قزح ونحوها، والدخان ما يرتقي أعلى مرتقاة اشتعل فيه النار كان منه ذوات الأذناب، وإذا شفّ غاب عن الحس فظنّ انطفاؤه. وما يستجمر أو يستفحم كان منه علامات جمر وسود في الهواء.

والدخان قد يدفعه النار الدائرة بموافقة الفلك لشوق مكانها كما برّد بعضها دائرة

سهام أو يبرد شديدا قبل الانتهاء إلى كرة النار فيرجع فيتحامل على الهواء فحرّكه بقوة فيكون ريحاً؛ وقد يحصل من تقاوم ريحين مختلفين الزابعة الدوّارة؛ وقد يكون لتصادم الريح فيما بين غمامتين. وقد يدور غيماً فيرى في الهواء كشيء دائر.

ثم ما امتزج من الدخان بالبخار وطلب مخلصاً حين انعقد البخار فقاوم السحاب ويقلقل فيه حصل صوت شديد هو الرعد ومن الاصطكاك نارية وهي البرق، وممّا غلظ مادته الصواعق. وربما ينتهي الدخان إلى النار ممتدا مادته إلى الأرض فيسري النار حتى ينتهي إلى الأرض. وقد يحصل السموم من مثل هذه الأشياء وما يبقى من هذه تحت الأرض وطلبت مخلصاً فقاومت الأرض فحركته حصل منها الزلازل.

وقد يتخلص الدخان وأشتعل فيه النار والأبخرة إذا بردت شديداً صارت ماء شققت الأرض فانفجرت عيوناً ونحوهما. وما لا يتخلص من البخار والدخان امتزاجاً تحت الأرض فمنها ما يغلب عليه الدخانية كالنوشادر وغيره، ومنها ما يغلب عليه المائية كالبلور والياقوت ويصعب إذابتها.

ويحصل من هذه الامتزاجات ـ على اختلاف كيفيات وكميات كان منها ـ الجواهر المعدنية الأجساد السبعة مما يذوب ويتطرق فلِدُهنيّةٍ فيه، وما يذوب ولا يتطرق فلغلبة المائية، وما لا يذوب ولا ينطرق فلغلبة الأرضية، وما يشتعل فيه النار ويتصاعد سريعاً فيه غلبة نارية أو هوائية. والأقرب من الاعتدال عديم الآفة من الأجساد الذهب، ثم ما دونه على الترتيب.

المورد الرابع
في النفوس وفيه لمحات

اللمحة الأولى ـ [في النفس النباتية]

(٧٩) هي أنّ للنبات أحوالاً لو لزمته للجرمية أو لصورة عامة لعمّتْ وإذا تخصصتْ به فهو لصورة متخصصة به.

واحتاج النبات إلى قوة «غاذيةٍ» وهي المتصرفة في مادة الغذاء لتحيله إلى شبيه أجزاء المتغذى بدلاً لما يتحلل، فإنّ المركب من العناصر لا يبقى دون تحلّل؛ وإلى «ناميةٍ» وهي القوة التي توجب الزيادة في الأجزاء على تناسب محفوظ في الأقطار حتى يبلغ إلى كمال مقداره؛ وإلى قوة «مولّدةٍ» وهي توجب اختزال فضلة من المادة ليكون مبدأ لشخص آخر لبقاء النوع. والمولدة تستخدم القوتين، والغاذية خادمة القوتين، وتخدم الغاذيةُ الجاذبةَ لمدد الغذاء؛ و«هاضمةٍ» معدّة للتصرف؛ و«ماسكةٍ» تحفظ الغذاء إلى تمام الفعل؛ و«دافعةٍ» للثقل. والرشد إلى التغاير وجودُ بعضها دون بعض. والغاذية سابقة على المولدة وباقية بعد المولدة الباقيةِ بعد النامية.

اللمحة الثانية ـ [في النفس الحيوانية]

(٨٠) هي أنّه لمّا امتزجت العناصر أتمّ من النبات، كما كان النبات أتمّ من المعادن، قبلت كمالاً أتمّ من كماله من واهب الكمال.

وحدّ النفس ـ على ما يعمّ الأرضيات ـ أنّه كمال أوّل لجسم طبيعي آليّ. وقيّد في الحيوانات بقولهم: «من شأنه أن يحسّ ويتحرك» وقد زاد على النبات بقوة «مُحِّركة» وأخرى «مُدرِكة».

والمدركات عشرة من الحواسّ، خمسة ظاهرة:

منها، «اللمس» وهي قوة منبثة في ظاهر البدن كله هي مشعر الكيفيات الأربعة والخفة والثقل والملاسة والخشونة والصلابة واللين.

ومنها، «الذوق» وهي قوة مودعة في العصب المفروش على جرم اللسان، مدرك الطعوم لرطوبة عذبة تستحيل إلى طعم الوارد.

ومنها، «الشمّ» وهي قوة مرتبة في زائدي مقدم الدماغ هما كحلمَتَيْ الثَدْي، مدرك الروائح بتوسط الهواء المنفعل والبخار، ولولا انفعال الهواء ما كان أجزاء ذي الرائحة تبلغ إلى ما تبلغ الرائحة.

ومنها، «السمع» وهي قوة مرتبة في العصب المنبسط على سطح باطن الصماخ هي مشعر الأصوات بتوسط الهواء.

و«الصوت» إنّما هو تموّج الهواء من قرع أو قلع فينضغط منه الهواء بقوة، فإذا انتهى إلى ما ركد من الهواء في الصماخ يشكله بشكل نفسه فيقع على جلدة مفروشة على عصبة مقعرة كمدّ الجلد على الطبل فيحصل طنين فيدركه القوة. و«الصدا» إنّما يكون من انعطاف الهواء المتموّج لمصادم عالي.

ومنها، «البصر» وهي قوة مودعة في العصبة المجوفة مدركة لما ينطبع من الصور في الرطوبة الجليدية.

(٨١) ومن ظنّ أنّ الرؤية بخروج شعاع من البصر يتصل بالمبصرات أخطأ، فإنّه إن كان عرضاً فلا حركة ولا ملاقاة، وإن كان جسماً يتحرك إلى جهة واحدة إن كانت حركته بالطبع، أو كان لنا إمساكه مع التحديق إن كانت حركته بالإرادة، ولاختلفت الرؤية بالقرب والبعد، ولاختلفت عند هبوب الرياح وركودها؛ وكان ما تحت مائعات متلونة أولى بالرؤية مما في زجاجات؛ وللزم منه انبساط جسم واحد دفعة على نصف كرة العالم واصِلاً إلى كرة الثوابت خارقاً للفلك؛ والتالي في الكل باطل وكذا المقدم. وإنّما يرى الأبعد أصغر لكُريّة الجليدية، فإذا فرض شكل كما لتُرسٍ خرج من الجليدية إليه خطوط على شكل مخروط يحصل من مبدئها دائرة صغيرة ومن منتهاها أخرى كبيرة على جوانبها ويحصل مثلثات متسعة الأسافل متضايقة الأعالي فكلما ازداد البعد بينهما ازداد الشكل طولاً والزوايا ضيقاً والدائرة صغراً لقلة التقابل حتى ينمحي.

اللمحة الثالثة ـ [في المدركات الباطنة]

(٨٢) هي أنّ المدركات الباطنة خمسة:

أحدها، «الحس المشترك» وهي قوة مرتبة في مقدم التجويف الأول من الدماغ تجتمع عندها صور المحسوسات بأسرها، لك بها الحكم بأنّ هذا الأبيض هو هذا الحلو، والحس الظاهر منفرد بواحد، فالجامع غيره، ولا بدّ للحاكم من حضور صورتين ويشاهد النقطةَ الجوالة بسرعة دائرةً فإنّما ذلك لانضمام الحاضر من الإبصار مع ما بقي في الحس المشترك، فإنّ البصر ما قابله إلاّ نقطة فلا يدركها إلاّ كذا.

والثانية، «الخيال» وهي قوة مرتبة في آخر التجويف الأول من الدماغ في خزانة صور الحس المشترك بأسرها بعد غيبتها عن الحس المشترك، والحفظ غير القبول.

والثالثة، «الوهمية» وهي الحاكمة في الحيوانات أحكاماً جزئية وهي قوة مرتبة في التجويف الأوسط من الدماغ بها يدرك الشاة معنى في الذئب موجباً للنفار.

والرابعة، «المتخيلة» وهي قوة مودّعة في التجويف الأوسط أيضاً عند الدودة من شأنها التركيب والتفصيل وهي تفرق أجزاء نوع واحد وتجمع أجزاء أنواع مختلفة فما في القوة الباطنة أشدّ شيطنة منها وعند استعمال العقل يسمى «مفكرة» ولدن استعمال الوهم «متخيلة».

والخامسة، «الذاكرة» وهو قوة مرتبة في التجويف الأخير من الدماغ هي خزانة أحكام الوهمية كما كان الخيال للحس المشترك.

ولكل من هذه الآلات روح تختص به. «الروح» جوهر لطيف حادث عن لطافة الأخلاط كما كانت الأعضاء من كثيفها، هو حامل للقوى بأسرها. وانبعاثه من التجويف الأيسر للقلب، وعند الانبعاث يسمى «روحاً حيوانياً» وينقسم إلى سارٍ إلى الكبد، منه الأفعال النباتية، يسمى «روحاً طبيعياً»؛ وإلى صاعد الشرائين إلى الدماغ، منه الأفعال الحيوانية كلّها. والمسدود من الطرف ينحلّه، وقد يبطل حسه وحركته، وكذا إذا وقعت شدة مانعة لجزئه. فلولا منع جسم ما كان كذا ولولا لطافته ما نفد فيما ينفد.

والمرشد إلى تغاير القوى بقاء بعض مع بطلان بعض. ودليل اختصاص الآلات تلازم الصلاح والفساد.

والمحركات تابعة لقوة نزوعية منفعلة عن المدركات، والنزوعية منشعبة إلى شهوانية جالبة للملائم، وغضبية دافعة لِما لا يلائم.

اللمحة الرابعة ـ في النفس

(٨٣) اعلم أنّك غير غائب عن ذاتك وإن لم تنحفظ في ذكرك كما في

سكرك. ولو قدّرتَ ذاتك على كمال عقلٍ حصلت دفعة في هواء منفرجة غير متلامس أعضاؤها لم تحس شيئاً ولم تعلم جسماً ومنطبعاً فيه وشيئاً ما غير ذاتها، فذاتها معلومة لها دون وسط وإن فرض هذا الفرض وسطاً يكون قد وضع قبله فارضاً هي الذات بعينها، فالذات معلومة أنّها غير جرمية أصلاً ولا جهتية دون وسط.

(٨٤) تارة أخرى نقول: جلدك يتبدّل عليك فلا تتبدّل أنت؛ وكذا كثير من الأعضاء والقلب والدماغ، وكل ما في الباطن تحتاج في معرفتها إلى تشريح، وأنت تدرك ذاتك أبداً، فهي غير متقوّمة بما نسيتَه أو جهلتَه حين ذكرتَها أو عقلتها فهي غير مادية أصلاً.

(٨٥) تارة أخرى نقول: أنت تشير إلى ذاتك بـ «أنا» وإلى كل ما في البدن وعالم الأجرام بـ «هو»؛ فليست كلّك ولا جزءك؛ فقد أفرزتَ الجميع عن ذاتك بـ «هو» فكيف تكون مجموعها.

(٨٦) تارة أخرى نقول: لو أتت الغاذية دون تحلّل من بدنك لازداد مقدارك على ما هو عليه كثيراً وما من جزء في بدنك إلاّ تنقصه الحرارة أو تحلّله بالكلية إلى بدل، وكذا المزاج والروح، وأنت أنانيتك لم تنتقص ولا تتحلّل، فليست من هذه الأشياء أصلاً. هذه تذكيرات عساك تتنبّه منها فإنّ معرفة النفس فطرية إلاّ أنّ العوام لبعض الحكمة أو لعدم الإخطار بالبال وقعوا عن معرفتها في الحرمان الأبدي.

واعلم أنّ الحس كالبصر لا يدرك إلاّ مع علاقة وضعية والخيال بجردة عن تلك العلاقة فيرتسم فيه مع غيبة الحامل ولكن لم يقدر على التجريد عن العوارض الغريبة من أين ووضع وكيف، والعقل جرّد فجعل المحسوس معقولاً، وأخذ من الجسم مثلاً صورة طابقت جميع الأجرام واقعة على الكل بمعنى واحد ونبرهن لك من هنا أنّ هذه الصورة المطلقة لو كانت في جرم للزمها وضع ومقدار خاص فما طابقت المختلفات فيهما وقد طابقت، فليست في جرم، كيف وقد أخذت دون مقدار ووضع.

واعلم أنّ الإدراك لا بدّ وأن يكون حصول صورة فإنّه إن لم يحصل في النفس أثر من المدرَك فسواء قبل الإدراك وبعده، وإن حصل غير مطابق فليس بإدراك له، وإن كانت مطابقة فهي الصورة.

(٨٧) برهان آخر: إنّك عقلت مفهوم الشيئية والوحدة مطلقتان، فإن كانت في جسم إذا قسمت في الوهم بالكمّ ينقسم ما تقرر فيه وكل جزء إن كان شيئية أو وحدة وليس ثم مقدار تختلف به الجزء والكل للأخذ على التجرد فيكون لا فرق بين الجزء والكل وهذا محال، أو شيئية ووحدة مع خصوص وزيادة فزاد الجزء على الكل وهو محال، وإن كان ليس بشيئية ولا وحدة ولا مع خصوص فليس بشيء ولا واحد ولا كثير فليس بجزء وقد فرض جزءاً هذا محال، فإذا لم يمكن انقسامها فمحلها غير منقسم فليس بجسم ولا منقطع فيه هو الذي يسمى بالنفس.

(٨٨) طريق آخر: هو أنّ المعقولات المجردة عن الكم وسائر العوارض إن كانت في جرم أو ما فيه فينقسم بالكم بانقسامه، فإن تشابهت الأجزاء فلا يكون اختلاف الكل والجزء إلاّ بمقدار، ولا مقدار فلا تشابه، وإن اختلف بالحقيقة وطابق إمكان الانقسام فيها إمكان انقسام الجسم إلى غير النهاية على الاختلاف فللشيء مقومات غير متناهية فلم يعقل أصلاً ما لم يعقل أشياء لا يتناهى وليس كذا وإن رجع إلى المتشابهات كان ما ذكرنا، فلا يتصور أن يكون في الجسم.

(٨٩) طريق آخر عن شيء من التلويحات: إنّك إذا فهمتَ الأربعة مطلقاً إن تقررت في جرم فيكون طابقت الكم المتصل فيكون المتصل مطابق المنفصلة وهو محال، وصورة الشيء يطابقه بالضرورة.

(٩٠) وهاهنا استبصارات إقناعية:

أ، لو كانت النفس في آلة للزم أبداً من كلال الآلة كلالها وليس يلزم، بلى قد يتفق بعارض خارج فليست في الآلة وبعد الأربعين كَلَّت القوى وزاد إدراك النفس.

ب، لو كانت آلية ما أدركت الآلات، إذ لا آلات إلى الآلات وقد أدركت الآلات بالمقدم باطل.

ج، لو كانت آلية ما أدركت ذاتها، إذ لا آلة إلى الذات والتالي باطل فكذا المقدم.

د، لو كانت آلية لَكَلَّها تكّرُرُ الأفاعيل كالحواس، وليس فليس.

هـ، لو كانت آلية لَما أدركت الضعيف بعد القوى كالحواس، وليس فليس.

و، لو كانت منطبعة في عضو إن كفاها في تعلقه نفس صورته التي له ما غابت عنه، أو احتاجت إلى صورة لحامله في حامله ما أدركته أبداً، إذ لا تصور لحصول نوعَيْ صورة في مادة واحدة وقسما التالي باطلان فكذا المقدم.

ز، لو كانت آلية لما أدركت الضدين معاً فإنّك حكمت أنّ السواد والبياض ضدان حكماً واحداً، إن كان كل واحد في جزء فما أدرك أحدهما ما أدرك الآخر من الجزئين، إذ الإدراك بالصورة فما كان هناك حاكم واحد بأنّهما ضدان، وصورتا الضدين لا يجتمعان في جسم واحد كما تجد من خيالك لكل محل، وذلك دليل أيضاً على أنّ الخيال قوة جرمية، كيف ويتخيّل امتداداً معيناً لا يحلّ إلاّ في متقدر، فالحاكم بحكم واحد على الضدين ليس بجرم. وكفانا هذه الاستبصارات هاهنا.

اللمحة الخامسة ــ [في القوتين للنفس النظرية والعملية]

(٩١) هي أنّ للنفس قوتين:

أحدهما، نظرية بها تدرك الكليات وهي وجه عقلي لها إلى القدس.

والثانية، عملية بها تدرك الأمور المتعلقة بالبدن فيما يتعلق بمصالحه ومفاسده. وتستعين بالنظرية وبها التحريك وهي وجه عقلي للنفس إلى البدن. ولها ثلاث استعدادات وكمال:

الأول، الاستعداد الأبعد الذي للإنسان كما للأطفال ويسمى «العقل الهيولاني».

والثانية، حالها عند ما تحصل لها المعقولات الأُول. ولها تحصيل الثواني بـ «الفكر» و«الحدس» ويسمى «العقل بالملكة». والثالثة، أن تكون لها ملكة تحصيل المعقولات المفروغ عنها متى شاءت دون حاجة إلى كسب جديد ويسمى «العقل بالفعل» وإن كانت في نفسها قوة قريبة. الرابعة، أن تكون المعاني المعقول فيها

حاضرة بالفعل ويسمى «العقل المستفاد». واعلم أنّ في قوى جسمك متصرف وخزانة إذا عقل المتصرف عاد إلى الخزانة دون حاجة كسب جديد وإن كانت قد تغيب عنها فيحتاج إلى كسب جديد والنفس فيها الحالتان: الغفلةُ المُحوِجة إلى كسبٍ، والاسترجاعُ، وليس لها جزآن: متصرف وخزانة، ولا خزانة لها من الأجسام فإنّها قابلة للقسمة غير قابلة لما لا ينقسم، فإذاً استرجاعُها من جوهر مفارق هو عقل بالفعل واهبٌ لها العلم، نسبته إلى النفس كنسبة الشمس إلى البصر تتّصل به فتدرك، وتعرض فتعقل، والمُعِدّ تصرفاتنا فيما في القوى من الصور والنسب والأحكام فتستعدّ بها النفس للمعاني العقلية وربما يعدّ معنى عقلي لمعنى عقلي.

واعلم أنّ «الفكر» حركة النفس إلى تحصيل المبادئ لينتقل إلى المطالب. و«الحدس» جودة هذه الحركة دون طلب كثير. و«الفهم» **إنّما يقال بالنسبة إلى ما يرد من الغير.**

اللمحة السادسة ـ [في أحوال النفس]

(٩٢) هي أنّ النفس لم توجد قبل البدن لأنّها حينئذ عرية عن الإدراكات والهيئات الفعلية والانفعالية، إمّا أن تتكثّر دون مميّز وهو محال أو تمتاز وهي من نوع واحد فلا فصل مميّز ولا عارض اتفاقي لتجردها عن الهيئات وعالم الاتفاقات، ولا امتياز للازم الماهية فإنّه يتفق في الكل أو يتحد فإمّا أن ينقسم ويتجزى وذلك على ما ليس بجرمي محال أو يتحد نفس جميع الناس وهويّاتهم فيكون مدرَك كل واحد مدرَك الكل وكذا المدرِك، وأقسام اللازم باطلة فكذا المقدم.

والجرم ليس علی للنفس فكيف يوجد الشيء أشرف منه سيمّا تأثير الجسم فيما يناسبه في الوضع.

(٩٣) واعلم أنّ علاقة النفس بالبدن ليست كعلاقة جرمين أو عرض وجرم بل علاقة شوقية، ولمّا رأيت حركة الحديد إلى المغناطيس لا تتعجّبْ من تحرُّك البدن للنفس وهيئات النفس والبدن متنازلة متصاعدة متعدية من كل واحد إلى صاحبه ما يليق به.

اللمحة السابعة ـ [في بعض تحريكات النفس]

(٩٤) هي أنّ النفس لا تقتضي الحركة لماهيتها وإلاّ دام تحريك كل نفس كيف ودريت أنّ الثابت لا يقتضي الغير الثابت فتحريكها باعتبار الإرادة، ولا إرادة دون ترجّح جانب، وعند المساواة لا ترجّح، حتى أنّ النائم ينزعج من نومه لفزع أو لرغبة ممّا يرى في نومه، والعابث أيضاً بلحيته حصل له ملكة لغرض هو راحة أو غيرها، والغرض قد يكون كلياً ويُحوِج إلى إرادات جزئية بحركات، وقد تكون جزئية مُحوِجاً إلى إرادات جزئية كالمشي إلى موضع معين محوج إلى إرادات خطوات.

اللمحة الثامنة ـ [في أنّ حركات الأفلاك إرادية]

(٩٥) هي أنّ المتحرك على الاستدارة محال أن تكون حركته طبيعية فإنّه يقصد كل نقطة ويفارقها، إن كانت غير مطلوبة فلِمَ قصد؟ أو مرغوبة فلِمَ فارق؟ ومحال أن يصير مرغوب طبيعة واحدة بعينه مهروباً عنه، فالمحدِّد والأفلاك حركاتها إرادية.

اللمحة التاسعة ـ [في أنّ للأفلاك نفوساً ناطقة]

(٩٦) هي أنّ الرأي الكلي لا ينبعث منه أحد الإرادات الجزئية لعدم التخصيص، بل لا بدّ من مخصص مّا.

واعلم أنّه لمّا كان فاعل نفوس الأفلاك أشرف من فاعل نفوسنا كما ستعرف، وهبْ أنّه مثله، وما في حكم القابل للنفس منها أشرف مما لنا وأبعد عن التضاد، فالنفس لها أشرف منا، لأنّه إذا استوى القابل مع القابل وما يتعلق بهما فيرجع خسّة الفعل إلى خسّة في الفاعل وهو محال، فنفوسها ناطقة.

اللمحة العاشرة ـ [في حدّ النفس]

(٩٧) هي أنّ حدّ النفس ـ على ما يعمّ النفوس الإنسية والفلكية ـ أنّه جوهر غير غير جرم ولا منطبع فيه من شأنه أن يتصرف في الجرم ولو شئنا التخصيص بالفلك قيّدناه بالفعل مطلقاً، وبالإنسان قيّدناه بالقوة. والله أعلم.

العلم الثالث

ما بعد الطبيعة
وفيه موارد

المورد الأول
في العلم الكلي وفيه لمحات

اللمحة الأولى ـ [في أقسام الحكمة]

(٩٨) هي أنّ الأمور منها ما يتعلّق بأفعالنا والحكمة المتعلّقة بها سمّيتْ بـ «العملية»؛ ومنها ما لا يتعلق بأعمالنا والحكمة المتعلّقة بها «نظرية». وما لا يتعلق بأفعالنا: إمّا أن يحتاج إلى تخصّص مادّة واستعدادٍ ويسمّى العلم الباحث عنه «الطّبيعي»، وموضوعه الجسم من حيث له قوة التغيّر والثّبات؛ وإمّا أن لا يحتاج إلى تخصّص مادة ولكن يحتاج في وقوعها إلى مادة ويسمّى العلم المتعلق به «الرياضي»؛ وإمّا أن لا يحتاج أصلاً في الوجودّينِ والعلم المتعلق به تسمى «الفلسفة الأولى» وموضوعها أعم الأشياء وهو الوجود.

اللمحة الثانية ـ [الوجود لا يعرف بالحد ولا بالرسم ولا واسطة بين الوجود والعدم]

(٩٩) هي أنّ الوجود لا جزء له ولا أعمّ منه فلا جنس له ولا فصل ولا حدّ له، ولا أظهر منه فلا رسم. وتعريفه: بالمنقسم إلى القديم والحادث ونحوه، أو

أنّه ما يصحّ الخبر عنه ونحو ذلك، فبعضها مأخوذ في حقيقته الوجود وبعضها أسماء الوجود كلفظة «ما» وغيره.

(١٠٠) ولا واسطة بين الوجود والعدم إذ العدم ليس له حقيقة محصّلة، بل هو عبارة عن اللاوجود. وقد غلط بعض الناس في الكليّات لمّا رآها غير موجودة في الأعيان، ولم يتفطّن لكونها موجودة في الأذهان، فحكم بأنّها «أحوال» ـ غير موجودة ولا معدومة بل ـ ثابتة. وما سمّاه الثبات، ليس إلاّ نفس الوجود ـ إمّا ذهنا وإمّا عينا ـ وإلاّ هو سفسطة محضة.

اللمحة الثالثة ـ [الموجود إمّا جوهر أو عرض]

(١٠١) هي أنّ الموجود إمّا أن يكون في المحل أو لا يكون. ونعني بالكون في المحل أن يكون الشيء شائعاً في غيره، لا على سبيل الجزئية. وخرج عنه الكون في الخصب والمكان وكونُ اللونية في السواد. والكائن في المحل، منه: ما لا يستغني عنه المحلّ وهو المسقى بـ «الصورة» ومحلّه «هيولا»ه؛ ومنه ما يستغني المحل عنه وهو المسمى بـ «العرض» ومحلّه «الموضوع». فالجوهر هو الموجود لا في موضوع ـ حلّ في المحل أو لم يحلّ ـ والعرض هو الموجود فيه. والعرض لا يُغيَّر جواب ما هو بتغيّره والصور مُغيِّرة له.

فالجوهر: إمّا جسم أو أجزاؤه، وإمّا ما ليس بجسم ولا أحد أجزائه وهو المفارق.

اللمحة الرابعة ـ [في المقولات العرضية]

(١٠٢) هي أنّ المقولات التي هي الأجناس العالية عند الجمهور عشرة:

الجوهر: وقد عرفته. ومن خاصّيّته أنّ منه ما يقصد بالإشارة ولا يشتدّ ولا يضعف وإن شاركه في هذا بعض الأعراض.

والكمّ: وهو هيئة في الجسم هي لذاتها قابلة للتّجزي والمساواة والتفاوت والنهاية. فمنه «المتّصل» وهو الذي يوجد لأجزائه حدّ مشترك تتلاقى عنده وتتّحد

به؛ ومنه «المنفصل»: وهو الذي لا يوجد فيه ذلك. وقُسم المتصل إلى غير قارّ الذات كالزمان، وإلى قارٍّ: وقُسّم إلى ثلاثة: طول مجرد وهو «الخط». وطول مع العرض فحسب وهو «السطح». وطول وعرض وعمق وهو «الجسم التعليمي».

و«الكيفية»: وهي هيئة قارة غير مُحوِج تصوّرها إلى أمر خارج عنها وحاملها:

فمنها ما يختص بالكميات كالزوجية للعدد واستقامة الخط ونحوهما؛ ومنها كمالات:

إمّا محسوسة: سريعة الزوال كحُمرة الخَجِل وتسمّى انفعالات، أو ثابتة كحمرة الوَرد ومُلوحة ماء البحر وتسمّى «انفعاليات»؛ وإمّا غير محسوسة: إمّا ثابتة وتسمّى «ملكة» وليس من شرط الملكة الوجود بالفعل في الاصطلاح، بل القدرة على الإحضار متى أريد من غير فكر وكسب وإمّا غير ثابتة كغضب الحليم وتسمّى «الحال».

ومنها الاستعداد: إمّا للقبول كاللّين، وإمّا للتأبّي عن القبول كالصّلابة.

و«الإضافة»: وهي هيئة للشيء لا يعقل إلاّ بالقياس إلى غيره. والبسيط الذي هو المضاف بالحقيقة، الأبوّة، لا الأب. وهي تلحق جميع المقولات بحسب أشدية أو مساواة أو مشابهة ونحوها.

و«الوضع»: وهو هيئة تحصل من نسبة أجزاء الجسم بعضها إلى بعض نسبة تختلف بالجهات كالقيام والقعود.

و«أن يفعل»: وهو تأثير الجوهر في غيره تأثيراً غير قارّ الذّات.

و«أن ينفعل»: وهو تأثّر الجوهر عن غيره تأثّراً غير قارّ.

و«الأين»: وهو كون الجسم في المكان.

و«متى»: وهو كون الجسم في الزمان.

و«الملك»: وهو كون الجسم في محيطٍ بكلّه أو بعضه، منتقل بنقله كالتقصُّص والتختُّم.

وإن شئت حصرت في الموجود لا في الموضوع وهو «الجوهر»؛ أو موجود فيه:

وهو إمّا أمر غير قارّ الذات وهو «الحركة»؛ أو قارّ الذات الذي لا يُعقَل إلاّ مع غيره الذي هو «الإضافة».

أو قارّ غير إضافي: إمّا موجب لذاته التَجزّي والنهاية والمساواة وهو «الكمَ»؛ أو غير موجب لهذه الأشياء أصلاً وهو الكيف. فقد انحصرت في الخمسة. أمّا «الأين» و«الوضع» و«المِلْك» فلا يُعقَل أصلا إلاّ بالإضافة. وما يُتَقوّمُ بشيء أعمّ لا يكون جنساً أعلى. وأمّا «أن يفعل» و«أن ينفعل»، فهي الحركة أضيفت تارة إلى الفاعل، وأخرى إلى القابل.

وقد ذكرنا تحقيق هذه الأشياء في التلويحات اللوحية والعرشية وهاهنا أبحاث لا ينتفع بها كثير فترَكْناها.

واعلم أنّ هذا التي عدّدناها غير الجوهر، أعراض. وتعرف ذلك من تبدّلها على الموضوع وبقاء حقيقته كما كانت، مثل الوحدة والكثرة على ماء واحد.

والإضافة وجودية، مفهومها غير مفهوم الموضوع. ولو كانت الأبوّة عدمية كانت اللاّ أبوة في الإنسان مثلا وجودية، وليس كذا وكذا العدد. وكيف يكون للعدم خواص ومراتب؟

ولمّا ثبت التناهي ثبت الشكل. ولمّا ثبت الكريّ بالبيان المذكور في الطبيعي، فإذا قطع بنصفين حصل الدّائرة.

والعرضيّة ليست بجنس للأعراض فإنّ إضافة الموضوع عرضي للماهيّات وكذا الوحدة.

اللمحة الخامسة ـ [في الكلي]

(١٠٣) هي أنّ الكلي قد عرفته ولا يقع في الوجود لأنّه تصير له هويّة ليست لغيره فلا يكون كليا. وليست الإنسانية موجوداً واحداً في كثيرين فإنّ في كل واحد إنسانيّة تامة ـ لا يضرّه عدم الآخرين ـ ليست هي في غيره؛ فإذاً الكلي ليس إلاّ في الذهن. والكلي تكثّره في الأعيان لا يكون إلاّ بزائد على الماهية إذْ لا بدّ من الافتراق ولا بدّ أن يكون هو غير ما به الاشتراك. وأولات المحلّ تكثُّرها: إمّا

بالمحلّ وإمّا بالزمان إن اتّحد المحل؛ فلا تجتمع مثلان في محل لأنّه لا ميزَ بالمحل حينئذ ولا بالزّمان ولا بالماهية. وقد يكون من المميزّات فيما يقع بالتّشكل الأتمّيةُ في الماهية والنقص فيها ولكن يكون أحدهما ـ أي الكمال أو النقص ـ بعلّة أو كلاهما؛ فإن كان الكامل ممّا لا علة له فالنّقص لعلة.

واعلم أنّ ما تقتضيه ماهيّة الشيء يتّفق في أعدادها. وما لا تقتضيه الماهيّة فلحوقه بها لعمّة. وكلّ عرضيّ معلّل بالماهية أو بخارج.

اللمحة السادسة ــ [الموجود إمّا واحد أو كثير]

(١٠٤) هي أنّ الموجود ينقسم إلى واحد وكثير والواحد على أنحاء:

الأول، ما لا ينقسم بالقوّة ولا بالفعل؛

والثاني، هو الواحد بالاتّصال كالخط الواحد والماء الواحد؛ وينقسم في الكمّ إلى أجزاء متشابهة؛

والثالث، الواحد بالاجتماع ـ كالكرسيّ ـ من المختلفات:

ومن الواحد ما هو غير حقيقيّ وهو إمّا بحسب شركة في محمول:

فما بحسب اتّحاد النوع يسمّى «مشاكلة»؛ وما بحسب الجنس «مجانسة»؛ وما بحسب الوضع «مطابقة»؛ وما بحسب الكيف «مشابهة»؛ وما بحسب الكمّ «مساواة»؛ وما بحسب الإضافة يسمى «واحداً بالنّسبة» كما يقال: «نسبة النفس إلى البدن كنسبة المَلِك إلى المدينة».

إمّا في الموضوع، كما يقال: «الحُلو والأصفر واحد» أي موضوعهما واحد.

ومن لواحق الواحد «الهُو هُو» وهو أن يكون شيء له اعتباران فيشار إليه على أنّ هذا الاعتبار، بعينه، هو ذو ذاك كما يقال «هذا الطويل هو هذا الأسود».

ومن الواحد «تامٌّ»: وهو الذي لا يمكن الزيادة فيه كخط الدّائرة؛ ومنه «ناقصٌ»: وهو الذي يمكن فيه ذلك كالمستقيم من الخطّ.

وأحقُّ الأقسام بالوحدة الأولُ، ثمّ ما يليه من الثّلاثة. و«التامّ» أحقُّ بها من غيره.

ومن لواحق الكثرة الاختلاف والتقابل.

اللمحة السابعة ـ [في التقابل وأقسامه]

(١٠٥) هي أنّ المتقابلات هما اللّذانِ لا يجتمعان في شيء واحد باعتبار واحد. وذلك على أنحاءٍ:

الأوّل، «تقابل الإيجاب والسلب» لا في مجرد القضيّة، بل وفي مثل قولك «فرس ولا فرس». ومن خاصّيته ـ التي لا يشاركه فيها غيره من المتقابلات ـ استحالة اجتماع الطرفَين في الصدق والكذب.

والثاني، «تقابل المُتضايفَين» كالأبوّة والبُنوّة. وفارق غيره من المتقابلات بتلازم طرفَيْه.

والثالث، «تقابل الضّدين». والضدانِ هما الذّاتان المتعاقبان على موضوع واحد وبينهما غاية الخلاف كالسّواد والبياض. وخاصّيته ـ التي لا شريك له فيها من أصناف التقابل ـ جوازُ أن يكون له واسطة وينقلب الطرفان إليه كالحمرة بين السواد والبياض.

والرابع، «تقابل العدم والملكة». والعدم الحقيقي المقابل للملكة الحقيقيّة انتفاءُ أمر عمّا فيه أو في بعض ذاتياته إمكانُ وجوده كالعمى والجهل؛ فلا يوصف بهما الحجر لأنّهما ليسا عبارتان عن اللاكون فحسب، بل عنه مع إمكان الوجود في شيء. ويرشدك إلى أن السكون والعمى ونحوهما عدميّات أنّك لا تحتاج في تعقّلهما إلى استبقاء موضوع الحركة أو البصر مع تقدير لا كونهما. وعلة العدم عدم علة الملكة. وليسا كالضّدَين فإن لكلٍّ من الضدين علّة وجودية. وما وراء الإيجاب والسلب يكذب في المعدوم، بل وفي غيره. هذه هي أصناف التقابل المعتبرة.

اللمحة الثامنة ـ [الموجود إمّا متقدّم أو متأخّر]

(١٠٦) هي أنّ الموجود ينقسم إلى متقدّم ومتأخّر: إمّا بحسب الزمان كتقدم موسى على عيسى؛ أو بحسب الشرف كتقدّم أبي بكر على عمر؛ وإمّا بالطبع كتقدّم

الواحد على الاثنين؛ وإمّا لرتبة: فمنه الرُتبيّ الوضعيّ، كما في الأجسام؛ ومنه الطبيعي، كما للعلل والمعلولات ومراتب العموم. وخاصيّة الرُّتبي انقلاب المتقدّم بجهةٍ، متأخراً بجهة أخرى؛ وإمّا بالذات كتقدّم ما يجب بوجوده الشيء كتقدم حركة الإصبع على حركة الخاتَم فنقول: تحرك الإصبع فتحرك الخاتَم، وما تحرّك فما تحرّك؛ ولا يتأتّى بالعكس.

فصل ـ [في النهاية واللانهاية وإشارة إلى الاعتبارات العقلية]

(١٠٧) كلّ عدد يوجَد أجزاؤه معاً وله ترتيبٌ ما ـ كان وضعيّا كما للأجسام أو طبيعيّا كما للعلل والمعلولات ـ تجب فيه النهاية؛ أمّا الأجسام، فلِما ذكرناه؛ وأمّا سلسلة العلل، فلَك أن تقدر حذف عشرة مثلاً من الوسط وتوسط الطرفين توصيلا عقليّا فإمّا أن تكون السلسلة مع العشرة، مساوية للسلسلة دونها بحيث يقابل كل عدد من هذه كل عدد من تلك وهو محال؛ أو يقع التفاوت ولا بدّ وأن يقع في الآخر فيتناهى ما حذف عنه العشرة والآخر زاد على المتناهي بمتناهٍ، فيتناهي. وبهذا تبيّن امتناع الصفات المترتّبة الموجودة الغير المتناهية.

(١٠٨) وإن كانت صفة يظن أنّها تحوج إلى تكرُّر نوعها عليها، فإمّا أن يكون ذلك بالتفصيل العقلي الذي لا يقف، أو أن يكون تلك الصفة لها بذاتها، ما لغيرها منها، الأول مثل كون الجوهر جنسا ثمّ فصله أيضاً جوهر ويحتاج إلى فصل آخر ويتسلسل فإنّ هذا تصرّف وتفصيل عقلي، إذ ليس في الحقائق البسيطة جعلان بل جعل الجسم جوهرا جعلُه جسما فلم يجعل جوهرا ثم جسما، بل هو في الوجود شيء واحد يفصّله العقل؛ والثاني مثل ما قاله الجمهور في الوجود فإنّه غير الماهية ووجود الوجود هو، فهو موجود لأنّه وجودٌ لا بمعنى زائد؛ فما لغيره منه له بذاته. وعلى هذا القياس غيره. ولهذا شأن في التلويحات اللوحية والعرشية.

اللمحة التاسعة ـ [الموجود إمّا علة أو معلول وإمّا بالفعل أو بالقوة]

(١٠٩) هي أنّ الموجود ينقسم إلى علة ومعلول. والعلة على أحد المفهومَين هي ما يجب به وجود غيره ويمتنع بفرض عدمه. والمعلول ما يجب وجوده وعدمه

بفرض وجود غيره وعدمه. وقد يقال العلة بإزاء ما يمتنع بعدمه الشيء فقط:

فمنها: الفاعليّة كالنّجار للكرسي؛ والصوريّة كهيئة الكرسي؛ والماديّة كالخشب؛ والغائيّة كحاجة الاستقرار. وهي علةٌ فاعليّةٌ للعلّة الفاعليّة وإن كانت معلولة لها في الوجود. ولكن ليست العلة الغائيّة إلاّ في الذهن.

(١١٠) ويجوز أن يكون لأمرٍ كلي علتان كالحركة وغيرها للحرارة؛ ولكن الجزئي لا علّتان له لأنّه إنْ توقّف على كل واحد فكلٌّ جزءُ لعلّةٍ، أو توقّف على واحدٍ فقط فهو العلة لا غير.

(١١١) والموجود أيضاً ينقسم إلى ما بالفعل: وهو ما حصل وجوده؛ وإلى ما في القوة: وهو ما بعد لم يحصل إلاّ أنّه ممكن له الحصول: فمنها: قوّة قريبة وأخرى بعيدة؛ وإن كان قد يقال «القوة» على المعنى الذي به يُتهيَّأ الفاعل للفعل، والقابل للقبول؛ فيقال: قوة فعلية وأخرى انفعالية فلمّا لم يكن لعموم فيكون لخصوص.

اللمحة العاشرة ـ [الموجود إمّا واجب أو ممكن]

(١١٢) هي أنّ الموجود ينقسم إلى واجب: وهو ضروريّ الوجود؛ وإلى ممكن: وهو ما ليس بضروري الوجود والعدم. والممكن لا يقتضي الوجودَ لماهيّته ولا العدمَ وإلاّ كان واجباً أو ممتنعاً بذاته، فيستوي طرفاً وجودِه وعدمِه بالنسبة إلى الماهية. فترجُّح وجودِه وعدمِه لوجود علّته وعدمها. فالمرجّح ينبغي أن يجب به وجودُ الممكن وإلاّ إن بقي نسبة الممكن إليه إمكانيّةً فلا ترجُّح ولا وجود.

المورد الثاني
ذات واجب الوجود وصفاته وما يليق به
وفيه لمحات

اللمحة الأولى ـ [في إثبات واجب الوجود]

(١١٣) هي أنّ كل واحد من الممكنات مفتقِر إلى العلّة والكل معلول الآحاد

التي هي أجزاؤه فالجميع مفتقر إلى العلة. وعلّة جميع الممكنات إنْ كان ممكناً كان من الجملة المعلولة. فالانتهاء إذاً إلى ما يجب وجوده.

(١٧) طريق آخر: عرفت البرهان السابق، يتناهى العلل فلا ينتهي إلى غير الواجب وجودُه وإلاّ يعود الكلام.

اللمحة الثانية ـ [في إثبات وحدة واجب الوجود]

(١١٤) هي أنّه لا يتصوّر في الوجود واجبان فإنّهما إمّا أن يفترقا من جميع الوجوه وهو محال إذْ لا بدّ من الاشتراك في الوجود ووجوبِهِ؛ أو يشتركا من جميع الوجوه فلا مَيْزَ ولا تعدُّد؛ أو يشتركا من وجه ويفترقا من وجه فلولا ما به الافتراق لم يتصوّر وجود ما به الاشتراك في كل واحد، فإنّ الأمر الكلي لا يتكثّر دون مميِّز. فوجوده في كل واحد من الكثرة معلولُ المخصّص. فوجود ما به الاشتراك ممكن فيهما وكذا وجود ما به الافتراق. فالوجود فيهما ممكن والوجوبُ، لأنّ الاشتراك فيه. ولا يجوز أن يكون شيئان يجب وجود كل واحد منهما بالآخر، لما علمت، فإذاً واجب الوجود واحد. ولا يتقوّم أيضاً بشيئَين فيكون معلولهما فليس بواجب ولا هما واجبان، لِما علمتَ.

فواجب الوجود لا ينقسم بالقسمة الحدّية ولا الكميّة فيتقوّم بمادّة وصورة وهو محال؛ ولا انقسام الكلي إلى الجزئيّ. والأجسام المحسوسة وما يتعلق بها منقسمة على الطرائق الثّلاثة فليست واجبةَ الوجود وليست ممتنعةً، لوقوعها. فهي ممكنةٌ محتاجة إلى علة.

(١١٥) طريق آخر: هو أنّ كل ما وجوده غير ماهيته فوجوده ممكن؛ إذْ لو وجب ما افتقر إلى إضافة إلى الماهيّة.

(١١٦) وليس من العرضيّات التي تجب بنفس الماهية كزوايا المثلّث فإنّ العلة تتقدم على المعلول بالوجود. فلو كانت الماهية علةً لوجود نفسها لكان لها قبل الوجود وجودٌ وهو محال. فما يجب وجوده لا يكون وجوده إلاّ عين ماهيته. والأجسام وأعراضها، وجودُها غير الماهية فهي ممكنةٌ محتاجة إلى مرجِّح. فإذا

كان واجب الوجود محضَ الوجود فلا واجب غيره فيكون أحدهما وجود وزائد، ليمتاز، فيصير معلول المميزّ.

اللمحة الثالثة ـ [في أنّ واجب الوجود ليس له حدّ ولا ندّ ولا ضدّ]

(١١٧) هي أنّ واجب الوجود لا يشارك الأشياء في معنىً جنسيٍّ، فيمتازَ عنها بالفصل، إذ وجوده عينُ ماهيّته ولا كذا وجود غيره. ووجوده امتاز عن وجود غيره بكمالية له واجبة في حقيقة نفسه وقد أشرنا لك إليه.

(١١٨) ولا يدخل تحت الجوهر فإنّه قد عُرّف بالموجود لا في الموضوع. ولا نعني به الوجود بالفعل ـ لوجهين: أحدهما أنّه لو كان كذا كان مَن عَرف أنّ «ج» جوهرٌ أنّه موجود وليس كذا. الثاني أنّ واجب التجوهر كان غير ممكن الوجود كذا فإنّ ماهيته وجوده.

(١١٩) وإذْ لا جنس ولا فصل له فلا حدّ له. وإذْ لا واجبَ غيره فلا ندّ. ولا موضوعَ له فلا ضدّ. ولا ممانعَ له مساويا في القوّة، لأنّ غيره معلولُه فلا ضدّ على ما يُفهَم عنه عند الجمهور. وهو المتفرّد بجلاله وعظمته. وهو الخير لأنّه يتشوّقه كلّ شيء. وهو نافع لكل شيء. وهو حقٌّ لأن حقيقة كل شيء خصوصية وجوده الثابت له فما ظنّك فيما وجوده نفس خصوصيّةٍ. وله الجمال الأعلى فإنّ جمال كل شيء هو حصول كماله اللائِق به فكيف من كان واهب كل شيء كمالَه ولا يحتاج إلى كمال غير ماهيته.

فصل ـ [في إثبات واجب الوجود من طريق الأجسام]

(١٢٠) وإذ قد عرفت من طريق آخر أنّ كل جسم مركّب من هيولى وصورة وليس أحدهما علّةَ الآخر وهما ممكنان، فالأجسام متناهية فلها موجِد غير جسم، فشهدتْ بوجود مُبدعٍ واجبيِّ الوجود.

اللمحة الرابعة ـ [في أنّ كل ما هو كمال للوجود فيجب له تعالى وفي علمه تعالى]

(١٢١) هي أنّ كل ما هو كمالٌ للوجود من حيث وجود، ولا يوجب كثرةً،

فيجب لواجب الوجود. وكلّ ما لا يمتنع عليه تعالى يجب له إذ لا قوة ولا إمكان في ذاته.

(١٢٢) واعلم أنّ كل ما يفعل ويقبل ففِعلُه بجهةٍ وقبولُه بأخرى ـ كالجسم يفعل الحركة بصورته ويقبله بمادته ـ فإنّ القابلية ليس إلاّ بحسب التهيّؤ والاستعداد، والفاعليّة موجبةٌ مبطلةٌ للتهيّؤ، فهما جهتان.

وواجب الوجود لا صفةَ له وجودية فإنّها لا تصوّر لوجوبها إذْ لا واجبان في الوجود. ثم الصفة قائمة بالذات مفتقر إليها فوجوبها بها فهي ممكنة. ولا يوجب صفةً في ذاته فيقبل ويفعل فتلزم جهتان في ذاته فيتركب وهو محال ولا ينفعل عن معلولاته فلا صفة له زائدة. والذات المستغنية عن الصفات أتمّ من المفتقرة إليها.

(١٢٣) ثم تعلم أنّك تدرك نفسك فإن كنتَ مدرِكاً لها بصورة عقلية وإن كانت مركبة من صفات تتخصّص بالاجتماع ـ لا بالانفراد ـ بك، فهي كلّيةٌ نفس تصورها لا يمنع الشركة. وأنت تدرك ذاتك على ما يمنع الشركة أصلا لنفس مفهومها، فليس صورةً بل لأنّ نفسَك مجردةٌ عن المادة غير غائبة عن ذاتها. وماهيات الأشياء لّما غابت عنك، استحضرتَها بالصورة. فواجب الوجود أشد تجرّداً عن المادة، والعلم كمال للموجود من حيث إنّه موجود ولا يوجب تكثّراً وهو غير غائب عن ذاته ولوازم ذاته، فهو عالم. وعالميّته بذاته هو ذاته مع عدم الغيبة والتجرّد عن المادة وهما سلبيان. وليس في الوجود إلاّ ذاته ولوازم ذاته وهو غير غائب عن ذاته ولوازمها فهو محيطٌ بكلّ شيء.

(١٢٤) وليس علمه ممّا يتغيّر بالأزمنة فإنّك إذا علمت أنّ «ج» سيكون ثم كان، إنْ بقي علمك كما كان، فهو جهلٌ. وإن علمت أنّه كان، بطل علمك بأنّه سيكون. فواجب الوجود علمه غير زمانيّ. أمّا فرفوريوس أخطأ في نفوسنا حين قال: «إذا أدركت النفس شيئا صارت هي هو»، فلا شيئان صارا واحدا إلاّ بالاتصال والتركيب؛ فإنْ بقيا فلا اتّحاد وإن بطل أحدهما أو كلاهما فلا اتّحاد.

ولا إدراك إلاّ بحصول أثر وإلاّ لا فرق بين حالتي الإدراك وما قبله.

(١٢٥) واعلم أنّ الإضافات المحضة كالمبدئيّة والخالقية جائزة على الحق تعالى إذ يتغيّر ما على يمينك إلى شمالك دون تغيرك. والسلوب مثل الواحدية ـ التي هي عبارة عن سلب القسمة ـ والقدوسية، جائزة عليه تعالى.

ووجوبه تماميّةُ وجوده المستغني عن العلة. ومسألة العلم يطلب من التلويحات على جليّتها.

المورد الثالث
في فعله تعالى وفيه لمحات

اللمحة الأولى ـ [في أنّه لم يشترط في الفعل سبق العدم وفي مناط الاحتياج بالعلة وفي العلة التامة]

(١٢٦) اعلم أنّه لم يشترط في الفعل سَبقُ العدم إذ ليس العدم من الفاعل حتى لو أراد أن يوجد حادثاً زمانياً دون سبق العدم لا يمكنه. فالوجود ينتسب إلى الفاعل لا وجودا مطلقا بل وجوداً ممكناً حتى أنّ الممكن لو وُجِدَ بعد سبق العدم لم ينتسب إلى الفاعل. وليست الإرادة شرطاً للفعل فإنّه يتأتّى أن يقال: «فَعَلَ بالإرادة والطبع». ولو اشترط أحدهما فالتقيُّد به كان تكراراً والتقيُّدُ بضدّه متناقضاً. والصفة حملها على ما تدوم له أولى من حملها على ما لا تدوم له. والواجب بغيره مفهومُه لا يمنع الوجوب به دائماً أو وقتاً ما، إلاّ أنّ هذه الصفة لا تلحق بشيء وقتاً إلاّ وقد لحقتْ ما هي له دائماً. ويصحّ عليه حمل هذه الصفة أيضاً وقتاً ما دون العكس. فهي بالدائم أولى. فكفى في مفهوم الفعل وجودُ شيء عن غيره كيف ما كان مع أنّه لا مشاحة في الأسماء.

(١٢٧) واعلم أنّ الممكن، بوجوده، لا يستغني عن العلة إذ لو استغنى لترَجَّح الوجودُ بماهيته فصار واجبا بذاته بعد أنْ كان ممكنا وهو محال فإذا كان التّرجُّحُ بالغير فلا يبقى الوجود إلاّ ببقاء النسبة. بلى قد يكون علة وجود الشيء غير علّة ثباتِه كصورة الصّنم فإنّ علةَ وجودها فاعلُها ـ على الشرائط ـ وعلّةَ البقاء يبوسةُ

العنصر؛ وقد يكون علةُ الوجود نفسها علةَ الثبات كالقالب المشكِّل للماء.

(١٢٨) واعلم أنّ الإبداعَ ـ وهو الذي عبارة عن وجود شيء عن غيره بحيث لم يتوقّف على غيره أصلاً من وقت ومادة ـ أتمُّ من الإحداث والتكوين. وما يسبقه عدم لا يستغني عن شيء من هذا القبيل. والعلّة التامّة ما هي علّةُ الشيء وعلةُ جميع أجزائه وعلةُ وجوده وثباته لا كالنجار فإنّه علة المجموع لكونه علة الصورة فحسب.

اللمحة الثانية ـ [في أنّ وجود المعلول من العلة وعدمه من عدمها]

(١٢٩) هي أنّ وجود المعلول يتعلق بالعلة من حيث إنّها على الجهات التي هي بها علة ـ من وجود ما ينبغي وعدم ما لا ينبغي كالحاجة إلى معاون أو وقت أو إراة أو داعٍ موجب للإرادة وفي الجملة وجود شرط وانتفاء مانع ـ وكلّ ما يصير به الشيء علّةً، فله مدخل في وجود المعلول والعلية. فإذا وجد الجميع وجب المعلول وإلاّ ليست هي بعلة. وعدم المعلول يتعلق بعدم العلة، إمّا بجميع أجزائها أو بعضها فإذا استمرّ عدم العلة على الطريقين، تسرمد عدم المعلول وإذا تسرمد وجود العلة تامّة فكذا المعلول.

اللمحة الثالثة ـ [في الحدوث الذاتي]

(١٣٠) هي أنّ إمكان الممكن بذاته يشترط وجوبه بغيره وإلاّ ما وجب. فالإمكان متقدم عقلاً على الوجوب. فلا استحقاق وجود الممكن متقدّم في العقل على استحقاق وجوده، وإن دام الوجود وهو «الحدَث الّذاتي».

اللمحة الرابعة ـ [في أنّ الحركات المستديرة هي علل الحوادث]

(١٣١) هي أنّه إذا حدث شيء فلا بدّ من حدوث مرجِّحه أو جهة مقتضية في المرجّح وإلاّ لدام. ثم يعود الكلام إلى الجهة المرجحة الحادثة: إمّا أن يتسلسل علل حادثة واقعةً معاً إلى غير النهاية وهو محال لِما سبق، أو متعاقبة وهو متعيّن.

فكلّ حادث يوجب أن يكون قبله حوادث لا يتناهي متعاقبة ولا ينصرم وإلاّ

عاد الكلام عند الانصرام. والحوادث التي لا إمكان لانصرامها حركات مستديرات. فهي علل الحوادث بإعدادها مع أنّها تثبت نسبة الحادثات إلى علل مُمدّة من حركاتها إلى أن تأتي حركة مقتضية للبطلان فهي علل الحدوث بالإعداد، وعلل الثبات للنسب إلى العلل يتعاقب صنفَي لإعداد ثباتها على سبيل التجدّد.

اللمحة الخامسة ــ [في أنّ النفس مع إرادتها الكلية علة الحركة الدائمة]

(١٣٢) هي أنّ محرك هذه الحركة الدائمة ليس عقلاً أي مجرّداً عن المادة بالكلية فإنّ الحركة من نقطة «ج» إلى «ب» غير الحركة من «ب» إلى «د» فلا بدّ من تخيّل الحدود وذلك للنّفس. فلها إرادةٌ كلية للحركة الدائمة وأخرى جزئية من نقطة إلى أخرى. والإرادة الكلية مع الوصول إلى نقطة علةٌ لإرادة الحركة منها إلى غيرها. والإرادة علةُ الحركة والوصول إلى ذلك الغير. فلا زال الوصولُ مع الإرادة الكليّة علّةَ الإرادة الجزئية، والإرادةُ الجزئية علةٌ للحركة. والحركة علة الوصول وينضبط الكل بإرادة كلية لا تنصرم. ولا تتوقّف إرادة جزئية على نفس حركة توقّفتْ عليها ـ وإن توقّفتْ على أخر من نوعها ـ فلا دور ممتنع. وقد علمت أنّ القبليات لا تنصرم بطريق آخر.

اللمحة السادسة ــ [كل حادث مسبوق بالإمكان والموضوع]

(١٣٣) قالوا: إنّ كل حادث كان قبل الحدوث ممكن الوجود. وإمكانه ليس قدرة القادر عليه، بل القدرة من توابع الإمكان فيمكن حتى يقدر عليه. وليس ممكناً في الذهن فحسب، بل وفي العين. وليس الإمكان قائماً بذاته وإلاّ ما انضاف إلى موضوع. فلمّا تحقق قبل الحادث فيكون في موضوع. وكل حادث يتقدّمه إمكانُ وجودٍ وموضوعٍ أو ما في حكمه كاستعداد المادة للنفس. فالمادة لا تحصل حادثة أصلاً وإلاّ تقدّمها موضوع وإمكان وهو محال.

اللمحة السابعة ــ [في قاعدة الواحد لا يصدر عنه إلاّ الواحد]

(١٣٤) في الإبداع الوحدانيّ ـ والواحد لم يصدر عنه إلاّ واحد؛ فإنّه إن صدر

عنه «ج» و«ب»، فـ «جيم» يحمل عليه أنّه غير «الباء» ـ وإن كان غير «الباء» أعمّ منه ـ فاقتضاء «جيم»، غير اقتضاء «الباء» والجهة المقتضية للجيم، غير الجهة المقتضية للباء وإلاّ بجهةٍ واحدة اقتضى «جيم» وما اقتضاه، هذا محال. وكلّ ما اقتضى شيئَين فلا بدّ وأن تكون جهتان يعود الكلام فيهما حتى ينتهي إلى جهتين في الذات، فيتركب من مفهومَين وكان واحداً، هذا محال وما يقتضيه واجب الوجود واحد.

اللمحة الثامنة ــ [في قاعدة إمكان الأشرف]

(١٣٥) هي أنّه إذا وُجد الإمكان الأخسّ من واجب الوجود يكون الإمكان الأشرف وجد منه وإلاّ يستدعي الإمكانُ الأشرف عند فرضه، جهةً أشرف ممّا عليه واجب الوجود، حين اقتضى باقتضائه الوحدانيّ الأخسَّ، وهو محال. ولمّا وُجدتْ جواهر غير منطبعة في المادة متصرّفة فيها، والمجرد بالكلية أشرف، فيكون قد وجد وهو العقل. واستَعْمِلْ هذه الطريقة في كثير من المواضع فإنّها مُعينةٌ للفطرة جدّاً.

وأيضاً: في النفوس كثرة وواجب الوجود واحد، لا يصدر عنه كثرة دون واسطة، فليست إلاّ من العقول: وهي ملائكة الله الكرّوبيّون وأنواره.

اللمحة التاسعة ــ [في كلام الجاحدين لدوام جود المبدأ الأول وردّهم وأنّ واجب الوجود لذاته واجب الوجود من جميع الجهات]

(١٣٦) هي أنّ الجاحدين لدوام جود المبدأ الأول جعلوا مبنى جحودهم: أنّ الحركات الماضية كل واحد مسبوق العدم وحادث، فيكون الجميع حادثاً.

وربما قالوا: لمّا دخل كل واحد في الوجود، فيكون الكلّ دَخَلَ، فيكون لِما لا يتناهى كلّية حاضرة في الوجود.

وقالوا أيضاً: يلزم أن يكون كله حركة متوقّفة على وجود ما لا يتناهى.

وربما قالوا: يلزم من العلّية والمعلوليّة المساواةُ بين البارئ والعالَم فإنّه يلزم من رفع المعلول رفع العلة وبالعكس.

واعلم أنّ قولهم: «إنّ كل واحد كان كذا فالجميع كذا» باطلٌ فإنّ الحركات الماضية معدومة لا جميع لها. ثمّ، لا يلزم من الحكم على كل واحد الحكمُ على الكل. فليس لك أن تقول: «كلّ واحد من الحركات الممكنة في الآباد، واجبٌ أن يكون لها آخر فالكلُّ واجب أن يكون لها آخر؛ أو أنّ كلَّ واحد من الممكنات الغير المتناهية جائزٌ وقوعُها في زمان واحد فالكلّ جائزٌ وقوعُه»؛ فإن الحكم في كل واحد من المثالَين لا يصحّ نحوه في الكل. والتوقّف، إنّما يقال في أشياء معدومة لا يكون بعضها إلاّ بعد بعض، وكل حركة يفرض في المستقبل بينك وبينها حركات متناهية لم يتوقّف على ما لا يتناهى في المستقبل. وإن عُني أنّه لا يوجَدُ إلاّ بعد ما لا يتناهي فهو مذهب الفيلسوف وهو نفس محل النزاع.

وأمّا أنّه يلزم من رفع المعلول رفع العلة، فإنّه لزوم استدلاليّ يعرف أنّ المعلول إن ارتفع تكون العلة قبله ارتفع فيما يمكن الاتفاع؛ فبارتفاعها يرتفع المعلول لا بالعكس فلا مساواة.

وربما قالوا: نأخذ الحركات الماضيةَ دون قدر متناه تارةً ومعه أخرى؛ فينقص ما حذف عنه القدر المتناهي عمّا أخذ معه، وما زاد على المتناهي بمتناهٍ، يتناهى.

ولم يعلموا أنّ أعداد الحركات يستحيل اجتماعها وإن كان لها ترتيب فأمكن اللاّنهاية فيها. فبني مذهبه على فرض المحال من جهة استحالته وذلك غير صحيح. والنفوس الناطقة ـ وإن اجتمعت آحادها ـ لا ترتيب فيها فلا نهاية وإن كان فيها قلة وكثرة.

قال الفيلسوف: واجب الوجود لذاته واجب الوجود من جميع جهاته. ولن يتميّزَ في العدم الصريح حال، يكون الأولى به حصول شيء منه أو بالأشياء أن تكون منه. فالمرجّح إنْ كان ذاته أو شيء ما، وهو دائم، فيدوم الترجيح. وإن حدث له إرادةٌ أو حال من الأحوال، يعود الكلام إليه. فإنّ مرجِّحَه إن دام لكان يجب أن يدوم، أو حدث فاحتاج إلى حدوث مرجِّح لا ينقطع عنه السؤال. فلمّا كان المرجّح دائماً لم يتغيّر، فالترجيح دائم.

المورد الرابع
في المبادئ والغايات وفيه لمحات

اللمحة الأولى ـ [في الغنيّ التام والفقير والمَلِك الحق والجود]

(١٣٧) هي أنّ «الغنيّ التّام»: هو الذي لم يتعلّق ذاته ولا حالٌ ما لذاته هي كمال لها، بغيره. و«الفقير»: هو الذي توقف على غيره إمّا ذاته أو صفةٌ ليست نفسَ الإضافة منه على غيره. و«المَلِك الحقّ»، هو الذي له ذات كل شيء. ويلزمه منه أن لا يكون ذاته لشيء. و«الجود»، إفادة ما ينبغي لا لعوضٍ. فالمُعطي كما لا ينبغي، غير جواد. وطالبُ العوض ـ عيناً كان أو ثناءً أو مدحاً أو تخلّصاً عن مذمّة وصونَ عِرضٍ ـ هو معاملٌ غير جواد.

ومن كان الأولى به أن يفعل شيئاً فإذا لم يفعل فلا يتحقّق ما هو الأولى به، فتوقّفَ كمالُه على غيره فهو فقير عديم الكمال الخاص، فعديم الكمال الخاص، فعديم الكمال المطلق التام. وكل فاعل بالإرادة إن اسْتوى طرفا فعلِه وتركِه بالنسبة إليه فلا ترجّح فلا وجوب به. وليست الإرادة تخصُّصُها بطرفٍ أولى من غيره. ولا تَبطل خاصّيّتها ـ من حيث هي إرادة ـ بأَيّ الطّرفَين تعلّقتْ؛ أمّا التعلّق مع التساوي من جميع الوجوه ولا مرجِّح محال وهو مبطل خاصية الإرادة. فواجب الوجود هو الغنيّ المطلق وله الكمال الأعلى؛ ففعله ليس لغرضٍ ولا بإرادة إلاّ يُعنى بالإرادة نفس العلم. ولا غرض للعالي في السافل.

اللمحة الثانية ـ [في الأفلاك وحركاتها الإرادية والنفوس الفلكية]

(١٣٨) هي أنّ الحركات السّماوية لمّا كانت إرادية فغرضها إن كان أمراً جزئياً إن نالت فوقفتْ؛ أو كان مما لا ينال أيضاً لَقَنطتْ ووقفتْ؛ فلها مطلبُ كلّي وإرادة كلية وإدراك كلي يوجب أن تكون لها نفس ناطقة مفارقة. وأيضاً، لمّا لم يكن فيها خرقٌ ونموّ ومزاحمة مكان وحركة مستقيمة، فلا مطلب شهوانيّ لها ولا غضبيّ، فليست الحركة لأمر حيوانيّ فيكون لأمر عقليّ دالّ على نفس ناطقة. ثم ذلك الأمر

ليس بمظنون ـ كطلب حِمد وثناء للسافل ـ لأنّ المظنون غير واجب الدّوام. والحركة واجبة الدوام فلا تتبنّى على ما لا يدوم. وكان الحدس يحكم بفطرته أنّ الجوهر الكائن الفاسد الذي لا نسبة له ـ معتبرة ـ بالقياس إلى جرم أصغر الأفلاك، لا يكون مقصداً لحركاتها. ثم الإمكان الأشرف يشهد بهذه الأشياء. فحركاتها إن كانت لمعشوق تنال ذاته أو لتشبُّه دفعيّ لوقفتْ ـ إن نالت أو قنطت ـ فهو لنيل متجدد دائم الحصول وتشبُّه مستمرّ بمعشوق. والمتشبّه به ليس بجرم فلكي ولا نفس وإلاّ تشابهت الحركات والتحريكات وليس كذا. وليس الاختلاف لعدم مطاوعة الطبيعة فإن المستدير أوضاعُه متشابهة. فإذاً لتشبُّهٍ بأمر عقلي مجرد عن المادة بالكلية هو الفعل من جميع الوجوه.

وليس المتشبّه به واحداً وإلاّ تشابهت الحركات، فلكلٍّ معشوقٌ وليس ـ كما ظنّ ـ أنّ المعشوق واحد، واختلاف الحركات لنفع السافل وإن كانت الجهات بالنسبة إليها سواء فجمعت بين غرضها ونفع السافل كالخيّر إذا خيّر أحد الطريقين المتساويين، لنفع فقير، بعبوره على الآخر؛ فإنّها لو جاز أن تطلب نفع السافل بجهة الحركة جاز أن تختار أصل الحركة على السكون، وكان لقائل أن يقول: استوى سكونها وحركتها بالنسبة إليها فاختارت الحركة بنفع السافل.

وكل واحد ينال من معشوقه لَذّات وأنوارا دائمة التواصل يعرفها المقرّبون المشتاقون إلى الله من أرباب الوجد قد ذاقوها.

ثم تتبع تلك الهيئات النفسانية حركات متشابهة تخرج أوضاعها من القوة إلى الفعل؛ فإن الفلك إن ثبت على وضع بقيت جميع أوضاعه أبداً بالقوة. ولمّا كان جميع الأشياء فيه بالفعل إلاّ الوضع ولم يمكن الجمع بين الأوضاع دفعة؛ والقاصر من استبقاء نوع باستيفاء أشخاصه معاً يستبقيه بتعاقب أشخاصه؛ فأخرجت على التعاقب الدائم أوضاعَها إلى الفعل انفعالاً لجرمها عن هيئات نورية شوقية لنفسها.

وقد شاهدت أنّ المتفكر في شيء من المعقولات يتبعه حركات وهيئات من بدنه وأنّ هيئات النفس والبدن يتعدى من كل إلى صاحبه وترشح من حركات الخيرُ الدائم والبركات على السافل ـ الذي هو كظلها ـ تابعاً لا مطلباً.

اللمحة الثالثة ـ [في تحريكات الأفلاك وأحوال نفوسها]

(١٣٩) هي أنّ كلّ قوة منطبعة في الجرم متناهية؛ فإنّها تنقسم بانقسام الجرم؛ فلها جزء إذاً؛ فيفرض جزء القوة محرّكاً لكلّ الجرم وكلّها أيضاً لكلّه أو لمثل كلّه من مبدأ واحد. وقد عرفت أنّ أشد الراميَين يزيد على الآخر إمّا بشدّة أو عدّة وإن استويا فبمدّة. فلمّا استوى جزء القوة كلّها في العدّة والشدّة فيجب التفاوت في المدّة وإلاّ يقوى الجزء على ما يقوى عليه الكل وهو محال، فيجب التفاوت. ولا يقع إلاّ في الأخير فينقطع تحريكات الجزء وتحريكات الكل يزداد عليه على مناسبتهما؛ فيتناهيان بالضرورة.

وكلّ قوة منطبعة تتناهى أعمالها بالضرورة. وغير المنطبعة أيضاً متناهية القوة من النفوس الناطقة فإنّها إن حرّكتْ جسماً ذا ميل وحرّكتْ أصغر منه كثيراً بمثل تلك القوة، لا شكّ أنّ تحريكات الأصغر أكثر لقلّة المعاوقة. فعند استواء العدة والشدة يجب التفاوت في الأخير على نسبة مقداري الجرمين على ما قلنا.

فالنفوس الفلكية لا بدّ لها من مُمِدّ غير متناهي القوة؛ وليس بنفس فهو جوهر عقلي فيفيض على النفس أضواء عقلية وأنواراً وتشويقات لا يتناهى متعاقبة. فإنّ الانفعال الغير المتناهي والفعل الغير المتناهي على سبيل الوساطة لا المبدئية، متصور على الجسم وقواه. ثم إنّ الأفلاك ـ مواجيدها وطاعتها لـ ﴿ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ﴿٢١﴾﴾[1] ـ عبرةً للعالمين وبلاغاً للعابدين. ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾[2].

اللمحة الرابعة ـ [في الصادر الأول وكيفية صدور الكثرة]

(١٤٠) هي أنّ كل جسم فهو مركب من هيولى وصورة. وجعل الهيولى غير جعل الصورة؛ ففاعله لا بد وأن يكون فيه إثنينية؛ فلا يصدر عن واجب الوجود الواحد جسم؛ فيجب أن يكون الصادر عنه جوهراً عقلياً هو أعظم جميع الممكنات

---

(١) سورة التكوير، الآيتان: ٢٠ ـ ٢١. (٢) سورة آل عمران، الآية: ١٩١.

قدراً وشرفاً وهو نوره الأول وعبده الأعلى.

والجسم لا يصدر عنه الجسم؛ لأنّ المَحويّ محال أن يوجِد ما هو أعظم منه أي الحاوي. والحاوي إن كان علّة المحويّ، فمع وجوبه يكون إمكان المحوي ـ لأنّ وجوبه بعد وجوب الحاوي ـ وإمكان المحوي يقارن بالضرورة إمكان لا كونه؛ فمع وجوب الحاوي، يكو إمكان لا كون المحويّ ويلزم إمكان الخلأ والخلأ قد قلنا إنّه محال لذاته، هذا خلف.

أمّا إذا كان الحاوي والمحويّ كلاهما ممكناً أن يكون وأن لا يكون فمن عدم الجميع لا يلزم الخلأ؛ إنّما الخلأ يلزم من أبعاد محيط يوجب تقدُّر العدم فيه. وإذا كان المحويّ عن جوهر عقليّ، هو والحاوي معاً معلولاً عقل آخر، لا يلزم أن يكون الحاوي قبل المحويّ، لأنّ ما مع القبل بالذّات لا يلزم أن يكون قبل بالذات، لأنّ هذا التّقدم بالعلّية، فما مع العلّة لا يلزم أن يكون علّةً، فلا يتقدم بالعلية.

ثم الجسم لا يؤثّر إلاّ فيما يناسبه وضعاً. وكل قوة للجسم يفعل بوساطة الجرم ولا مناسبة بين الجسم وما لا يوجد ذاته من المادة والصورة حتى يوجدَهما، فيوجدَ بهما الجسمَ.

وتعلم أنّ جميع الأعراض والصّور لا تنتقل؛ فإنّها إن انتقلتْ، استقلّتْ بالحركة فتستقلّ بالجهة، فيلزمها الجهات السّتة والأبعاد الثلاثة الجرمية وصارت جسماً، هذا محال. ثمّ الأجسام ليس لها التأثير، ولكن يُعِدّ الأشياء لقبول الأثر من واهبه.

وإذ لا يصدر عن الحق إلاّ الواحد، فإن استمرّت السلسلة في اقتضاء الواجدانيّ ما انتهي إلى الجسم أبداً، فلا بدّ من تكثّر جهات وإلاّ لما وُجِد الجسم؛ وليس إلاّ أنّ العقل الأول له ماهيةٌ ووجوبٌ بالغير وإمكانٌ في نفسه ـ هي ثلاثة ـ فبتعقُّل الوجوب ونسبتِه إلى الأول يوجب عقلاً، وبما يعقل من إمكانه جرماً فلكياً، وبما يعقل من ماهيته نفساً. فنسبته إلى العقل أشرف، فيوجب بها الأشرفَ وهو العقل. وإمكانه أخسّ الجهات، فاقتضى به الأخسَّ، وهو المادة. ثمّ العقل الثاني

فيه الجهات الثّلاثة؛ فيقتضي عقلاً آخر، وفلكاً هو كرة الثوابت ونفسَه. ومن العقل الثالث هكذا إلى أن يتمّ تسعة من الأفلاك. وكان من العقل التاسع الذي أوجب وجود فلك القمر ونفسِه، عقل عاشر هو «العقل الفعال» الفائض على العالم العنصري.

وعقلُ كلّ فلك علّتُه. والذي معه هو علة ما تحته؛ فالعاشر منه العالَم العنصري بمادته وصورته. ومنه النفوس الإنسية. ولا يلزم أن يكون منه عقل آخر بخصوص ماهيته.

والعقول كل واحد نوع، وإلاّ إن اتّفق النوع والامتياز بين أشخاص نوعه لا يتصور إلاّ بعوارض لا يلزم الماهية. ولا اتفاق في العالَم العقلي فإنّها مبدأ الأفلاك والحركات ولا مخصِّص للعوارض فكانت كثيرة بلا مميّز، هذا محال.

ثمّ لا أولَويّة بإيجاد بعض لغيره من العكس عند الشركة في الحقيقة.

والأفلاك أيضاً ما اختلفتْ أمكنتُها وأوضاعها وحركاتها إلاّ وهي مختلفة بالحقيقة والطبع، إن كان كلها بالقياس إلى العالم العنصري طبيعةً خامسة. وهذا الموضع له خطب في التلويحات اللوحية والعرشية.

والعاشر له معاونات كثيرة من حركات مختلفة للأفلاك واستعدادات تحصل منها تكثّرُ جهات الاقتضاء، فإنّ الفاعل وإن اتّحد يجوز أن يتخلف آثاره لاختلاف القوابل واعْتبرْ بالشعاع الواحد وألوان الزجاجات وغيرها. والعقل لا يتغيّر أصلاً وإلاّ تسلسل التغيّر إلى أن ينتهي إلى واجب الوجود.

فما يحصل من العقل الفعّال إنّما هو لتغيّر القوابل لتغيّر الحركات. وكانت المادة لها قوة القبول إلى غير النهاية، والفاعل له قوة الفعل أيضاً إلى غير النهاية، والمُعِدّات أيضاً غير متناهية، فانفتح باب البركات والخيرات الغير المتناهية. وأشرف ما حصل بها النفوسُ الناطقة. وما أمكن حصولها دفعة، إذ الموادّ والأبدان متناهية، فحصلت على التعاقب دوراً بعد دور أزلاً وأبداً.

ولّما كانت الحركات مشتركةً في الدوريّة تشبّهاً من حيث هذه الاشتراك بمبدأ

واحد هو واجب الوجود، كانت العنصريات مشتركةً في مادة. ولـمّا اختلفت الجهات للحركات باختلاف المعشوقات، اختلفت الصّور والأحوال. فسبحانه، سبحانه، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾(١). ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ ۝٨ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ۝٩﴾(٢).

(١٤١) واعلم أنّ «العناية» هو إحاطة الحق تعالى بكيفيّة نظام الكلّ وما يجب عليه الكلّ. وابتدأ الوجود من الأشرف فالأشرف حتى انتهى إلى الأخسّ ثمّ ابتدأ من الأخسّ إلى الأشرف حتى انتهي إلى النفوس الناطقة. ثم صارت النفوس المستكملة المتطهرة بعد المفارقة عقولاً. ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾(٣): كان من العقل، ثمّ صار إلى العقل والله تعالى منه بدأ كل حيّ وإليه عاد.

فالعوالم ثلاثة: عالم عقليّ وعالم نفسيّ وعالم جرميّ. فالفيض متصل من الواجب وجوده إلى العقل ومنه إلى النفس ومنه إلى الجرم.

اللمحة الخامسة ـ [في الشرّ]

(١٤٢) هي أنّ «الشرّ» لا ذات له، بل الشرّ عدم ذاتٍ أو عدم كمالٍ لذات. وما يؤخذ شرّاً فإنّما هو لإفضائه إلى عدمٍ ما، إذ لو كان موجوداً ما فوّت شيئاً على غيره فليس شرّاً لغيره ولا لنفسه. والإصبع الزائدة إنّما يؤخذ شراً لأنّها تبطل هيئة حسنة عن اليدِ وكذا غيرها.

والقسمة تقتضي: خيراً لا شرّ فيه ويجب وجوده عن الحق الأول كالعقول؛ وشراً لا خير فيه وهو ممتنع الوجود وهو العدم البحت؛ وشراً كثيراً مع خير قليل فلا يحصل عن الخير المطلق هذا؛ وخيراً كثيراً يلزمه شرّ قليل، ويجب وجوده فإنّ ترك خيرٍ كثير لشرٍّ قليل شرٌّ كثير وهذا كالنار والماء اللذان لا يتم نفعهما إلاّ وأن يلزمهما بحسب مصادمات أسبابٍ حرقٌ أو غرقٌ نادر وكذا الإنسان وغيره من الحيوانات.

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٥٥.

(٢) سورة الرعد، الآيتان: ٨ ـ ٩.

(٣) سورة النمل، الآية: ٨٨.

فإن قيل: لِمَ لمْ يجعل هذا القسم مبرّءاً عن الشر؟

يجاب: بأنّ هذا السؤال يتضمّن أنّ هذا القسم لِمَ ما جعل غير نفسه؟ ولِمَ جُعِل الماءُ ماءً والنار ناراً؟ ولو تجرّد عن هذه كان القسم الأول ولم يوجد القسم الثاني.

فإن قيل: اقتراف الجرائم للإنسان إنّما كان بالقَدَر فلِمَ يعاقب المُجرِم؟

قيل: إن النفس حمّالة حطب «نيرانها»، لا يعذِّبها خارجيّ منتقم بل حملتْ عذابَها كمريضٍ تأدّى نهمته السابقة إلى مرض لازم له. وكما أنّ الناس منهم متنعّمٌ ـ في العاجلة ـ ومتوسّطٌ ونازل هو عرضة للبليّات، والوسط أكبر من الطرفين، ففي الآخرة أيضاً مراتب. ليست السعادة نوعاً واحداً. والتوسط مع الفاضل أغلب وأكثر من الشّقي، ورحمته ﴿وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾[1].

المورد الخامس
في بقاء النفوس والمعاد وفيه لمحات

اللمحة الأولى ـ [في أنّ النفس لا تنعدم]

(١٤٣) هي أنّ النفس وحدانيّة فلا يتصوّر أن يكون لها الوجودُ بالفعل وقوّةُ العدم، بل إنّما يتصوّر ذلك لما له حامل كالأعراض والصور فيها قوة وجودها وعدمها فهي قابلة للعدم.

وأيضاً، لو قبلت العدم بعد المفارقة لكان عرضٌ إضافيّ مقوّمَ جوهر وحداني مستغن عن المواد، وهو محال؛ إذْ لا فارق بعد المفارقة وقبلها إلاّ قطع العلاقة وهي إضافيّة والإضافات أضعف الأعراض لا يبطل ببطلانها الجوهرُ.

اللمحة الثانية ـ [في أنّ التناسخ محال]

(١٤٤) هي أنّ التناسخ محال: فإنّ النفس لو انتقل تصرّفها إلى جرم عنصريّ كان لِصلوحِ مزاجه لتصرُّف النفس وإلاّ ما فارقت هيكلها، فيستحق المزاج لنفس

(١) سورة الأعراف، الآية: ٥٦.

يفيض عليه العقلُ الفعّال، فكان للحيوان الواحد نفسان ـ مستنسخة وفائضة ـ هذا محال؛ إذ لا شعور فلإنسان إلاّ بنفس واحدة هي هويته.

وأيضاً لا وجوب لتطابق الأعداد والأوقات لِما فسد وما يكون، فالتناسخ باطل.

اللمحة الثالثة ـ [في اللذة والألم]

(١٤٥) هي أنّ العامّة ظنّوا أن لا لذة غير الحسّية ولم يعلموا أنّ لذةَ الملائكة ـ بجوار الله وشهود جلاله ـ أعظمُ ممّا للبهائم بمطاعمها ومطالبها.

و«اللذة»: هي إدراك ما وصل من كمال المدرَك وخيره من حيث هو كذا ولا شاغل ولا مضادّ. و«الألم»: هو إدراك ما وصل من شرّ المدرَك وآفته، وإدراكه من حيث هو كذا ولا شاغل ولا مضادّ.

ولكل قوةٍ ألم ولذة بحسب شرِّها وكمالِها. فللذّوق لذة وألم، وللبصر واللمس على حسب كمال كل واحد؛ وكذا الشهوانيّة والغضبيّة وغيرهما.

ويظنّ أنّ من الكمالات ما لا يلتذ به كالصحّة؛ ولم يعلم إنّ المحسوسات إذا استقرّتْ لم يبق الشّعور بها أو ضعف، واللذة متوقّفة عليه؛ على أنّ الآئب إلى صحّته دفعةً يلتذّ عظيماً.

واللذيذ قد يصل فيكره كما للمريض المُكرِه للطعام أو الممتلي جدّاً. وإنّما ذلك لمضادّ أو شاغل مبطل للشعور أو للكمالية في تلك الحالة. والمُولِم قد يحضر دون الألم ـ كشديد السُّكر أو المشرف على الموت الساقط قواه إذا ضُرِب ـ وإنّما ذلك لشاغل أو مُضادّ مبطل للإدراك. وعديم الذوق قد لا يشتاق إلى اللذة، وإن صحّ عنده وجودها، كالعنّين الغافل عن لذة الجماع وكذا عديم المقاساة للألم لا يحترز كما ينبغي.

ولمّا كان لذة كلّ قوة على حسب كمالها، فكمالُ الجوهر العاقل الانتقاشُ بالوجود ـ من لدنُ مسبّب الأسباب إلى أن ينتهي إلى الأخير من العوالم الثلاثة ـ والترتيب والنظام والمعاد وغير ذلك؛ وباعتبار تصرّف البدن الهيئةُ الاستعلائية على

البدن لينفعل البدنُ عنه؛ و«العدالة»: التي عبارة عن الحكمة: وهي توسط القوة العملية فيما يُدبَّر به الحياةُ ولا يُدبَّر؛ و«الشجاعة»: التي هي توسّط الغضبية؛ و«العفة»: التي هي توسط الشهوانية؛ وكمالها ـ بالجملة ـ التشبّه بالمبادئ على حسب الطّاقة، حتى تتجرّد عن المادة بالكلية. فمُدرَكاتها من الحق والجواهر العقلية وما يليها، أشرفُ من مدرَكات المشاعر الأخرى بما لا يتقارب. ومدرَكاتها أكثرُ ـ إذ لا نهاية لمدركاتها دون الحواس ـ وألزمُ ـ إذ هي باقية ـ وأشد فانّ الحواس مقصورة الإدراك على الظواهر والسطوح. فنسبة لذّتها إلى لذّة الحواسّ كنسبة المدرِكَين والمُدرَكَين والإدراكَين.

وعدم الاشتياق إلى الكمال، والتلذّذ بالكمال حقّ التلذّذ، إنّما هو لشواغل هيولانيّة وكذا عدم التألّم بالرّذائل. وإذا لم تستكمل النفس بالعلم والعمل فكانت بعد المفارقة كما كانت قبلها من الشوق إلى البدن، إلاّ أنّ الشاغل عن الألم ارتفع، فعظم الألم سيّما إذا كان «الجهل مركّباً»: وهو عدم الاعتقاد بالحق واعتقاد نقيضه ـ وهذا لا يزول أبداً فتعذّب عذاباً ما عذّب به أحدٌ من العالمين. والنفس العالمة الفاسقة يجذبها العلمُ إلى الملأ الأعلى والجهل إلى أسفل السافلين، فتعذّب زماناً وربما يزول.

وقال بعض أهل البصيرة: إنّ البُله والصلحاء المتزهدين المتنزهين تنتقل علاقتهم إلى جرم فلكيّ يرون فيه جميع الصور المطلوبة كما في الحس المشترك، ويتلذذون على حسب المعتقدات لبقاء علاقتهم مع العالم الجرمي.

ونفسي أنا تطمئن إلى هذا فإنّ من لا يتصور له العالَم العقلي لا ينقطع له علاقة الجرم. وعندي منه نبأ عظيم أشرنا إلى بعضها في التلويحات متفرّقاً.

وأشد مبتهج ومتلذّذ هو الحق الأول لأنّه أشد الأشياء إدراكاً. هو أعظم مدرِك وأعظم مدرَك.

و«العشق»: هو الابتهاج بتصوّر حضرة ذاتٍ ما. و«الشوق»: هو الحركة إلى تتميم هذا الابتهاج. والأول عاشق لذاته فحسب ومعشوق لذاته وغيره؛ ثم العقول

على درجاتها؛ ثم نفوس الأفلاك؛ ثم نفوس غيرها. ولها شوق وعشق دون المجرّدات. والنفوس الفاضلة يتلذّذ بعضها ببعض ويتلذذ اللاّحق بالسابق والسابق باللاحق. ويتعاكس الأنوار واللّذات من النوع بعضه على بعض.

المورد السادس
في النبوات والأفعال الخارقة للعادة

(١٤٦) اعلم أنّ كلاً من الناس لا يقوم بأمر نفسه، فلا بد من معاملة ومناكحة وقصاصات. ولا يذعن بعض الناس لبعض؛ فلا بدّ في كل عصر من شارع فاضل النفس مطّلع على الحقائق، مؤيَّد من عند الله بأفعال تتاقصر عنها قُوى نوعه، ليعلموا أنّه فيما يقول صادق وإنّما انزل بعلم الله ويتلقّى من لدنْ حكيم عليم؛ فيتبعه الكافّة ويأمرهم بتزكية النفس ويحرّض على المعروف وينهاهم عن المنكَر على حسب كلّ وقت. ويكرّر عليهم العبادات للتعليم والتذكير. وله شرائط:

الأول، أن يكون مأموراً من الملأ الأعلى بالتذكّر والإصلاح.

والثاني، أن يتعلّم العلم من روح القدس بلا تعلّم بشريٍّ. وهذا غير محال؛ فقد جرّب الإنسان من نفسه حدساً في كثير من المسائل دون معلّم ولا يجب وقوفُه عند رتبةٍ: فيجوز أن يبلغ الحدس لإنسان إلى حدٍّ يقبل في زمان قصيرٍ العلمَ عن العقل الفعّال لشدة اتصال نفسه به.

والثالث، أن تطيعه مادة العالم العنصري بتحريك وتسكين وغيرهما فهو كنفس للعالَم. وقد رأيتَ تسخين نفسك لبدنك عند غضب دون سبب ـ في البدن ـ مسخِّن وغير ذلك. فللنّفس آثار في المادة وهي مطيعة لها حتى أنّ المارّ على موضع قليل العَرْض، وَهمه ينذره بالسقوط وقد يُفضي به إليه والأوهام لها آثار الأمزجة وغيرها، سيما نفوس طاهرة قوية في نفسها علّمها ﴿شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۝٥ ذُو مِرَّةٍ﴾[1] لا يتناهى، يؤيّدها لتشبهها به، فتطيعها المادة.

(١) سورة النجم، الآيتان: ٥ ـ ٦.

وإذا طرب غير الأنبياء أيضا من إخوان التجريد في مواجيدهم عملوا أموراً غربية وحرّكوا تحريكات يتقاصر غيرهم عنها. وقد جرّب من سائر الناس قدرتهم عند طربهم على ما لا يقدرون عليه في حال غيره، فكيف من عروج وشهود وقبول نور عقلي؟ وإخوان التجريد أطاعت الهيولى لهم، فلا تستبعد منهم أن تحدث بدعائهم زلزلةٌ أو وَباء أو خسف أو عدم بنفير طير أو سبُع أو استسقاءٌ أو استشفاء، أو غير هذه الأشياء مما يمكن.

والرابع، إنذارهم بالكائنات وإخبارهم بالجزئيّات الواقعة في الماضي أو المستقبل.

ويختصّ بالنبي كونه مأموراً من عند الله تعالى بإصلاح النوع. والثلاثة الباقية قد تجتمع في بعض إخوان التجريد من الأولياء.

فصل ـ [في سبب الاطلاع على المغيبات]

(١٤٧) اعلم أنّ النفوس الفلكية عالمةٌ بآثار حركاتها في هذا العالَم. وعندها علمُ كلّي هذه الأشياء كأنّها شرطيات أنّه إذا كان كذا كان كذا؛ فأيّ نقطةٍ وصلتْ إليه فعلمت الوصولَ هو لازِمَه وصار كاستثناء الشرطية. ولنفوسنا الانتقاش بها ـ كما عسى قد جرّبتَه من المنامات الصادقة ـ والمانع لها عن الانتقاش شواغل بدنية؛ فإذا قلّتْ في النوم أو في مرض كما للمصروعين، أو لقوّة نفس كما للأنبياء وبعض الأولياء. ولا يذعن نفوسهم للمادة الشاغلة فيتصلون بالنفوس الفلكية ويطّلعون على المغيبات وقد يتوسّلون إلى ذلك بالرياضات المهذّبة للأخلاق، المزكِّية للنّفس المقرِّبة لها إلى عالَمها.

وقد يكون سبب الاتّصال ضعف فطريّ كما لبعض المتكهّنة. وقد يستعينون بأشياء موهنة للحواسّ الظاهرة والباطنة. وقد يشغلون الصبيان بالنظر إلى أشياء محيّرة كالنظر في الماء والسواد البراق وغيرهما. والصبيان لهم ضعف في الآلات فينضمر الأثر إليه فينتقشون بالغيب على حسب ما توكّلتْ الهممُ به.

فصل أيضاً ـ [في سبب الاطلاع على المغيبات]

(١٤٨) مشاهدة الصور أيضاً ممكن: فإنّ الحس المشترك انفعل عنه التخيّلُ، فيجوز أن ينفعل هو عن التخيل على ما يجري بين المرايا المتقابلة. والصارف عن الانتقاش عقليٌّ باطنٌ يستعمل المتخيلة، وحسيٌّ ظاهرٌ يشغل الحسَّ المشترك كما في النّوم ـ والنّوم انحباس الرّوح عن الظاهر في الباطن ـ فإذا فتر أحد الشاغلَيْن ـ الحسيّ والعقليّ ـ، كما في بعض الأمراض المُخِلّةِ بالأعضاء الرئيسةِ الجاذبةِ للنفس، فإنّ النفس إذا انجذبت إلى قوّة شغلتْ عن الأخرى والقوى متجاذبة متنازعة، فعند الفتور في إحدى الحالَتين تتسلّط المتخيّلة على الحسّ المشترك وتُلَوِّح فيه الصّورَ. وبُيِّن لك أنّ ما في الحس المشترك يُرى مشاهدةً. والممرورين والمصروعين يرون صوراً لو غمضوا أيضاً تبقى الرؤية ولا تنتسب إلى أمر خارجي، فهو من سبب باطن. ومن هذا [يَرى] الجن وغيرهم.

وقد يَرى هذه الأشياء من غلب عليه الخوفُ لِما قلنا. ولّما كانت المتخيلة دائمة الانتقال من شيء إلى ضدّه أو شبيهه أو مناسبه ـ كيف ما كان ـ وتحاكي الهيئات المزاجية ولولا انتقالها طبعاً ما كان لنا اقتناص الحدود الوسطى؛ فالمعنى الغيبي إذا انتقش بها النفس، قد ينطوي سريعاً ولا يبقى له أثر؛ وقد يتعدى إلى الذكر؛ وقد يتعدى إلى عالَم التخيّل فقد يضبط الخيال. وقد ينتقل المتخيّلة منه إلى غيره فيحتاج إلى تحليل بالعكس، فيُعَبَّر إن كان مناماً، ويؤوَّل إن كان وحياً. ثم ما تشاهد النفسُ من الأمور الغيبية قد تشرق على الخيال فيستولي على الحس المشترك فيرى صوراً لا أحسن منها وكلاماً لا أفصح منه وخطاباً لا أنظم منه ونغمات لا ألذّ منها كل ذلك في محاكات عمّا قبلت النفس.

(١٤٩) وأنت إذا واظبتَ على التفكّر في العالم القدسي، وصُمتَ عن المطاعم ولذّات الحواسّ إلاّ عند حاجة، وصلّيت بالليالي، ولطّفتَ سرّك بتخيّل أمور مناسبة للقدس، وناجيتَ الملأ الأعلى متملّقاً، وقرأت الوحي الإلهي كثيراً،

وطربتَ نفسك أحياناً تطريباً، وعبدتَ ربّك تعظيماً، ورهّبتَ قواك ترهيباً، ربما تخطف عليك أنوارٌ ـ مثل البرق ـ لذيذةٌ وتتكثّر فتتابع، وقد تثبت فتسلبك عن مشاهدة الأجرام ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَـٰرِ﴾(١) وتحصل لك حالاتٌ مشاهدةً، فلا تحتاج إلى السماع من غيرك والتّجرد إلى الله بالكلية من جمع.

وهذا القدر كافٍ لمن له قريحة. ومن أراد أموراً غريبة شريفة وحكمة غير مشوَّشة فعليه بكتابنا الموسوم بالتلويحات اللوحية والعرشية، على أنّ لي كتاباً غيره، سميته بحكمة الإشراق، فيه الحكمة العجيبة العرية عن التكلّف تشهد بها الفطرة.

ونختم الكتاب بذكر الله تعالى ربِّ العجائب. فسبحان الذي زلزل الأرض فاستوى نوره إلى العرش والحمد لله الذي زلزل الأرض فصعد من الأرض سُرُجاً وأنواراً واتّصلتْ بالعرش فازدادتْ ثقلاً ونوراً. ولله الحمد ربّ السّماوات والأرض ربّ العالمين. وصلى الله على سيّدنا محمّد وآله أجمعين وسلّم تسليماً كثيراً.

---

(١) سورة النور، الآية: ٤٣.